

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



مطبوعة في مقياس:

## تاريخ الجزائر السياسي: السداسي الثاني

لطلبة السنة الأولى علوم سياسية جذع مشترك

من إعداد الأستاذ:

د. فتاح شباح

السنة الجامعية: 2021-2022

# فهرس الموضوعات



4	التعريف بالمقياس.....
5	تقديم عام.....
7	المحور الأول: الغزو الفرنسي للجزائر.....
7	أولا/ المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر.....
9	ثانيا/ الحصار الفرنسي للجزائر سنة 1827.....
12	ثالثا/ الحملة الفرنسية على الجزائر ودوافعها.....
20	المحور الثاني: المواقف الدولية من احتلال الجزائر.....
20	أولا/ موقف الدولة العثمانية.....
22	ثانيا/ موقف الدول المغاربية من الاحتلال الفرنسي للجزائر.....
24	ثالثا/ موقف الدول الأوروبية من الاحتلال الفرنسي للجزائر:.....
27	المحور الثالث: نماذج على المقاومات الشعبية في الجزائر.....
27	أولا/ مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري:.....
33	ثانيا/ مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري:.....
37	المحور الرابع: الأوضاع العامة في الجزائر في الفترة ما بين 1830 - 1919.....
37	أولا/ الوضع السياسي والإداري:.....
44	ثانيا/ الوضع الديني:.....
51	ثالثا/ الوضع الاقتصادي:.....
58	رابعا/ الوضع الاجتماعي:.....
64	خامسا/ الوضع الثقافي:.....
72	المحور الخامس: سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الأهالي الجزائريين خلال الحربين.....
72	أولا/ سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الأهالي الجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى:.....
74	ثانيا/ إصلاحات 1919 وحق التمثيل النيابي للأهالي الجزائريين:.....
77	ثالثا/ تجربة الانتخابات بعد إصلاحات فيفري 1919:.....



- 80 ..... رابعا/ اتحادية الجزائر للمنتخبين الأهالي:
- 82 ..... المحور السادس: ظهور وتطور التنظيمات والأحزاب الوطنية
- 82 ..... أولا/ نجم شمال إفريقيا:
- 89 ..... ثانيا/ حزب الشعب الجزائري:
- 93 ..... ثالثا/ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:
- 100 ..... رابعا/ فرحات عباس وبيان الشعب الجزائري 1941-1944:
- 106 ..... خامسا/ حوادث 8 ماي 1945:
- 108 ..... سادسا/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1946-1954:
- 111 ..... المحور السابع: الاعداد للثورة التحريرية:
- 111 ..... أولا/ نمو فكرة الثورة:
- 114 ..... ثانيا/ تشكيل المنظمة الخاصة OS:
- 117 ..... ثالثا/ الانشقاق داخل الحركة الوطنية:
- 118 ..... رابعا/ إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA:
- 121 ..... خامسا/ جبهة التحرير الوطني وعوامل قيامها:
- 126 ..... المحور الثامن: انطلاق الثورة التحريرية وتنظيمها:
- 126 ..... أولا/ انطلاق الثورة ليلة أول نوفمبر 1954:
- 127 ..... ثانيا/ هجومات 20 أوت 1955:
- 132 ..... ثالثا/ مؤتمر الصومام وإعادة هيكلة الثورة:
- 135 ..... رابعا/ إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:
- 135 ..... المحور التاسع: مرحلة المفاوضات وتقرير المصير:
- 136 ..... أولا/ المفاوضات السرية:
- 144 ..... ثانيا/ المفاوضات العلنية:
- 149 ..... ثالثا/ المفاوضات النهائية وتوقيع اتفاقيات إيفيان:
- 151 ..... المحور العاشر: أزمة 1962 والصراع على السلطة في الجزائر:



- أولا/ الصراع بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة لأركان الجيش وإشكالية القيادة.....151
- ثانيا/ اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962، وإنشاء مجلس التنسيق بين الولايات.....158
- ثالثا/ المواجهة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة للجيش وانقسام الولايات.....162
- رابعا/ دخول جيش الحدود للجزائر العاصمة وإنشاء المجلس التأسيسي.....169
- قائمة المصادر والمراجع.....171

## التعريف بالمقياس

يعالج هذا المقياس تاريخ الجزائر السياسي موضوعا هاما يتعلق بذاكرة الشعب الجزائري، ذلك لكون علم التاريخ بصفة عامة يختص بدراسة ماضي البشر، حيث يقوم المؤرخون بدراسة الوثائق التي تتعلق بالأحداث الماضية، ويستخدمون في تدوين وثائقهم الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة كالقصاص، والمقابلات الشخصية لصانعي الاحداث التاريخية والمعاصرين لها، وكذا المخلفات الاثرية، والاعمال الفنية، والكتب والمدونات والمذكرات اليومية، وهذا ما جعل التاريخ يقتصر بشكل عام على جميع الحوادث الإنسانية منذ بداية الكتابة وتطورها.

وفي الكثير من المدارس فإن علم التاريخ يعتبر ميدانا مهما للدراسة، فمن خلاله يزداد الشعور والحس الوطني لدى الشعوب، ومن خلاله تبرز المفاهيم القومية والمثل، كما يهدف التاريخ بصفة عامة وتاريخ الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي بصفة خاصة إلى معرفة أحوال الجزائريين، وما عناه الشعب الجزائري من تقتيل وتهجير ونفي وتعذيب وطمس للهوية وضربا لمقومات هذه الامة من دين وتقاليد وموروث حضاري وتشويه لتاريخها، وكيف تمكن الجزائريون بفضل التضحيات الجسام التي بذلوها من أجل افتكاك الحرية والاستقلال من يد محتل أراد تسيح الجزائر والقضاء على كل مقوماتها.

كما تكمن أهمية التاريخ في كونه من أهم العناصر التي يستند عليها أي مجتمع في تطوره وانحطاطه، ولأن التاريخ له علاقة بمختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية، فهو الذي يشهد على الماضي والحاضر وما يمكن أن يكون عليه المستقبل، كما تكمن أهمية دراسة التاريخ بصفة عامة وتاريخ الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي بصفة خاصة في أخذ العبرة والاستفادة من الماضي وتجنب الوقوع في الأخطاء التي وقعت في الماضي، ومحاولة البحث عن حلول لهذه الأخطاء.

عند دراسة تاريخ نستطيع معرفة حال الأمم ومنها الجزائر وما مرت به من حالة قوة الى ضعف، ومعرفة مدى جهل هذه الامة أو علمها، وما مقام به المحتل من نشر للجهل والخرافات ومنع الجزائريين من الدراسة، وحو لشخصيتهم العربية الإسلامية ومنعهم من تدريس اللغة العربية والدين الإسلامي، وتحويل المساجد الى كنائس وإسطبلات وتكنات عسكرية، نظرا لما لهذه المساجد والكتاتيب من دور في نشر العلم وتدريس الجزائريين.

## تقديم عام

يشغل موضوع تاريخ الجزائر السياسي اهتمام كبير من قبل الدولة الجزائرية وصانعي القرار لما له من أهمية في الدفاع عن الهوية الوطنية والذاكرة الجماعية للشعب الجزائري، لذلك تسهر الدولة الجزائرية على تلقين مادة تاريخ الجزائر في مختلف أطوار التعليم وصول الى الجامعة، فالتاريخ ذاكرة الشعوب، وتدرّس تاريخ الجزائر في أقسام العلوم السياسية له أهمية كبيرة لأنه لا يمكن فهم الكثير من الاحداث، وما يحدث على الساحة السياسية الوطنية والدولية إلا بفهم مادة التاريخ، فالسياسة تبدأ حيث ينتهي التاريخ.

ففي هذا المقياس سيتمكن الطلبة من معرفة فترة تاريخية هامة من محطات تاريخ الجزائر، وهي مرحلة الاحتلال الفرنسي، وما قامت به فرنسا من سياسة بهدف محو الشخصية الجزائرية، خاصة وأن الجزائر قبل 1830 كانت تلعب دورا هاما في الساحة السياسية العالمية، وأصبحت تقلق الدول الاوربية ومنها فرنسا، التي استخدمت عدة مناورات من أجل احتلال الجزائر.

ففي هذا المقياس نتطرق إلى الغزو الفرنسي للجزائر من خلال المشاريع التي قامت بها من أجل تحقيق هدفها المتمثل في احتلال الجزائر، حيث ضربت حصارا بحريا على السواحل الجزائرية منذ 1827 خاصة بعد سقوط الاسطول الجزائري في معركة نفارين، والتي انتهت باحتلال الجزائر، وتمكنت فرنسا من فرض سيطرتها بعد ذلك على باقي مناطق الوطن.

وقد تباينت مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر فقد استتكرته الدولة العثمانية وبعثت مساعدات لإنقاذ الجزائر لكنها لم تصل، كما أيدت بعض الدول المغاربية هذا الاحتلال واستتكرته بعض الدول، كما أيدت وتحفظت بعض الدول الأوروبية، ومنها من قدم مساعدات لفرنسا لتحقيق مطامحها. وبعد أن تمكنت فرنسا من احتلال الجزائر لم يبق الجزائريون كنفوا الايدي بل قاموا بتنظيم مقاومات شعبية في مختلف ربوع الوطن، ومن أهمها مقاومة أحمد باي بالشرق الجزائري، ومقاومة الأمير عبد القادر بالغلب الجزائري، وغيرها من المقاومات الشعبية، والتي انتهت كلها بالفشل رغم ما حققته من انتصارات، وهذا نتيجة عدم تنظيمها بشكل محكم وعدم شموليتها.

لقد قام الاحتلال الفرنسي منذ دخوله أرض أحداث تغييرات كبيرة أثرت سلبا على الجزائريين، ففي المجال السياسي والإداري، احتفظت فرنسا بالتنظيم الذي كان سائدا إبان التواجد العثماني بالجزائر من خلال تقسيم الجزائر الى ثلاث ولايات، كما تم إنشاء منصب الحاكم العام العسكري، واعتبار الجزائر جزءا مكمل لفرنسا. أما الأرياف فقد اخضعت السلطات الفرنسية إلى ما يسمى بالمكاتب العربية، وقد واصلت الإدارة الفرنسية سن القوانين والقرارات التي تخدم مصالحها وتحقق أهدافها.

وبلغت سياسة الاندماج ذروتها في محاولة لطمس الهوية الوطنية، وواصلت سن القوانين التعسفية ومن أهمها قانون الأهالي الذي أهان الجزائريين وجعلهم في خدمة المستوطنين. وفي الميدان الديني فقد نقضت فرنسا ما وعدته في معاهدة الاستسلام بعدم مس الدين الإسلامي وحرية ممارسة الشريعة الإسلامية، فقد قامت بمحاصرة هذا الدين من خلال تحويل المساجد والزوايا الى ثكنات وكنائس وإسبيلات، ومنعت من تدريس القرآن الكريم، وضيقت على المعلمين والمدرسين، ومنعت إنشاء الكتاتيب واستولت على الأوقاف، وأصبحت تتحكم حتى في شهر رمضان والحج.

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فقد استولت على الأراضي الفلاحية وقامت بمصادرتها، ومنحها للمعمرين الذين أصبحوا هم ملاك الأراضي، وتم طرد الجزائريين، أو السماح لهم بالعمل كخماسين في أراضيهم، وجعل الاقتصاد الجزائري في خدمة الاقتصاد الفرنسي، وبحث الخيرات الجزائرية إلى فرنسا، مما أثر سلبا على السكان الجزائريين فانتشرت المجاعات والامراض.

أمام هذه الوضعية البائسة التي عرفت الجزائر برزت العديد من الأحزاب والحركات السياسية التي نادى بتغيير هذه الأوضاع وتحقيق إصلاحات لتحسين الحالة المعيشية للجزائريين، ورغم استجابة فرنسا في تقديم وتحقيق ادنى المطالب فقد ظلت هذه الأحزاب تحول افتكاك بعض الأمور من فرنسا، إلا الإدارة الفرنسية قابلت ذلك بالرفض، وما أحداث الثامن ماي 1945 خير دليل على ذلك، فقد قامت فرنسا بقتل الجزائريين الذين خرجوا فارحين بانتهاء الحرب العالمية الثانية، وتذكير فرنسا بعودها مقابل مشرقة الجزائريين في هذه الحرب التي جابتهم بالحديد والنار.

ونتيجة فشل العمل السياسي في تحقيق مطامح الشعب الجزائري، أصبح لزاما على الجزائريين التفكير في العمل الثوري المنظم، والذي توج باندلاع الثورة التحريرية التي تم الاعداد لها بعد حوادث الثامن 1945 من خلال انشاء المنظمة الخاصة للإعداد للكفاح المسلح، والذي أصبح فعليا ليلة أول نوفمبر 1954، وقد هذه الثورة بعدة مراحل انتهت بالتفاوض مع السلطات الفرنسية، وبها تمكنت الجزائر من تحقيق الاستقلال بعد سلسلة من المفاوضات السرية والعلنية، التي انتهت بوقف إطلاق في 19 مارس 1962، وتنظيم استفتاء تقرير المصير ونيل الحرية، لتدخل بعد ذلك الجزائر مرحلة من الصراع على السلطة في ما يعرف بأزمة صائفة 1962، والتي انتهت بسيطرة الجناح العسكري على السلطة والتحاف بين قيادة هيئة الأركان والمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني.

## المحور الأول: الغزو الفرنسي للجزائر

### أولا/ المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر

بدأ السعي الفرنسي لاحتلال الجزائر منذ فترة طويلة، ففي عهد الملك لويس التاسع (1226-1270) وضع مشروعا لاحتلال أهم المراكز الأساسية في المغرب (تونس، طرابلس، الجزائر)، ومنذ ذلك الحين لم توقف خطط فرنسا لاحتلال الجزائر، وقد زاد اهتمامها أكثر عندما حصلت على امتيازات تجارية على السواحل الجزائرية خلال القرن السادس عشر.

وقد اقترح القنصل الفرنسي دوكيرسي "Dekercy" على حكومته احتلال الجزائر سنة 1782م، ثم جدهه عام 1792م، وقد جاء في المذكرة التي رفعها للخارجية الفرنسية قوله: (... إن الفكرة المنتشرة على أحسن مكان للنزول هو المكان المسمى سيدي فرج)<sup>1</sup>، إلا أن أحوال فرنسا لم تسمح لها بذلك لانشغالها بأمرها الداخلية وتحسن علاقتها مع الجزائر، إذ أرسلت الجزائر كميات كبيرة من القمح والزيت والجلود اللازمة لتموين فرنسا في تلك الفترة، ولما أحست انجلترا بتحسن العلاقات بين البلدين نصحت حكام الجزائر بالتوقف على تقديم المساعدة لفرنسا إلا أن الداي رفض واستمر في تقديم المساعدات<sup>2</sup>.

إلا أن العلاقات توترت بين البلدين إثر الحملة الفرنسية على مصر ما بين 1798 إلى 1802م وطلب السلطان العثماني من الجزائر إعلان الحرب على فرنسا، لكن السلام عاد بين البلدين سنة 1801م، وأعدت الجزائر لفرنسا امتياز صيد المرجان والتجارة<sup>3</sup>.

وبالرغم من هذا التصالح إلا أن فرنسا لم تتخلى عن فكرة احتلال الجزائر، فقد كان نابليون بوناپرت يسعى لجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية، لذلك بدأ يخطط لحملة كبيرة ضد دول المغرب العربي لإقامة مستعمرات عسكرية فرنسية في تلك المنطقة والقضاء على التواجد الانجليزي، ولأجل ذلك طلب نابليون من الأسرى الفرنسيين أو المقيمين بالجزائر تزويدهم بالمعلومات، كما أرسل عدة بعثات للجوسسة، وقد أوصى القنصل الفرنسي في الجزائر جون بون سان\_ أندري (Jen Bon Saint andre) بضرب الجزائر ضربة سريعة وقوية وإنهاء الحرب في ثمانية أيام<sup>4</sup>، كما قدم تيدانا

<sup>1</sup> - عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، قسنطينة، الجزائر: مكتبة البعث للنشر والتوزيع، 1965، ص 159.

<sup>2</sup> - جلال يحي، المغرب الكبير العصور الحديثة، ج3، بيروت: دار النهضة للطباعة، 1981، ص ص 86، 87.

<sup>3</sup> - بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830-1838، دمشق: دار النفائس، 1986، ص 89.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 50.



(Thedana) نائب مفوض العلاقات التجارية مشروعاً لنفس الغرض عام 1802، اقترح فيه على الحكومة الفرنسية إنزال قواتها قرب تنس والهجوم على الجزائر<sup>1</sup>.

وفي سنة 1807م عقدت الجزائر مع روسيا معاهدة تلت "Tilist" وجردت فرنسا من مراكزها التجارية<sup>2</sup>، فأمر نابليون وزير البحرية دوكري "Decres" التفكير في حملة عسكرية ضد الجزائر، كما أمره بإرسال أحد جنوده الذين يمتازون بالروح العسكرية والمهارة الهندسية للجزائر سرا في مهمة جاسوسية وإعداد تقارير مفصلة وخطة واضحة للاحتلال فوق الاختيار على المهندس العسكري " بوتان"، والذي وصل إلى الجزائر يوم 24 ماي 1808م، وتنقل خلال الفترة التي مكثها من برج البحري شرقاً إلى سيدي فرج ووضع تقريراً وافياً عن المدينة ضمنه ملاحظات دقيقة عن تحصيناتها وطبيعة أرضها وعدد قواتها، واقترح أن يكون عدد جيش الحملة ما بين 35 و 40 ألف جندي، وفضل زمن النزول بين 10 ماي و 10 جوان، ولا تستغرق الحملة أكثر من شهر، ورغم أهمية هذه المشاريع فإنها لم تتجسد في وقتها بسبب انشغال فرنسا بالحروب الأوربية أيام حكم نابليون، وتحسن العلاقات الفرنسية الجزائرية إثر حملة إنجلترا على الجزائر 1816م حيث تمكنت فرنسا من استرجاع امتيازاتها التجارية في مارس 1817<sup>3</sup>.

كما يعتبر مشروع محمد علي من ضمن المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر حيث كتب دور فيتى القنصل الفرنسي في مصر تقريراً وافياً إلى رئيس الوزراء الفرنسي بوليناك يوم 10 أوت 1829م، يحدد فيه المزايا التي ستتحقق من قيام محمد علي حاكم مصر بالحملة على الإيالة العثمانية في شمال إفريقيا بدل فرنسا<sup>4</sup>، بينما تقتصر مهمة فرنسا على مساعدته مالياً، ونتيجة لذلك تكون فرنسا قد تحصلت على امتيازات اقتصادية وعاقبت الجزائر دون أن تعلن حرباً مباشرة عليها، وعرض المشروع على محمد علي فوافق عليه، وقال للقنصل الفرنسي دور فيتى بأنه قادر على إنهاء المشكلة الجزائرية بتجنيد 68 ألف رجل و 23 سفينة، وتوفير 100 ألف فرنك فرنسي لتغطية نفقات الحملة، وقد رحب بوليناك بهذه الحملة، ولما وصل بوليناك إلى الحكم أرسل الضابط هودير إلى مصر للتفاوض،

1 - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص20.

2 - بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، مرجع سابق، ص50.

3 - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص22.

4 - شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصور الحديثة، القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية، 1977، ص ص 259، 260.

كما وجه رسالة إلى سفيره بإسطنبول، وكان يعتقد أن السلطان سيوافق على الاقتراحات المقدمة إليه ويصدر فرمانا ويجعل حركة محمد علي شرعية، إلا أن السلطة المركزية بالباب العالي رفضت الاقتراحات التي عرضت عليها، وحاولت إقناع السفير الفرنسي بأن تأييد هذه الخطة يخالف الدين الإسلامي، وأن محمد علي لن يقدر على تنفيذ هذه الخطة، وأرسلت خليل آفندي الذي كان دبلوماسيا ماهرا للتوسط بين الجزائر وفرنسا<sup>1</sup>.

كما عارض بعض الوزراء مشروع محمد علي، واعتبروه إهانة للشرف الفرنسي مما أدى بتراجع حكومة فرنسا عن مساعدة محمد علي، وقرر أن تقوم فرنسا بالحملة ضد الجزائر وحدها في 30 جانفي 1830م.

### ثانيا/ الحصار الفرنسي للجزائر سنة 1827

على إثر حادثة المروحة 27 أبريل 1827\*، أعلنت فرنسا بأن الحكومة الجزائرية ألحقت بها إهانة مما يستوجب احتلالها، إلا أنه ساد خلاف بين أعضاء الحكومة الفرنسية وبرز موقفان، الأول يتمثل في فرض حصار بحري على السواحل الجزائرية، والثاني يتلخص في ضرورة القيام بعملية إنزال للقوات على الساحل واحتلال مدينة الجزائر نفسها، ولما كانت فرنسا غير قادرة على القيام بعمل بحري نظرا لفرغ المخازن من الأسلحة بسبب حرب اليونان\*، قامت بضرب حصار على السواحل الجزائرية طيلة سنوات ثلاث، من يوم 16 جوان 1827 ولغاية 18 جوان 1830<sup>2</sup>.

حيث تحرك أسطول بحري من ميناء طولون بقيادة الضابط كولي " Collet " في الفاتح جوان 1827 ووصل مدينة الجزائر يوم 11 جوان 1827 حاملا معه إنذارا للداي حسين، وطلب منه أن يرسل أحد كبار الشخصيات الجزائرية ( وكيل الخراج ) إلى الأسطول الفرنسي لكي يعتذر باسم الداى إلى القنصل الفرنسي دوفال، ويتم في نفس الوقت رفع العلم الفرنسي على المباني البارزة في

1 - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص31.

\* جاء دوفال القنصل الفرنسي ليؤدي زيارته للداي يوم عيد الفطر، بمحضر جميع أعضاء الديوان، ولما سأله الداى لماذا لم تجب حكومته عن البرقيات العديدة الخاصة بمطالب بكري، فكان جوابه في منتهى الوقاحة " إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم، فلم يتمالك الداى نفسه من الغضب فضربه بالمروحة.

\* بدأت ثورة اليونان العام 1827 وانتهت بعد معركة نافارين البحرية 1827 تحالفت فيها القوات الفرنسية والإنجليزية والروسية ضد القوات العثمانية المصرية الجزائرية.

<sup>2</sup>-صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الاستعمار الفرنسي (814 ق م، 1962م)، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 143.

العاصمة وعلى رأسها قصر الداى، ومقر القيادة البحرية<sup>1</sup>، وتحيته بمائة طلقة مدفعية، وكانت تعليمات كولي تقتضي أنه في حالة قبول الداى المقترحات فإنه يتقدم إليه بطلب دفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالمنشآت الفرنسية، ومعاقبة الجزائريين المسؤولين عن ذلك، وحق تسليح تلك المنشآت في المستقبل، وإذا لم يستجب الداى لهذه الشروط خلال 24 ساعة فإن فرنسا ستقوم في الحين بأعمالها العدائية ضد الجزائر<sup>2</sup>.

وكان من الطبيعي أن يرفض الداى هذه الشروط المهينة والمجحفة، كما استدعى الداى حسين الرعايا الفرنسيين وخيرهم بين البقاء أو الخروج من الجزائر، وبعد انقضاء أجل الإنذار دون رد الداى أعلن كولي الحصار يوم 16 جوان 1827، وكان الفرنسيين يهدفون من وراء الحصار قطع التموين عن الجزائر، ولم تتخل فرنسا عن فكرة احتلال الجزائر في الوقت الذي كان فيه الحصار مضروباً عن الجزائر، وقامت العناصر المتطرفة وعلى رأسها كلير مون دو تونير "C.Detenner" بإعداد مشروع لغزو الجزائر خلال فترة ستة أسابيع واقترح فكرة تنفيذ الغزو بهجوم بري ويتم إنزال للقوات في سيدي فرج، وذلك في الفترة بين أبريل وجوان، وحددت تكاليف الحملة بخمسين مليون فرنك، إلا أن حاجة فرنسا لقواتها العسكرية لتوظيفها في ثورة اليونان، وفراغ المخازن من الأسلحة حال دون تنفيذ الحملة<sup>3</sup>.

وبعد 11 شهراً من الحصار على السواحل الجزائرية تبين للحكومة الفرنسية أن الحرب شكلت عبئاً ثقيلاً عليها أكثر مما أضرت بالجزائر، حيث كبدتها 07 ملايين فرنك، كما أصبح الرأي العام يلح بضرورة إعداد حملة برية ضد الجزائر، لكن الحكومة الفرنسية لم تقبل هذا الاقتراح كونها لم تكمل استعدادها لذلك بعد<sup>4</sup>، ونظراً لهذه الاعتبارات وجدت الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة لإعادة النظر في سياستها نحو الجزائر لحل الأزمة، فقامت في شهر سبتمبر 1828 بإرسال لابروتونير "Labretonnier" الذي خلف كولي في مهمته، وقد عرض على الداى مجموعة من الشروط

1 - جلال يحيى، مرجع سابق، ص ص 101، 102.

2 - جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619 - 1830)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص 222.

3 - بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، مرجع سابق، ص ص 55، 57.

4 - جمال قنان، "عصر الأزمة الجزائرية الفرنسية عام 1827م"، مجلة التاريخ، عدد خاص، الجزائر، 1984، ص 14.

تمثلت في أن يبعث مندوبا للحكومة الفرنسية بعبير عن رغبة الجزائر في إقرار السلام مع فرنسا وإعطاء تفسيرات مرضية عن مسلك الداى إيذاء القنصل وعن نواياه الحقيقية إيذاء فرنسا<sup>1</sup>.

وفي شهر سبتمبر عام 1828 أرسل لابروتونير إلى الداى الضابط بيزار "Bezard" وقنصل سردينيا داتيلي "D'attili" الذي كان مكلفا برعاية مصالح فرنسا في الجزائر، لعرض المطالب السابقة الذكر، فرد الداى أنه يوافق على ذلك مبدئيا، كما اقترح فتح المفاوضات بين الطرفين لإبرام معاهدة سلم جديدة، ولكنه رفض إيذاء مبعوث إلى فرنسا قبل توقيع الصلح<sup>2</sup>، وبعد هذه المقابلة تأكد الداى بأن قائد الحصار ليس له صلاحيات التفاوض، وعندما طلب منه القنصل داتيلي مقابلة جديدة اكتفى بالرد على الموقف الذي أعلنه في اللقاء السابق، والذي يقضي عدم إيذاء أي مبعوث إلى فرنسا قبل توقيع الصلح بين الطرفين، كما أكد كذلك على وجوب إشهار حادث إقرار السلم من جديد بإطلاق واحد وعشرين قذيفة مدفعية في كل من البلدين، كما رد على التهديدات الفرنسية بشن حرب ضده، بكونه لا يخشى هذه الحرب وأنه مستعد لمواجهتها<sup>3</sup>.

وبعد مقابلة الداى أقلعت السفينة الفرنسية لابروفانس "Labrouvence" التي كان على متنها الوفد الفرنسي في 03 أوت 1829 من ميناء الجزائر وقامت بتحركات مشبوهة<sup>4</sup>، فردت عليها وحدات الأسطول الجزائري بعدة طلقات مدفعية، إنذارا لها بعدم الاقتراب من مواقعها، لكنها لم تأبه لذلك واستمرت في سيرها إلى أن أصبحت تحت الخطوط الحامية، وإثر فشل لابروفانس في محاولتها الثانية تأكدت الحكومة الفرنسية أن لا أمل لها في إرغام الجزائر في قبول شروطها وأن الحل الوحيد يكمن في حملة بحرية أو برية ضدها. لقد أدى هذا الحصار إلى تقهقر الحياة الاقتصادية بالموانئ الجزائرية، وبقية أنحاء القطر، وإفلاس الخزينة الجزائرية نتيجة انعدام الموارد المالية وانحصار التجارة الخارجية، كما لم يعد بإمكانها تلقي الإعانات العسكرية من الخارج<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص 14، 15.

<sup>2</sup> - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 1994، ص ص 64، 65.

<sup>3</sup> - جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1836)، الجزائر: وزارة المجاهدين طبعة خاصة، (د. س. ن)، ص 376.

<sup>4</sup> - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 20.

<sup>5</sup> - جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1790-1836)، مرجع سابق، ص 380.

## ثالثا/ الحملة الفرنسية على الجزائر ودوافعها

عندما تولى بولنيك رئاسة الوزراء في 18 جوان 1829 قررت فرنسا توجيه حملة عسكرية ضد الجزائر، فراحت تفتعل الأسباب لتبرير حملتها، واتخذت من حادثة المروحة ذريعة لذلك التي اعتبرتها إهانة لشرفها سببا مباشرا في ذلك، كما تذرعت بأسباب أخرى منها عدم معاقبة الداوي حسين لأهالي عنابة، والذين قاموا بمهاجمة السفينة الفرنسية "لابروفاس" يوم 03 أوت 1829<sup>1</sup>، بالإضافة إلى إلغاء الحكومة الجزائرية للامتيازات الفرنسية في سواحل بلادها وإصدارها للقرار عام 1826 والذي منحت بموجبه الحرية لجميع الدول الأوربية لصيد المرجان، كما ادعت أنها تريد وضع حد لأعمال القرصنة البحرية التي كان يقوم بها الجزائريون ضد السفن الأجنبية في البحر الأبيض المتوسط<sup>2</sup>.

يبدو أن الأسباب التي استغلتها الحكومة الفرنسية للقيام بحملتها ضد الجزائر، لم تلمس جوهر الحقيقة، فلو سلمنا بأن حادثة المروحة كسبب مباشر في توجيه الحملة فإنه قد مرت أكثر من ثلاث سنوات بينها وبين 05 جويلية الذي هو تاريخ الاحتلال، كما ذكر المستشار النمساوي ميترنيخ (Methernich) أن تحرك فرنسا بمثل هذا الجيش الجرار وأن تصرف هذا المبلغ (150 مليون فرنك) من أجل ضربة مروحة<sup>3</sup>.

أما الأسباب الحقيقية للحملة فمنها ما هو سياسي ومنها ما هو عسكري ومنها ما هو ديني.

### 1- الدوافع السياسية:

لا شك أن انضمام الجزائر للحكم العثماني كان بمثابة إنقاذ لهذا البلد من الاحتلال الإسباني، وقد تمتعت البلاد في ظل هذا الحكم بمكانة مرموقة وهيبة دولية، لكن بنهاية القرن السادس عشر بدأت البلاد تأخذ منحرجا خطيرا فتفاقت فيها الصراعات على الحكم وكثرت الاضطرابات والمؤامرات.

وقد حرصت فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر، وهذا نابغ من رغبتها في استغلال خيرات البلاد الاقتصادية واحتكار استثمار المرجان الذي كان يزخر به ساحل القالة وعنابة، وقد عقدت الجزائر مع فرنسا في الفترة الممتدة بين 1619 إلى 1830م حوالي 47 معاهدة تخدم في

<sup>1</sup> - بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، مرجع سابق، ص 60.

<sup>2</sup> - جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1836)، مرجع سابق، ص 19.

<sup>3</sup> - Charls Endri Julien, *L'histoire de l'Algérie contemporaine*, tom2, Paris: Presses Universitaire des France , 1964, P 38.

أكثرها مصالح فرنسا<sup>1</sup>، كما أن الملك شارل العاشر كان يرغب في إقامة تعاون وثيق مع روسيا في حوض البحر المتوسط حتى يتغلب على الهيمنة البريطانية والتمركز في ميناء الجزائر<sup>2</sup>، كما أن شارل العاشر\* يرغب في امتصاص غضب الشعب خاصة بعد خلق حرية الصحافة وشغل الشعب بحرب خارجية، وكسب رضاه بنوع من النصر الزائف، وقد اعترف الملك شارل العاشر بهذا صراحة حين قال «...إنه لشيء جميل أن نتقدم إلى البرلمان ومفاتيح الجزائر بيدنا»، كما أن فرنسا أرادت تحطيم القيود التي فرضها مؤتمر فينا 1815م والذي قرر أن لا تقوم فرنسا بإجراء تغييرات إقليمية دون موافقة الدول الكبرى.<sup>3</sup>

## 2- الدوافع العسكرية:

إن انهزام الجيش الفرنسي في أوروبا وفشله في احتلال مصر والانسحاب منها تحت ضربات القوات الإنجليزية في 1801، دفع بنابليون بونابرت إلى أن يبعث بأحد ضباطه إلى الجزائر في الفترة الممتدة من 24-27 جويلية 1808 ليضع له خطة عسكرية تسمح له بإقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر، وفي 1809 قام هذا الضابط "بوتان" بتسليم مخطط لاحتلال الجزائر عن طريق البر، إلا أن "نابليون" أضطر إلى تأخير هذه الحملة خاصة بعد هزيمة وترلو 1815، ولما شعر ملك فرنسا أنه من الأفضل الاعتماد على سياسة التوسع في أفريقيا من أجل إشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في احتلال الجزائر وتحقيق انتصار باهر وبالتالي التخلص من إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده.<sup>4</sup>

## 3- الدوافع الاقتصادية:

في إطار الاستعدادات الفرنسية لإعداد حملة عسكرية ضد الجزائر كتب وزير الحربية الفرنسي كليرمون دو تونير (Clermont De Tonnerre)، عام 1827 ما يلي: "يوجد على طول السواحل

<sup>1</sup> - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الاستعمار الفرنسي (814 ق.م، 1962م)، مرجع سابق، ص 131.

<sup>2</sup> - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 83.

\* ولد شارل العاشر بفرساي (1757-1836م) حفيد لويس الخامس عشر ولويس الثامن عشر والذي خلفه على العرش سنة 1824م وفي 15 جويلية 1830 أسقط شارل العاشر وحل محله لويس فيليب.

<sup>3</sup> - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط 2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 44.

<sup>4</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 84.

(الجزائرية) كثير من المراسي الجيدة والتي بحيازتها نحقق المنفعة العامة. إنَّ جزءً كبيراً من تلك المساحة يتألف من سهول خصبة بشكل عجيب. كما يوجد في الجبال غابات الصنوبر والبلوط المهمة للصناعات البحرية (صناعة السفن)، كما نستطيع استغلال مناجم الحديد والرصاص اللذان يحققان ربحاً كبيراً، ومن المنتجات ذات النوعية الممتازة. كما يوجد جبال من ملح المنجم، والملح والبارود الأبيض ينتشران في معظم المناطق وبغزارة. أما شواطئ البحر فغني كذلك بالملح وينسب كبيرة..."<sup>1</sup> ويضيف قائلاً: "... أمّا عن الأموال المتراكمة في قصر الداوي فقدرت بحوالي 150 مليون".<sup>2</sup>

ولقد عدّ مارسيل إميرت خزينة الجزائر كدافع هام للحملة الفرنسية، وما يؤكد ذلك أنّ فرنسا سارعت بعد إمضاء معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830، إلى مصادرة بيت مال المسلمين، وأعدت لجنة لتقييم أموال الخزينة، وكمحاولة منها لعدم جلب انتباه الدول الأوروبية قالت أنّ أموال الخزينة لا تتعدى 70 مليون فرنك.<sup>3</sup> فما هو تفسير التغيير الذي حدث في أرقام التقارير الفرنسية ما بين 1827-1830م ، أي من 150 مليون فرنك إلى 70 مليون؟

الواقع أنّ السلطة الفرنسية حاولت إخفاء حقيقة سعيها لأخذ أموال الجزائريين، لذلك لم تكشف عن المبلغ الحقيقي، واكتفت دائماً بالقول أنّها جاءت لتخليص الجزائريين من الحكم التركي المستبد؛ وهي هنا تقع في تناقض، فمادامت تسعى للقضاء على الحكم التركي، فهذا يخوّل لها مصادرة أملاكه.

إنّ أموال الخزينة الجزائرية تعدت ما قيمته 500 مليون فرنك، وربما أزيد بكثير، نظراً لعدم جرد أموال كثيرة وتسجيلها، وهذا ما جاء على لسان آخر خزنّاجي في ظل الحكم التركي في حوار له مع القنصل الإنجليزي في الجزائر سانت جون (Saint- John) عام 1830.<sup>4</sup>

#### 4- الدوافع الدينية:

في الحقيقة أنّ الصراع الذي كان قائماً بين الدول المسيحية الأوروبية والدولة العثمانية قد انعكس على الجزائر، لأنّ الأسطول الجزائري القوي يعتبر في نظر الدول المسيحية امتداد للأسطول العثماني، الذي كان يسيطر على منطقة الشرق العربي، ومما لاشك فيه أنّ التعاون الوثيق بين الدولة

<sup>1</sup> - Marcel EMIRIT, *Une cause de l'expédition d'Alger*, Paris: Revue Africaine, 1952, p173.

<sup>2</sup> - Ibid, p174.

<sup>3</sup> - Pierre Pean, *Main basse sur Alger ; enquête sur un pillage juillet 1830*, Alger : Chihab Editions, 2005, p 145.

<sup>4</sup> - Ibid, 148.

العثمانية الإسلامية والدولة الجزائرية المؤيدة لها هدفه الدفاع عن حوزة الإسلام، مما جعل الدول المسيحية تتعاون فيما بينها لضرب المسلمين في الجزائر<sup>1</sup> وإسطنبول، بل وتتنافس فيما بينها في شرف القضاء على الأسطول الجزائري وكانت فرنسا تشعر بأنها الحامية للبابوية والمدافعة عن مصالحها حيث أعلن شارل العاشر عن هذا الاتجاه في عام 1830 ( أن التعويض الحاسم الذي أريد الحصول عليه هو أن أثر لشرف فرنسا أن يتحول بمعونة الله لصالح فرنسا)<sup>2</sup>.

وقد ذكر وزير الحربية الفرنسية "كليرمون" في تقريره الذي رفعه إلى مجلس الوزراء الفرنسي في 14 أكتوبر 1827 ( ربما يكون من حضنا أن نمدنهم مع الوقت وذلك بجعلهم مسيحيين ) ،<sup>3</sup> ومن الخطأ اعتبار أن سببا معينا في ذاته ولوحده هو الدافع لفرنسا لاحتلال الجزائر، بل إن هذه الأسباب القريبة منها والبعيدة مندمجة هي التي دفعت فرنسا إلى احتلال الجزائر، تحقيقا لتلك الأطماع والمكاسب.<sup>4</sup> انطلقت الحملة الفرنسية من ميناء طولون بتاريخ 25 ماي 1830، وقد بلغ عدد السفن الفرنسية 675 سفينة منها 103 حربية وبلغ عدد الجند 40000 وتم الإنزال كما كان متوقعا وبناء على ما جاء في تقرير بوتان في ميناء سيدي فرج غرب العاصمة يوم 15 جوان<sup>5</sup>.

وبعد 50 دقيقة بعد الإنزال قصفت المدفعية الجزائرية القوات الفرنسية، يضاف إليها طلقات نارية، أودت بحياة حوالي خمسون جنديا فرنسيا، وثلاثة أضعاف هذا العدد من الجرحى، كما أنّ القوات الفرنسية أسقطت عددا من الجزائريين الذين سارعوا لحمل موتاهم ودفنهم، فلم يتم بذلك معرفة عدد قتلاهم. على كل حال تمكنت القوات الفرنسية من الوصول إلى اليابسة حيث أقامت معسكرا وقاعدة خلفية للهجوم كلف بحمايته القائدين برتيزين ولوفاردو.

وظلت القوات الفرنسية طيلة أربعة أيام تدرس كيفية التوغل نحو الداخل، وبالفعل بدأت المواجهات بين القوات الجزائرية التي بلغ عددها حوالي 30000 حسب دي بورمون 13000 منهم جاؤوا رفقة الحاج أحمد باي قسنطينة، 6000 أرسلهم باي وهران، والقوات الفرنسية في معركة سطاولي الشهيرة بتاريخ 19 جوان 1830 ومعركة سيدي خلف ما بين 26 و 27 و 28 جوان، وعلى الرغم من شجاعة القوات الجزائرية، غير أنّ القوات الفرنسية تمكنت من اختراقها، وهذا بفضل الأسلحة

<sup>1</sup> - عمار بحوش، مرجع سابق، ص 85.

<sup>2</sup> - شوقي عطاء الله الجمل، مرجع سابق ص 25.

<sup>3</sup> - عمار بحوش، مرجع سابق، ص 257.

<sup>4</sup> - Charls Endree Julien, op.cit, p 31.

<sup>5</sup> - Benjamin Stora, **Algérie Histoire contemporaine 1830-1988**, Alger: Casbah Editions, 2004, p20.



المتطورة والتكتيك الحربي المتقن على عكس الجزائريين الذين لم يأخذوا بمبدأ الشورى، حيث رفض صهر الداى قائد الجيش الجزائري أي مشورة من مرافقيه وعلى رأسهم أحمد باي الذي اقترح عليه القيام بعملية التفاف وضرب العدو من الخلف، أي في معسكره بسيدي فرج، لكن إبراهيم آغا لم يأخذ بالنصيحة. كما لا ننسى أن الجيش الفرنسي اعتاد دخول معارك كبيرة مع نابليون بونابرت على غرار معركة واترلو الشهيرة عام 1815، وبالتالي لم تكن المواجهة مع الجزائريين بالأمر الصعب<sup>1</sup>.

وبالرغم من الصدق ونية الجهاد التي أبداهها الجزائريون في الدفاع عن بلادهم فإن الجيش الفرنسي تمكن من الانتصار عليهم وكسب الرهان، وبذلك تراجع الجزائريون إلى قلعة السلطان الواقعة في مرتفعات مدينة الجزائر، الأمر الذي ساعد الفرنسيين على نصب وتسليط مدافعهم صوب قلعة الداى وقصفها فمات خلق كثير وخرج آخرون أحياء من القلعة من بينهم الخزناجي، وقبل مغادرته للقلعة وعد بمائة سلطاني ذهباً لمن يشعل النار في خزانة البارود وكان أن وجد من نفذ هذه العملية فانفجرت خزانة البارود، وقد كان يعتقد أن تفجير القلعة سيجعل الحجارة تسقط كلها فوق الجيش الفرنسي فتقضي عليه أو على جزء منه على الأقل، لكن الحجارة سقطت على المدينة وألحقت أضراراً كبيرة بها دون أن يصيب الجيش الفرنسي أي أذى، كما أن ذلك الانفجار الكبير أثار الخوف والرعب بين السكان مما أدى إلى انهيار معنوياتهم<sup>2</sup>.

وبعد أن تحطمت القلعة دخل إليها الفرنسيون، ونصبوا مدافعهم من ناحية البحر، وفي هذه الأثناء جمع حسن باشا سائر الأمناء وأعيان البلاد ورجال القانون وعرض عليهم الوضع الخطير الذي كانت عليه المدينة وطلب آرائهم إلى وسيلة تحقق السلامة، وقد كان كلام الداى غامضاً فإن رد أعيان المدينة كان غامضاً وذلك لخوفهم من أن يكون الداى يحس تأثير المنشورات التي وزعها "بورمون" في الجزائر، والتي دعا فيها الشعب للاستسلام بدعوة أنه جاء محرراً لهم<sup>3</sup>.

إن إشارة الداى بقبول الاستسلام للفرنسيين وتسليم المدينة حسب نصوص معاهدة يمضيها معهم تدل دلالة واضحة على اقتناعه أنه غير قادر على مقاومة الفرنسيين وأن مسألة سقوط حكومته

---

<sup>1</sup> - Ibid, p21.

<sup>2</sup> - محمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تحقيق: أحمد توفيق المدني، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص 174.

<sup>3</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة (لمحة تاريخية وإحصائية عن إيالة الجزائر)، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، ترجمة: محمد العربي الزبيري، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص 200.

مسألة وقت فقط<sup>1</sup>، وعندئذ أرسل الداوي حسين يوم 04 جويلية 1830م وفدا للتفاوض مع "بورمون" وتوصل الطرفان في النهاية إلى إبرام معاهدة يوم 05 جويلية 1830م، والتي نصت على ما يلي<sup>2</sup>:

1- حصن القصبه وكل الحصون الجزائرية، يضاف إليها ميناء المدينة تنتقل ملكيتهم للقوات الفرنسية، بعد عشر ساعات من إمضاء المعاهدة.

2- يتعهد الكونت دي بورمون للداوي حسين بتأمين حريته وبالمحافظة على كل ممتلكاته وبحرية مغادرة البلاد.

3- سيكون الداوي حرا وعائلته في التصرف بأمواله واختيار المكان الذي يذهب إليه ومادام في الجزائر يلتزم قائد القوات الفرنسية شخصيا بحمايته، ويتخصيص فرقة لحراسته هو وأسرته.

4- يلتزم قائد الحملة بنفس المعاملة مع الميليشيات الجزائرية (الإنكشارية)، من حيث الحماية والمحافظة على ممتلكاتهم.

5- التزام الطرف الفرنسي باحترام الديانة الإسلامية وشعائرها، وبحرية السكان بمختلف طبقاتهم، والاعتراف بممتلكاتهم، واحترام تجارتهم وصناعاتهم، وباحترام حرمتهم، ويتعهد الكونت دي بورمون بشرفه حول هذا الأمر.

إنّ أي تغيير قد يحصل على هذا الاتفاق، فسيكون في مدة لا تتجاوز عشر ساعات من إمضائه.

وعلى إثر ذلك سلم الداوي مفاتيح مدينة الجزائر إلى القائد الفرنسي "بورمون"، وتجمعت قوات الإنكشارية في الثكنات وسلمت الثكنات للجيش الفرنسي، وقد التزم الداوي بتنفيذ جميع بنود المعاهدة التي أبرمها مع الفرنسيين، بينما لم تلتزم السلطة الفرنسية بتنفيذها، حيث أنه بمجرد دخول الجيش الفرنسي للجزائر قام بأعمال وحشية، ونهبوا كل السلع التي وجدوها بالميناء والتي تقد بمبالغ هائلة<sup>3</sup>.

أما بالنسبة للأسباب التي أدت إلى الهزيمة فهي متعددة، يمكن حصرها فيما يلي:

- استخدام الجزائريين للأسلحة القديمة عكس الفرنسيين فقد استخدموا أسلحة متطورة وخطا حربية عصرية لذلك كانت جولات الصراع غير متكافئة.

1 - عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 91.

2 - متحف المجاهد لولاية الجلفة، معاهدة دي بورمون أو معاهدة استسلام الداوي حسين 05 جويلية 1830، <https://ar-ar.facebook.com/1818821041513363/post>، 5 جويلية 2019.

3 - حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 233.

- إهمال الداوي حسين وسوء تقديره للأمور، فعندما قدم إليه الرئيس أحمد بالجي وكيل ضريح سيدي فرج وأخبره بظهور بعض العمارة الفرنسية، قال له إن ذلك سحاب في الأفق<sup>1</sup>.
  - عزل يحي آغا قائد الجيش منذ 12 سنة، وكان رجلا ذكيا ومخلصا وصاحب خبرة وتم إعدامه فيما بعد، بعد مؤامرة حيكت ضده، وتعين ابراهيم آغا خلفا له والذي لم يكن يوما قائدا ممتازا ولم يكن يعرف الكثير عن التكتيك العسكري<sup>2</sup>، وقد ارتكب أخطاء كثيرة منها اعتماده على رجال لا يعرفون شيئا عن القتال، كما أنه لم يمد العدد القليل من القبائل الذين وفدوا لمساعدتهم بالأسلحة مما جعلهم يعودون من حيث أتوا، كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار الخطة التي اقترحها عليه الحاج أحمد باي قسنطينة، ولم يسلم الأموال التي استلمها من الداوي للمحاربين لرفع معنوياتهم.
  - الفارق العددي الكبير بين الجيش النظامي الذي لم يتجاوز 600 جندي تركي ولم يكن بسيدي فرج سوى 12 مدفع و300 فارس، مقابل 37000 جندي فرنسي و700 بحار و103 سفينة حربية بالإضافة إلى السفن المستأجرة<sup>3</sup>.
  - ثقة الداوي حسين الكبيرة في الخزناجي، وإرساله للدفاع عن قلعة مولاي حسن (حصن الإمبراطور)، والذي كان يصبو إلى تأييد الإنكشارية للقيام بانقلاب سيتولى به الحكم ويعزل الداوي.
  - كما أن الداوي وجماعته لم يضعوا خطة مدروسة لمواجهة الفرنسيين، ولم توجد قيادة تستعين بآراء الخبراء ويتفق أعضاؤها على خطة دقيقة، كما أن المجلس الذي انعقد لتحديد خطة معينة للدفاع عن البلاد، لم يتمكن من وضع استراتيجية دقيقة لمواجهة الجيش الفرنسي، بل وانتهى المجلس بآراء متضاربة<sup>4</sup>.
- وقد تمخضت عن الحملة الفرنسية وسقوط مدينة الجزائر عدة نتائج منها:

<sup>1</sup> - أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 171.

<sup>2</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 188.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الاستعمار الفرنسي (814 ق.م، 1962م)، مرجع سابق، ص 143.

<sup>4</sup> - عمار بحوش، مرجع سابق، ص 93، 95.

- التوقيع على معاهدة الاستسلام ودخول الجيش الفرنسي للجزائر، وبذلك انتهت فترة الحكم العثماني في الجزائر، وغادر الداوي حسين الجزائر يوم 10 من الشهر نفسه إلى نابولي، فالإسكندرية حيث توفي بها 1838<sup>1</sup>.
- عاث الجيش الفرنسي في البلاد فسادا حيث قام الفرنسيين بسلب ونهب ما وجدوه في طريقهم<sup>2</sup> حيث نهبوا الأموال التي كانت بالخبزينة والتي قدرت بـ: 55684527 فرنك كما قاموا بزرع الموت والدمار، وقاموا بتخريب المنازل وأنابيب المياه مما أدى إلى انتشار الأمراض الأوبئة<sup>3</sup>.
- حل الجيش الإنكشاري الذي كان عدده 3500 وترحيلهم يوم 11 جويلية بشكل يدمي القلوب في ذلة وانكسار، وقد استغل اليهود ذلك للانتقام منهم ومن الجزائريين فنهبوا أموالهم ومنازلهم وأعلنوا الولاء للفرنسيين واستقبلوهم بالرقص والترحيب.
- حصلت فرنسا على المواد الأولية المخزنة في الجزائر، وابتلعت ما كان عليها من ديون للجزائر وحملت الغنائم والكنوز والثروات إلى فرنسا لتزين تاج الحرية والإخاء والمساواة<sup>4</sup>.
- إصدار قرار يقضي بتسليم الأراضي ملك الجزائريين للمعمرين وبذلك قاموا بتجريد الجزائريين من أراضيهم، كما قام الجنرال "كلوزيل" بتشجيع وإقناع الفلاحين والتجار الفرنسيين بالقدوم للجزائر والاستيلاء على الأراضي الخصبة وزراعة العنب والبحث عن الذهب في المناجم الجزائرية<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الاستعمار الفرنسي (814 ق.م، 1962م)، مرجع سابق، ص 146.

<sup>2</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص 190.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الاستعمار الفرنسي (814 ق م، 1962م)، مرجع سابق، ص 176.

<sup>4</sup> - بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، مرجع سابق، ص 74.

<sup>5</sup> - عمار بحوش، مرجع سابق، ص 93.

## المحور الثاني: المواقف الدولية من احتلال الجزائر

### أولاً/ موقف الدولة العثمانية

لقد كانت الدولة العثمانية منشغلة بثورة اليونان وتهديدات روسيا، زحف محمد علي باشا على سوريا، ولم يكن لحكامها الإرادة السياسية الكافية لمواجهة فرنسا، كما كانت ساخط كذلك من حكومة الادي، فلم تدافع عن حقوقها السيادية على الجزائر، ولم تستجب لطلبات سكانها، واحجمت عن تقليد أحمد باي منصب باشا الجزائر خوفاً من فرنسا، واكتفت ببعض المبادرات الهزيلة لمنع فرنسا من احتلال الجزائر.

حاولت الدولة العثمانية التوسط بين الجزائر وفرنسا لحل النزاع بينهما، فأرسلت المفتي السابق الحاج خليل أفندي في افريل 1830، لكنه فشل في منع القوات الفرنسية من دخول الجزائر برا، وعدم سماح قائد الحصار الفرنسي له بالنزول بميناء الجزائر، فأضطر بالذهاب الى طولون للمفاوضة، وفي طريقه إليها قابل يوم 26 ماي الحملة التي متوجهة للجزائر<sup>1</sup>.

ثم أرسلت طاهر باشا للتفاوض لكنه فشل في مساعيه، ولم يبق له سوى أن يخبر الباب العالي بنتائج مأموريته، وهذا ما فعله، ولما تأكدت فرنسا من احتلال الجزائر أرسلت سفيرها لدى الباب العالي قبيومينو لإخبار الدولة العلية من احتلال بلاده للجزائر، ورغم الظروف الحرجة التي تمر بها الدولة العثمانية، إلا أن السلطان دخل في مباحثات مع السفير الفرنسي قصد استرجاع الجزائر، إلا أن المباحثات فشلت بسبب الشروط القاسية التي طالبت بها فرنسا من أجل تخليها عن احتلال الجزائر<sup>2</sup>.

لقد علم السلطان العثماني عن طريق القنصل الفرنسي بإستانبول بنياً احتلال العاصمة في 06 أوت 1830، ولكن نظرا للظروف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية حالت دون توضيح موقفه من الحادث، وفي سنة 1833 توصل السلطان إلى عقد صلح مع خصومه؛ وعلى إثره قام بالخطوات الآتية:

<sup>1</sup> - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889، ج1، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ص 57.  
<sup>2</sup> - كوران أرجمنت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة: عبد الجليل التميمي، تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1970، ص31.

- أرسل مصطفى رشيد باشا إلى باريس سنة 1834 بغرض تذكير الحكومة الفرنسية بالحقوق الشرعية للدولة العثمانية في الجزائر، إلا أنه فشل في مهمته؛ وكذلك الحال بالنسبة لنامق باشا الذي أرسله إلى لندن.

- أرسل حملة عسكرية إلى طرابلس الغرب يوم 1835/05/26 قصد فض النزاع القائم بين الأسرة القرمانلية وهو ما ساعد على إلحاقها بالدولة العثمانية، تمهيد لضم تونس فيما بعد. الأمر الذي دفع بفرنسا إلى إرسال سفنها الحربية لملاحقة الأسطول العثماني قصد منع حدوث ذلك مع تونس، وهو ما جعل الباي التونسي يميل أكثر إلى مساعدة فرنسا في احتلال الجزائر.

واصلت الدولة العثمانية مساعيها في لاستعادة الجزائر، فأرسلت رشيد باشا إلى باريس كسفير، للاتصال بالحكومة الفرنسية لدراسة الوضع، كما أرسلت نامق باشا إلى لندن لطرح القضية الجزائرية، إلا أن هذه المساعي هي الأخرى باءت بالفشل<sup>1</sup>.

بالرغم من الاستيلاء على مدينة الجزائر إلا أن أحمد باي بقي يقاوم الجيش الفرنسي في بايلك الشرق، وطلب من السلطان العثماني المساعدة، فاستجاب لطلبه وأرسل له حامية تتشكل من أربع سفن مشحونة بالجنود وعلى متنها 12 مدفعا و150 من رماة المدافع، إلا أن باي تونس لم يسمح لها بالمرور معتذرا بحتمية تدخل الأسطول الفرنسي ومهاجمته لتونس، وعلى اثر ذلك توجه الأسطول العثماني نحو تونس، فبادرت الحكومة الفرنسية بإرسال أسطولها للحيلولة دون وصول الأسطول العثماني إلى المياه التونسية بحجة حماية المصالح التجارية والسياسية في حوض البحر المتوسط، فلم يجد الأسطول العثماني بدا من العودة إلى اسطنبول في أواسط سبتمبر 1837 دون أن يحقق هدفه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - أمميدة عميراي، " الغزو الفرنسي للجزائر 1830 وردود الفعل حوله "، مجلة سرتا، العدد 3، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1980، ص 59.

<sup>2</sup> - أمميدة عميراي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 1999، ص 16.

## ثانيا/ موقف الدول المغاربية من الاحتلال الفرنسي للجزائر

### 1- الموقف التونسي:

اتخذت الحكومة التونسية موقفا غير مشرف تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ففي الوقت الذي ينتظر أن تقف إلى جانب الجزائر في صد العدوان الفرنسي تواطأت مع فرنسا في غزو الجزائر، وقدمت لها التسهيلات اللازمة، فغداة الاحتلال وقع اتفاق بين باي تونس والحكومة الفرنسية على أساس أن تسلم فرنسا ولايتي قسنطينة ووهران إلى الباي التونسي مقابل غرامة مالية، وبالفعل أرسل حاكم تونس الأغا خير الدين على رأس قوة تتكون من 300 فراسا من المخازنية والزواوة، فوصلت وهران يوم 19 جانفي 1831 وكان هدفها الأول التمركز في المنطقة وجمع الضرائب من السكان، ومن بين الدلائل على الولاء التونسي للفرنسيين ما ذكره الباي حسين متذلا للقفصل الفرنسي (إنني أتمنى أن يكون النصر للأمة الفرنسية... ولو جاءني من الدولة العثمانية مائة فرمان تدعوني على معاكسة فرنسا حليفتي، فإني لا أطيع لها أمرا ولا أسمح لأحد بتلبية ندائها لحمل السلاح ضدها... وليس أحد أشد شوقا مني على معاقبة عدوها الظالم داي الجزائر)<sup>1</sup>

### 2- موقف المغرب الأقصى:

اتخذ المغرب موقفا سلبيا من الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث التزم سلطانه عبد الرحمان الصمت على نقيض شعبه الذي كان مع الجزائر، إذ لما استتجد الداوي حسين بالسلطان المغربي مولاي عبد الرحمان لمساعدته على طرد الفرنسيين التزم هذا الأخير الحياد، وبقي ينتظر ما تسفر عنه الحملة الفرنسية<sup>2</sup>.

وقبل إقدام فرنسا على غزو الجزائر طلبت من قنصلها في طنجة دولا بورت ( De Laporte) أن يخبر السلطان المغربي بمشاريعها في الجزائر، والأهداف التي تنتظرها بلاده من الحملة، وانتهاز المناسبة ليطلب من المغاربة مساعدة الأسطول الفرنسي والمواطنين الفرنسيين الذين سيلجئون إلى المغرب فكانت إجابة السلطان عدم تدخل بلاده في القضية

<sup>1</sup> - أحميده عميراي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، قسنطينة، الجزائر: دار البعث للنشر والتوزيع، 2002، ص 68.

<sup>2</sup> - بشير بلاح، مرجع سابق، ص 60.

الجزائرية، كما طلب السلطان المغربي من إدارة الجمارك المغربية أن تسمح بتموين الأسطول الفرنسي شريط أن يلتزم بتسديد الرسوم الجمركية<sup>1</sup>.

وقد تغير موقف المغرب الأقصى لما أحكمت فرنسا قبضتها على مدينة الجزائر وشرعت في مد نفوذها إلى الإقليم الغربي، فعرض عليه أعيان تلمسان أن يباعوه و يدخلوا في حكمه مرتين في أوت ثم في سبتمبر 1830م، استجاب السلطان مولاي عبد الرحمان لندائهم و أرسل أحد أقاربه (المولى علي) ليكون خليفة عنه في تلمسان سنة 1831م تحت وساطة عامل وجدة، فأتخذ من تلمسان عاصمة وأخذ يبسط نفوذه، لكن المولى علي فصل من مهمته لاصطدامه بالكرافة وقسم من قبائل الدوائر والزمالة الموالية للاستعمار الفرنسي، فأمره السلطان بالعودة للمغرب في 8 مارس 1831<sup>2</sup>.

وفي أوت 1831م عين السلطان عبد الرحمان محمد بن الحميري خليفة له على تلمسان، فدخلها يوم 16 مارس وحاول عبثا ضم وهران في أكتوبر ثم استقر بمعسكر، وأخذ يركز النفوذ المغربي، فجنى الأموال، وعين العمال في الأنحاء وبعث الدعاة إلى الجهات الشرقية، فبلغ نفوذه مليانة والمدينة. وعندما تأكدت الحكومة الفرنسية من نوايا المغرب التوسعية، وجه كلوزيل رسالة إلى السلطان المغربي طلب منه سحب قواته من الأراضي الجزائرية، وإذا رفض الامتثال لهذه الأوامر فإن الجيش الفرنسي يضطر إلى محاصرة المدن المغربية<sup>3</sup>.

### 3- موقف ليبيا:

تعد ليبيا الدولة الوحيدة التي لم تقدم تسهيلات أو مساعدات للفرنسيين في غزوهم للجزائر ومما يؤكد ذلك الرسالة التي بعثها حاكم طرابلس يوسف بن علي باشا القرماني إلى الداوي حسين في 07 ماي 1830م، جاء فيها ما يلي: "... وإن تشوقت سيادتكم لكيفية أحوالنا فإننا في غاية التعب وضيق خاطر خصوصا بعدما سمعنا بأن الفرنسيين جمعوا جنودهم ومتوجهين لمواجهةكم لأبلغهم الله مقصدهم... ونحن مالنا قدرة نمدكم بيها إلا بصالح الدعوات منا ..."<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - أرزقي شويتام، مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي، "مجلة الدراسات التاريخية"، العدد 6، معهد التاريخ، الجزائر، 1992، ص 127.

<sup>2</sup> - بشير بلاح، مرجع سابق، ص 61.

<sup>3</sup> - أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص 127.

<sup>4</sup> - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 46.



أرجع الباحثين أسباب عدم قدرة طرابلس على تقديم المساعدات المالية للجزائر، إلى تلك الصعوبات التي واجهت حكم يوسف بن علي القرمانلي نتيجة قيام ثورات عديدة بمختلف الأقاليم الليبية نتيجة سياسة الضرائب التي أثقلت كاهل السكان وتهديدات الأساطيل الأوروبية على ليبيا عام 1819<sup>1</sup>.

### ثالثا/ موقف الدول الأوروبية من الاحتلال الفرنسي للجزائر:

لقد قامت الحكومة الفرنسية في 12 مارس 1830م بإرسال مذكرة إلى الدول الأوروبية تخبرها بقرار شن حملة عسكرية ضد الجزائر، وأوضحت فيها الأهداف التي تسعى لتحقيقها جراء ذلك، وبعد أن قررت القيام بالحملة، أولت اهتماما كبيرا لمواقف الدول الأوروبية وردود فعلها إزاء مشروعها، وقد تمكنت من كسب وتأييد معظم دول أوروبا، ولم تعارضها سوى بريطانيا، وتحفظت إسبانيا، ومن بين الدول التي اتخذت مواقف مؤيدة للحملة الفرنسية على الجزائر.

#### 1- موقف روسيا:

لم تبدي روسيا معارضتها للغزو الفرنسي للجزائر، فقد وافق ملكها فريديريك الثالث على مشروع الحملة، لأن توسع فرنسا في إفريقيا يؤدي إلى خلو منطقة الشرق الأوروبي من أخطارها، وبالتالي التخلص من منافس عنيد يهدد النفوذ الروسي، وتحويل أنظاره عن منطقة الراين<sup>2</sup>، كما أن روسيا كان جل اهتمامها منصبا على منطقة البلقان، لذا لم ترى مانعا في احتلال فرنسا للجزائر، لذلك شجعت الحملة ودعمتها بأحد ضباطها المتخصصين في الهندسة العسكرية وهو الضابط فيلوزولوف (Filisloff)، كما أثارت ثورة جويلية في باريس مخاوف الحكومة الروسية مما جعلها تطلب من الباب العالي الذي كان كثير الانصياع لها أن يلتزم الصمت حتى تتضح الأمور خوفا من أن يؤثر ذلك على الحكومة الفرنسية الجديدة فتغير موقفها من الاحتلال<sup>3</sup>.

#### 2- موقف النمسا:

أعطت النمسا اهتماما كبيرا للحملة التي شنتها فرنسا على الجزائر، لدرجة أنها كانت تراقب كل نشاطات الحكومة الفرنسية حول القضية الجزائرية، وكانت من بين الدول التي

---

<sup>1</sup> ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، ص 299.

<sup>2</sup> محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1798- 1830)، الجزائر: منشورات دحلب، 1994، ص 125.

<sup>3</sup> - أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص 131.

كشفت النقاب عن المفاوضات التي جرت بين الحكومة الفرنسية ومحمد علي باشا، وأعلنت معارضتها، إلا أنها سرعان ما غيرت رأيها وأعلنت مباركتها للحملة عندما قررت الحكومة الفرنسية القيام بها<sup>1</sup>، ولم تكتف بذلك فقط بل دعمتها بأحد ضباطها وهو "فردريك شوارتز أميرغ (Frédéric chouartz Emberg) الذي شارك في المعارك التي خاضها الجيش الفرنسي ضد الجزائر عام 1830م، وكان هدف النمسا من وراء ذلك هو توسع فرنسا خارج أوروبا، لأنه من مصلحتها أن تبقى أوضاع أوروبا على حالها، وقد يندرج هذا الهدف ضمن السياسة الاستراتيجية التي رسمها رئيس وزراء النمسا ميترنيخ<sup>2</sup>.

ولما قامت ثورة جويلية 1830م بفرنسا تخوفت النمسا من ذلك، فسعت بكل حزم إلى عقد معاهدة دفاعية مع كل من روسيا وبروسيا بغرض الحفاظ على النظام القائم والوقوف ضد أي عمل ثوري فرنسي، ثم أشارت على الباب العالي أن يتريث في مطالبته باسترجاع الجزائر حتى يتسنى الوقت الكافي للحكومة الفرنسية الجديدة كي تصر على الاحتفاظ بالجزائر<sup>3</sup>.

### 3- موقف بريطانيا :

لقد أيدت معظم الدول الأوروبية الحملة الفرنسية على الجزائر ودعمتها بطريقة مباشرة وغير مباشرة باستثناء بريطانيا التي كانت في عداة تقليدي ضد فرنسا منذ الفترة التي ورثت فيها بريطانيا معظم التوسعات التي اقتزنت بالكشوفات الجغرافية مما جعلها ضد مشروع الحملة بوجه خاص، وإذا كانت بريطانيا قد عارضت الحملة فإنها لم تفعل ذلك حبا في الجزائر وإنما كان موقفها ينطلق من اعتبارات الدفاع عن مصالحها في حوض المتوسط فعارضته واحتجت عليه<sup>4</sup>.

ويكمن السر في ذلك منع فرنسا من تكوين إمبراطورية تنافسها، ولعل هذا ما يفسر موقف بريطانيا من عدم قضاءها على القرصنة المغربية لاسيما وأنها كانت قوية في البحر المتوسط إبان حروب نابليون، وظلت تراقب نشاط فرنسا إذ هي التي جهرت بسرية المفاوضات التي جرت بين دروفتي قنصل فرنسا بمصر وإبراهيم باشا، وساهمت في إجهاض

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - أحميده عميراي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 2، عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 25.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 26.

<sup>4</sup> - بشير بلاح، مرجع سابق، ص 59.

حملة محمد علي<sup>1</sup>، ومن جهة أخرى ضغطت على الباب العالي كي يسرع في إرسال طاهر باشا إلى الجزائر لتسوية الخلاف الفرنسي الجزائري<sup>2</sup>.

أما فرنسا فقد استعملت عدة حيل لكسب الرأي العام الأوروبي لصالحها، إذ كانت تدعي أنها ستأخذ رأي أوروبا في نوع النظام الذي سيقام في الجزائر عند تدميره، ورغم كل الحجج التي تذرعت بها فرنسا فإن إنجلترا بقيت متمسكة بموقعها المعارض لخططها التي كانت تهدد مواقعها في البحر المتوسط، وقد تأكدت إنجلترا في نهاية الأمر أن نشاطها وتحركها الدبلوماسي المكثف الذي كانت تقوم به لم يأت بنتيجة<sup>3</sup> لذا أرسل وزير خارجيتها اللورد أبيدين (Abedeen) تعليمات لسفير بلاده بباريس طالبا منه أن يحاول الحصول على ضمانات خطية من الحكومة الفرنسية بشأن مصير مدينة الجزائر إلا أن فرنسا تمكنت من تجاوز ضغوط وتهديدات إنجلترا، ولم تعط الضمانات التي كانت تطالبها بها إنجلترا<sup>4</sup>.

وأمام إصرار فرنسا على الاحتلال غيرت بريطانيا موقفها من القضية الجزائرية وصرح سفيرها في اسطنبول السيد غوردن (Gordon) في اللقاء الذي جمعه برئيس الكتاب العثماني (حميد باي) يوم 23 جانفي 1830م بأن بلاده غير مستعدة للدخول في حرب تحرير الجزائر<sup>5</sup>. كما اقترح على الباب العالي بأن يوجه رسالة إلى السفير الفرنسي يوضح فيها حقوق الدولة العثمانية بالجزائر، أو يعد فيها بضمان سلامة التجارة الأوروبية بمنعها القرصنة بعد تسلمها لتلك البلاد<sup>6</sup>.

يبدو أن موقف إنجلترا إزاء احتلال فرنسا للجزائر كان مقصورا على النشاط الدبلوماسي الذي سادته الغموض طول المحادثات التي أجراها الباب العالي مع ممثلي إنجلترا الرسميين. ومما يلاحظ أيضا أن الحكومة البريطانية لم تستمر في موقعها المعادي لفرنسا بخصوص القضية

<sup>1</sup> - أحميده عميرواي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 23.

<sup>2</sup> - ارجمنت كوران، مرجع سابق، ص 31.

<sup>3</sup> - أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص 128، 129.

<sup>4</sup> - ارجمنتك وران، مرجع سابق، ص 36.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص 44.

<sup>6</sup> - أرزقي شويتام، مرجع سابق 129.

الجزائرية، بل عدلت عن سياستها فأيدتها ظاهريا بعد أن اعترفت بلويس فيلب ملكا على العرش الفرنسي<sup>1</sup>.

إن المتتبع للأحداث بحكم هذا التحول البريطاني يجد بأنه جاء نتيجة لظروف كانت تخدم مصالحها، وهذا راجع لوجود حلف مقدس عقد بين النمسا وبروسيا ضد الثورات، ولما أحست بريطانيا بانها بقيت معزولة فضلت الانضمام إلى فرنسا خاصة بعد أن تبين لها أن الدولة العثمانية غير قادرة على حماية مصالحها بسبب ضعفها.

أما بقية الدول الأوروبية كالسويد وسردينيا والدنمارك وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، فلم تختلف عن مواقف بقية الدول الأوروبية حيث دعمت الحملة الفرنسية ماديا وبشريا، وكذلك البابا بيوس الثامن في روما فقد سمح لفرنسا باستخدام موانئه، ومملكة نابلي وصقلية التي سمح ملكها فرانسوا الأول للتجار بتزويد الحملة الفرنسية بالسفن التي تحتاجها<sup>2</sup>.

### المحور الثالث: نماذج على المقاومات الشعبية في الجزائر

بعد إمضاء معاهدة الاستسلام بين دي بورمون والداي حسين في 5 جويلية 1830، اعتقدت الحكومة الفرنسية أنها ستحكم قبضتها بسرعة وبكل سهولة على باقي مناطق الجزائر، لكنها فوجئت بمقاومة عنيفة شلت حركتها وتوسعتها مدة زمنية معتبرة، وجعلتها تقف عند حدود الجزائر العاصمة، وقد برزت العديد من حركات المقاومة، ومن أهمها مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري ومقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري.

وتعود بوادر المقاومة الشعبية الجزائرية إلى بدايات الحملة الفرنسية، وإلى التخاذل الذي لمسه الجزائريون من مواقف صهر الداى إبراهيم آغا قائد الجيش الجزائري، والتي ادت إلى احتلال البلاد، عندها قرر أحمد باي الذي كان متواجدا آنذاك بالجزائر العاصمة ساعة تأدية الدنوش للداى العودة بسرعة إلى إقليم قسنطينة لتحصينه وسد الطريق على الجيش الفرنسي.

### أولا/ مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري:

1 - أحميده عميراي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص24.

2 - بشير بلاح، مرجع سابق، ص59.

هو أحمد بن محمد بن أحمد القلي (1785-1850) ينحدر من أب تركي وأم جزائرية من عائلة بن قانة ذات النفوذ بمنطقة بسكرة، والتي تعود أصولها الى نواحي ميللة، شغل ابوه في وظيف، إدارية عند الداوي، وتولى جده أحمد القلي منصب باي الشرق (1755-1771)<sup>1</sup>.

وقد نشأ الحاج أحمد باي يتيم الأب، فأخذته والدته إلى الصحراء، حيث يقطن أخواله، خوفا أن يلقي نفس مصير والده الذي مات مخنوقا في ظروف غامضة، فتربى في احضان والدته وأخواله فأخذ نفس طبائع أهل الصحراء من كرم الأخلاق، فحفظ القرآن على عادة صبيان المسلمين، وتعلم مبادئ اللغة العربية وعلوم الشريعة، ولما بلغ الثانية عشر من العمر حج الى بيت الله الحرام، ومنه عاد عن طريق مصر، أين تلقى معارف وعلوم أخرى<sup>2</sup>.

وحسب بعض المصادر فإن زيارته للمشرق اثرت فيه تأثيرا كبيرا، خاصة وأنها تزامنت وإصلاحات محمد علي بمصر، والتي اكسبته معارف وتجارب جديدة<sup>3</sup>، وعندما عاد إلى الجزائر عين كخليفة على الجهات الشرقية من بايلك الشرق 1817-1824 في عهد الباين علي بورصالي وابن شاكور، وكانت له خلال ذلك حركات أثارت غضب السلطات فعزله الداوي حسين ونقله إلى مليانة مدة عامين ونصف لاتهامه بإجراء اتصالات بباي تونس، ثم أذن له بالإقامة بالبلدية تحت إمرة قائد الجيش الآغا يحي سنة 1825 فأعجب به، وسعى لدى الداوي حسين للعبو عنه، ثم تعيينه سنة 1826 من قبل الداوي حسن باشا بايا على قسنطينة، نظرا لخبرته وحكمته السياسية وخطه العسكرية الجيدة وتنظيمه للحكم والجيش، فكان بذلك أول كرغلي يتولى هذا المنصب، لأنه من تقاليد الأوجاق الاتراك عدم تقليد هذا المنصب للكراغلة<sup>4</sup>.

#### - بداية مقاومة أحمد باي إثر احتلال الجزائر العاصمة:

يعد الحاج أحمد باي من الأوائل الذين قاوموا الاستعمار الفرنسي، حيث عندما تأكدت الحملة الفرنسية على الجزائر بعث الداوي حسين إلى أحمد باي يأمره بالقدوم إلى العاصمة عام 1830 لتقديمه " الدنوش " للداوي في مدينة الجزائر، و طلب منه تحصين ميناء عنابة و أخطره بالمشروع الفرنسي

<sup>1</sup>- بشير بلاح، مرجع سابق، ص113.

<sup>2</sup>- عمار بن محمد بوزير، مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري ظروفها ومراحلها ونتائجها، الجزائر: شبكة الالوكة، 2016، ص 08.

<sup>3</sup>- نعيمة عبد المجيد، موسوعة أعلام الجزائر 1830-1954، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2007، ص41.

<sup>4</sup>- العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ص45.

الرامي لاحتلال الجزائر، و بما أنه لم يطلب منه الإتيان بالجيش معه فإنه لم يصطحب معه سوى حوالي 400 فارس، و بعض أعيان قسنطينة وقوادها، وبعد وصوله إلى العاصمة أعلمه الداى حسين بتفاصيل الحملة الفرنسية وطلب منه الاستعداد لمواجهة الفرنسيين في سيدي فرج<sup>1</sup>.

حضر الحاج أحمد مجلسا عسكريا قرب السطاوالي شارك من خلاله في مناقشة طويلة بين أعضائه حول وسائل الدفاع، غير أن رأي أحمد باي تعارض مع رأي قائد الجيش ابراهيم آغا، وسبق وأن أشرنا إلى تلك الخطة الدفاعية الذكية التي اقترحها الباى على قائد الجيش ابراهيم آغا لمواجهة الفرنسيين، والتي رفضت من طرف هذا الأخير.

وقد شارك أحمد باي في المعارك الأولى في سيدي فرج واسطاوالي، هذه الأخيرة فقد فيها 200 من رجاله<sup>2</sup>، وبعد استيلاء الفرنسيين على قلعة مولاي حسن انسحب الحاج أحمد إلى وادي القلعة ثم إلى عين الرباط ( مصطفى باشا الآن ) شرق العاصمة، ثم تابع طريقه شرقا في اتجاه قسنطينة، بينما انضم إليه أكثر من 1600 شخص من الأهالي الفارين من الجيش الفرنسي<sup>3</sup>.

وفي طريقه إلى عاصمة بايلكه تلقى احمد باي رسالة من قائد الحملة الفرنسية الجنرال دي بورمون يطلب فيها منه أن يوقع على معاهدة الاستسلام و يعرض عليه اعتراف فرنسا به كما هو، إذا قبل دفع الجزية التي تعود دفعها الى الباشا، وكان جواب الحاج أحمد باي على هذا العرض هو أن السلطة توجد بيد جميع سكان قسنطينة ومقاطعاتها وسيستشيرهم في الموضوع بعد العودة الى المدينة<sup>4</sup>.

**مراحل مقاومة احمد باي:**

مرت مقاومة احمد باي بمرحلتين:

**المرحلة الأولى:**

اشترك أحمد باي في معركة سيدي فرج ضد الجيش الفرنسي ولكن بعد الهزيمة النكراء التي مُنيَ بها الجيش الجزائري، عاد إلى قسنطينة وفي طريقه وصلته أخبار حول محاولة انقلاب ضده، لكنه تمكن من استعادة منصبه بمجرد وصوله بدعم من سكان قسنطينة، وأعلن صراحة استعداده

<sup>1</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 115.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزبيري، مقاومة الحاج احمد باي واستمرارية الدولة الجزائرية، الجزائر: دار الحكمة، 2014، ص 105.

<sup>3</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق 116.

<sup>4</sup> - بوعزة بوضرساية، الحاج احمد باي الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم، الجزائر: دار الحكمة للنشر، (د. س. ن)، ص ص 127، 128.

لمقاومة الاحتلال الفرنسي، وبدأ بتنظيم أموره الإدارية، وألف مجلس شورى وكون مجلسا عسكريا، ووضع الخطط لمواجهة المستعمر، ورغم الإغراءات الكثيرة التي تلقاها من طرف الفرنسيين في الوقت الذي كان فيه كثير من موظفي الدولة العثمانية يتعاون مع الجيش الفرنسي على أساس أنه أقوى ضمان لبقائهم في مناصبهم. فحسب ما جاء في مذكرات أحمد باي أن دي بورمون عرض عليه الصلح، وهو في طريقه إلى قسنطينة، إلا أن أحمد باي رفض ذلك العرض، كما طلب منه كلوزيل الاعتراف بالسيادة الفرنسية مقابل بقاءه بايا على قسنطينة إلا أن أحمد باي رفض العرض جملة وتفصيلا<sup>1</sup>. وفي شهر أوت 1830 تمكنت قوات أحمد باي من طرد الفرنسيين من عنابة، ودحض أحمد باي بذلك أقوال كلوزيل الذي قال بأن احتلال قسنطينة لا يعدو أن يكون مجرد نزهة<sup>2</sup>.

جهز كلوزيل في حملته على قسنطينة 8700 جندي، ووصلت أخباره إلى أحمد باي فاستعد له ونظم جيشه ووضع خطة عسكرية تقضي بمواجهة العدو<sup>3</sup>، فقسم قواته إلى قسمين: قسم أول كلف بالدفاع عن المدينة من الداخل بإمرة خليفة ابن عيسى وعلي بن البجاوي وكان عدده حوالي ألف رجل مزودين بـ 30 مدفعا على الأسوار وفي القصبية، أما القسم الثاني فكان من المشاة المتطوعين من مختلف مناطق البايك بقيادة أحمد باي وبمدافع خفيفة تتولى محاولة عرقلة القوات الغازية<sup>4</sup>.

أما بالنسبة لخطة العسكرية فهي نفسها التي كان قد اقترحها من قبل في سيدي فرج ورفضها إبراهيم أغا قائد قوات جيش الدام حسين، حيث يتمكن من خلالها من حصر القوات الفرنسية بين الدفاع والهجوم ثم يوجه لهم الضربة القاضية. بلغت الحملة الفرنسية قسنطينة يوم 21 نوفمبر 1836 منهكة جراء الغارات التي استهدفتها على طول الطريق، و تهاطل الأمطار و الثلوج غير المعهودة في تلك الفترة من العام، والتي عرقلت تقدمها<sup>5</sup>.

ضربت القوات الفرنسية حصار على قسنطينة دام ثلاثة أيام (21-22-23 نوفمبر)، وفي اليوم التالي رفع الغزاة حصارهم بعدما تكبدوا خسائر جسيمة وأوشكت ذخائرهم على النفاذ، وانسحبوا

<sup>1</sup> - محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1973، ص ص 17-20.  
<sup>2</sup> - Charles- André Julien, *Histoire de L'Algérie contemporaine*, T1, Paris: P.U.F, 1964, p133.

<sup>3</sup> - بشير بلاح، مرجع سابق، ص 116.

<sup>4</sup> - عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962، الجزائر: سيدي نايل، 2013، ص 33.

<sup>5</sup> - محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي، مرجع سابق، ص 108.

الى عنابة منهزمين. وقد دفعت تلك الهزيمة الحكومة الفرنسية إلى عزل كلوزيل من منصبه في 13 جانفي 1837، وتعيين الجنرال " دامريمون " (Damrémont) خلفا له، واعداد حملة غزو ثانية.

إنّ هزيمة الجيش الفرنسي جعلت الإدارة الفرنسية تصر على احتلال إقليم قسنطينة خاصة بعد إمضاء معاهدة الهدنة (التافنة) بين السلطة الفرنسية والأمير عبد القادر، وبالفعل عاد الجيش الفرنسي إلى قسنطينة عام 1837. وقد ارتفع عدد الجيش الفرنسي في الحملة الثانية حيث وصل إلى 11000 جندي مدعم بقيادة كبار من بينهم تريزيل، كومب، لامورسيار، وبقيادة دامرمون الذي قتل من طرف المقاومين القسنطينيين خلال الحملة. حاول أحمد باي تقوية جيشه، وتمكن من كسب ثقة قبائل الحنانشة، والحراكتة التلاغمة، فرجيوة، أولاد عبد النور، ريغة ومجانة، قبائل الأوراس، سواحل سكيكدة، جيجل والقل...

لكن النصر هذه المرّة كان إلى جانب الفرنسيين الذين استفادوا من أخطائهم السابقة في حين تمسك أحمد باي بخطته السابقة التي كان قد خبرها الفرنسيون، فسهل عليهم احتلال قسنطينة، زيادة على ضعف الجيش الجزائري الذي جلّه من المتطوعة، زد على ذلك الافتقاد للإمكانيات والعتاد العسكري، وعدم وصول مساعدات من الأستانة أو على الأقل من باي تونس، هذا الأخير الذي اتفق مع الفرنسيين مقابل تسليمه قسنطينة وعنابة.

انتهت معركة قسنطينة بدخول الجيش الفرنسي، ومع ذلك قرر أحمد باي مواصلة المقاومة ورفض كل النصائح التي تدعوه للاستسلام والتخاذل، ولم يقبل نصيحة الذين أشاروا عليه بمغادرة الجزائر، وفي هذا الشأن قال أحمد باي: « وفي الحين فكرت في محو الهزيمة، لأنّ الله لا يضيع كُلياً إلاّ الذين يهملون أنفسهم، لذلك استدعيت قادة القوم، فاجتمعوا حولي، وبعد أن استعرضت الموقف اقترحت عليهم تشكيل زمالة بجميع الذين خرجوا من المدينة، ثمّ نقودها إلى مكان أمين في الجنوب، وتُبقّيها فيها تحت حماية مشاتنا، أما نحن فنرجع فوراً إلى المدينة، ونتمركز في طريق عنابة بحيث نقطع حركة المرور، فنحن نعلم أنّ العدو خسر بالإضافة إلى كبير الجنرالات-دامرمون- عدداً آخر من الضباط المعترين، وأنّ المؤن قد تكون نفذت، وعليه فإذا استطعنا أن نتمركز في طريق عنابة بحيث نقطع جميع الاتصالات بالمكان الذي يمكن أن يبعث النجدات، فإنه يكون لنا أمل كبير في تحقيق النصر، وتمّت المصادقة على مشروعي، وكاد يدخل في حيز التنفيذ عندما صاح بوعزيز بن قانة قائلاً: " ماذا تريدون أن تفعلوا تبتعدون عن بلدكم، وتتوجهون نحو الشمال، إذن فأنتم لا تعلمون أنّ فرحات بن سعيد يقترب بسرعة من الزيبان، وفي الوقت الذي تحاولون فيه الدفاع عن قسنطينة، فإنكم



تعرضون أنفسكم للطرد من منطقتكم، ولذلك يجب أن نسرع إلى الصحراء، ندخل عائلاتنا ومن اتبعنا إلى المدن، ثم نخرج متحدين ضد العدو الذي نخشى هجومه أكثر، فالفرنسيون لم يتقدموا، بينما فرحات بن سعيد يزحف علينا، ومن ثمة يجب أن نبدأ بمحاربتة، وبعد ذلك نوحّد قوانا، ونهاجم الفرنسيين". لم استحسن هذه النصيحة، ولكنه لم يكن لي أهل - عدا أبنائي - أقرب من بوعزيز، فلم أكن أعتقد أنّه يستطيع أن يقترح عليّ ما من شأنه أن يضرتني، وعيه انضمت إلى رأيه، ولو أنّ الله هداني في ذلك الوقت لفهمت أنّه يريد جلبني إلى الصحراء ليأخذ أموالني عن آخرها، ولكن إذا حكم القدر على شخص بالهلاك، عمي بصره وبصيرته، وصار يعتقد الخير فيما يؤدي إلى الخراب، وأكرّر، لقد اتبعت رأي بوعزيز، وكان ذلك هو مصابي الأعظم<sup>1</sup>.

واصل أحمد باي المقاومة حتى عام 1848، ظل يتنقل فيها بين الأوراس والصحراء إلى أن أنهكه المرض، عندها استسلم.

كان أحمد باي لا يفتقر للحكمة السياسية والقدرة القتالية، ولكنه افتقر للدعم من قبل الآخرين، ففي الوقت الذي انكب فيه لمواجهة الفرنسيين والقضاء عليهم وحماية إقليم قسنطينة وجد نفسه وسط عصابة من الأعداء يتربصون به ساهموا في فشل مخططاته وعدم تمكنه من استرجاع قسنطينة، فبدل أن يواجه جبهة واحدة واجه عدّة جبهات وهي:

- جبهة مصطفى بومرزاق باي التيطري، الذي لقب نفسه باشا وطلب من أحمد باي الطاعة ودفع للزّمة، رفض أحمد باي العمل بذلك. غضب مصطفى وادعى عزله وعين مكانه إبراهيم الذي سبق له أن كان بايا على قسنطينة وعزله الداوي حسين، فتحالف إبراهيم مع فرحات بن سعيد ضد أحمد باي الذي اشتبك معهما مرات كثيرة، وعلى الرغم من الانتصار كان حليفه، إلا أن قوته أصيبت بالهوان، وصارت الضرائب لا تدفع له إلا قهرا بفعل تحريض فرحات بن سعيد للأعراش والقبائل<sup>2</sup>.

- جبهة الطامعين في منصبه وأمواله، وعلى رأسهم ابن خالته بوعزيز بن قانة. أما الأمر الذي أثار طمع هؤلاء، هو كرجلية أحمد باي، وافتقاره لقبيلة تحميه، كما هو شأن باقي زعماء حركات المقاومة.

- جبهة الخونة ومنهم فرحات بن سعيد الذي ألب عليه القبائل وتحالف مع الإدارة الفرنسية طمعا في نيل الولاية على كافة الصحراء الشرقية التي كانت امتدادا لإقليم قسنطينة الذي يحكمه أحمد باي.

<sup>1</sup> - محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي، مرجع سابق، ص 77.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 25.

- جبهة باي تونس الذي اتفق مع الإدارة الفرنسية سعياً لاقتطاع إقليم قسنطينة أوقف المعونات العثمانية التي كان ينتظرها أحمد باي والتي لو قدر وصولها إليه لكانت كفته هي الراجعة.

- أخيراً، جبهة الأمير عبد القادر، وبالرغم من اتفاق كلا الطرفين على محاربة الإدارة الفرنسية، غير أنّ نظرة الأمير عبد القادر لأحمد باي لم تكن نظرة المعجب بالمجاهد والمناضل، بل نظرة ازدراء تجاه ممثل لسلطة تركية كانت المتسببة في احتلال الجزائر من قبل الفرنسيين. كما أنّ السلطة الفرنسية تمكنت من زرع الفتنة بين الطرفين خاصة بعد سلسلة الاتفاقيات التي جمعت بين الأمير عبد القادر والجنرالات الفرنسيين وأهمها اتفاق التافنة سنة 1837.

**ثانياً/ مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري:**

**التعريف بالأمير عبد القادر:**

ولد الأمير عبد القادر بن محي الدين في شهر ماي عام 1807 ببلدة القيطنة قرب مدينة معسكر، تعلّم عبد القادر القراءة والكتابة وهو في الخامسة من عمره، وفي سن الثانية عشرة كان متمكناً من القرآن والحديث وأصول الشريعة، ولم يبلغ سن العشرين حتى كان قد طالع أمهات الكتب العربية في التاريخ والفلسفة واللغة والفلك والجغرافية، وحتى الكتب الطبية منها وكانت خزانة كتبه أحب مكان إلى نفسه، وكان إذا خرج إلى وادي الحمام أو غادر قريته إلى مدينة معسكر، حمل معه واحداً من هذه الكتب ليكون رفيقه في رحلته. لم يكتف الشاب عبد القادر بتلقي العلوم الدينية والدنيوية بل اهتم أيضاً بالفروسية وركوب الخيل وتعلم فنون القتال، فتفوق في ذلك على غيره من الشباب. وبذلك كان عبد القادر من القلائد جدا الذين جمعوا بين العلوم الدينية والفروسية، عكس ما كان عليه الوضع آنذاك إذ انقسم المجتمع إلى المرابطين المختصين في الدين والأجواد المختصين في الفروسية وفنون القتال.

لقد برز الأمير عبد القادر من خلال المقاومة التي قام بها في البداية الأولى للاحتلال بدءاً من واقعة خنق النطاح الأولى بالقرب من وهران في 29 ماي 1832، والتي كانت بقيادة والده محي الدين، حيث كان من ضمن الصفوف المقاتلة في هذه المعركة، كما شارك في معركة خنق النطاح الثانية والتي قادها الأمير عبد القادر بنفسه نيابة عن والده، وفي هذه المعركة اتضحت معالم القائد السياسي والعسكري.

بعد هذه الأحداث اجتمع أهل الحل والعقد لاختيار من يصلح للإمارة ويكون بمقدوره تحقيق الأمن والاستقرار ومواجهة المحتل الفرنسي، فوقع الاختيار على محي الدين والد الأمير عبد القادر

الذي رفض واعتذر لكبر سنه، وبعد إلحاح من أفراد قبيلته، اقترح عليهم ابنه عبد القادر لكي يكون أميراً عليهم، فقبلوا باتفاق أهل الحل والعقد على تعيين عبد القادر أميراً عليهم، فأول من بايعه، والده على السمع والطاعة ودعا له، ثم لقبه بناصر الدين، وكذا بقية أسرته، ثم الأشراف والعلماء والأعيان والرؤساء حسب مراتبهم وطبقاتهم حيث بايعوه على ما بايعه عليه والده<sup>1</sup>.

وتمت البيعة بوادي فريحة في سهل غريس تحت شجرة الدرارة التي كانوا يجتمعون إليها للشورى، بتاريخ 27 نوفمبر 1832<sup>2</sup>. أما البيعة العامة فكانت بتاريخ 4 فيفري 1833<sup>3</sup>. وقد تمت بيعة عبد القادر أميراً، وحمل لواء الجهاد، من طرف القبائل على هذه الصيغة: «... بايعناه على السمع والطاعة، وامتنال الأوامر، ولو في الواحد منا أو في نفسه، وقدمنا نفسه على أنفسنا وحقه على حقوقنا».

ولقد مرت مقاومة الأمير عبد القادر بمرحلتين حاسمتين، الأولى شهدت انتصارات الأمير عبد القادر وقوة المقاومة، أما المرحلة الثانية فهي على العكس، عرفت تقهقرا وتضعضا انتهى باستسلام الأمير عبد القادر عام 1847.

### المرحلة الأولى 1832 - 1837:

ما إن انتصب عبد القادر أميراً، حتى بادر بتنظيم أمور الدولة، فأسس مجلساً للوزراء ومجلساً للشورى، وشرع في تكوين جيش جزائري وفي إنشاء مؤسسات وفي وضع قوانين مستمدة من تعاليم القرآن الكريم، وسك عملة باسمه، وقسم البلاد إلى ولايات وتصب على كل ولاية خليفة، وقد اتضحت ملامح هذه المقاطعات عام 1837 أي بعد عقد معاهدة التافنة. من البداية وضع الأمير عبد القادر برنامجاً سطره للمقاومة وإرساء قواعد دولة إسلامية مستقلة، تمثل هذا البرنامج في:

- تحقيق الأمن، والقضاء على الخونة والمأجورين.
- توحيد القبائل حول مبدأ الجهاد.
- مقاومة الاحتلال الفرنسي بشتى الطرق والوسائل.
- إرغام الفرنسيين ودفعهم للاعتراف بالجزائر دولة مستقلة، وبعيد القادر أميراً عليها.

<sup>1</sup> - محمد ابن عبد القادر، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ج1، الجزائر: دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، 1964، ص156.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص156.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص165.

بدأت المواجهات بين الأمير عبد القادر والإدارة الفرنسية بمحاصرته لوهران ومستغانم، وهذا ما أرغم الفرنسيين على الاعتصام داخل القلاع والحصون، وبعد فشل بوايي في إفشال الحصار عزل وعين مكانه ديمشيل، الذي فشل بدوره في التصدي للأمير عبد القادر، فطلب الصلح وعقد هدنة مع الأمير عبد القادر بتاريخ 26 فيفري 1834، هذه المعاهدة تضم ستة بنود مكتوبة على أعمدة متوازية بالعربية والفرنسية، قد وقعها وختمها الطرفان، بالإضافة إلى النص العربي الثاني السري والذي يحمل ختم الأمير عبد القادر وديمشيل معا، حيث يتم بموجبه احتكار تصدير الحبوب واستيراد الأسلحة<sup>1</sup>، وهذا ما يلام عليه ديمشيل فيما بعد ويتسبب في إقالته.

كان من نصوص هذه المعاهدة<sup>2</sup> :

- 1- وقف المعارك بين الطرفين وتبادل الأسرى.
- 2- احترام الفرنسيين للمسلمين ومناطق سكناهم.
- 3- لا يدخل أي طرف أرض الطرف الآخر إلا بإذن من قنصله لدى الطرف الآخر.
- 4- يحق للأمير شراء الأسلحة وكل ما يحتاج إليه من المواد الحربية، وأن يكون ميناء أرزيو تحت سلطة الأمير.
- 5- أن يبقى الفرنسيون في وهران ومستغانم ويحترموا المسلمين.

كانت هذه محاولة من السلطة الفرنسية لكسب الوقت وإعداد العدة لهجوم جديد على الأمير عبد القادر، لكنها في الوقت نفسه خدمت الأمير عبد القادر بدوره فهو لم يتمكن بعد من تأسيس جيش وطني قوي، فرغم كثرة جنده والذي كان حوالي 60000، إلا أنه لم يكن نظاميا فمعظمه من المتطوعة، زد على ذلك لا يمكن جمع هذا الجيش في وقت واحد لأنه موزع بين القبائل المنتشرة هنا وهناك<sup>3</sup>. عزل ديمشيل من قيادة وهران في 15 جانفي 1835، وعين خلفا له الجنرال تريزيل في 20 جانفي 1835<sup>4</sup>. وهذا بعد عملية تحقيق أجرتها السلطة الفرنسية بعد أن شككت في ولاء ديمشيل وحول إبرامه معاهدة سرية مع الأمير عبد القادر مما يهدد السيادة الفرنسية. نقض تريزيل المعاهدة المبرمة

<sup>1</sup> - إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 68.

<sup>2</sup> - تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 78، 79.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 140.

<sup>4</sup> - إسماعيل العربي، مرجع السابق، ص ص 71-75.

مع الأمير عبد القادر، وألب قبائل الدوائر والزمالة على الأمير عبد القادر فتجدد القتال في 2 جويلية 1836، ومنى تريزيل بهزيمة كبيرة في معركة المقطع.

كانت الإدارة الفرنسية تواجه مقاومة قوية من طرف الأمير عبد القادر في الغرب وكذلك مقاومة لا تقل عنها في الشرق وهي مقاومة أحمد باي، لذلك قررت أن تتفرغ كلية لواحدة قبل أن تعود للأخرى، لذلك ولّت الجنرال بيجو على الغرب الجزائري، وقد دخل هذا الجنرال عام 1837 في مفاوضات مباشرة مع الأمير عبد القادر، انتهت بتوقيع معاهدة التافنة في 30 ماي 1837، وضمت 15 مادة، وفي مجملها تدعم وتعترف بسيادة الأمير على تلي القطر الجزائري، كما أقرت بتبادل القناصلة مثل: القبطان دumas من طرف فرنسا لدى الأمير بمعسكر (1837-1839)، وكذا الإيطالي جرافاني قنصل أمريكا بالجزائر الذي عين لتمثيل الأمير لدى السلطات الفرنسية في 12 أكتوبر 1837.

### المرحلة الثانية 1839 - 1847:

بادر المارشال فالي إلى خرق معاهدة التافنة بعبور قواته الأراضي التابعة للأمير عبد القادر، فتوالت النكسات خاصة بعد أن انتهج الفرنسيون أسلوب الأرض المحروقة، كما هي مفهومة من عبارة الحاكم العام الماريشال بيجو: " لن تحرثوا الأرض، وإذا حرثتموها فلن تزرعوها، وإذا زرعتوها فتحصدوها... فلجأ الفرنسيون إلى الوحشية في هجومهم على المدنيين العزل فقتلوا النساء والأطفال والشيوخ، وحرقوا القرى والمدن التي تساند الأمير. وبدأت الكفة ترجح لصالح السلطة الفرنسية بعد استيلائها على عاصمة الأمير تاقدامت 1841 ثم سقوط الزمالة -عاصمة الأمير المتنقلة- سنة 1843 وعلى إثر ذلك اتجه الأمير إلى المغرب في أكتوبر عام 1843 الذي ناصره في أول الأمر ثم اضطر إلى التخلي عنه على إثر قصف الأسطول الفرنسي لمدينة طنجة والصويرة، وتحت وطأة الهجوم الفرنسي يضطر السلطان المغربي إلى طرد الأمير عبد القادر، بل ويتعهد للفرنسيين بالقبض عليه. الأمر الذي دفعه إلى العودة إلى الجزائر في سبتمبر 1845 محاولا تنظيم المقاومة من جديد.

### استسلام الأمير عبد القادر:

في 23 ديسمبر 1847 سلّم الأمير عبد القادر نفسه بعد قبول القائد الفرنسي لامورسير بشروطه، ونقله إلى مدينة طولون، وكان الأمير يأمل أن يذهب إلى الإسكندرية أو عكا كما هو متفق عليه مع القادة الفرنسيين، ولكن أمله خاب ولم يفي الفرنسيون بوعدهم ككل مرة، عندها تمنى الأمير الموت في ساحة الوغى على أن يحدث له ذلك وقد عبّر عن أسفه هذا بهذه الكلمات " لو كنا نعلم أن

الحال يؤدي إلى ما آل إليه، لم نترك القتال حتى ينقضي الأجل . " وبعدها نقل الأمير وعائلته إلى الإقامة في "لازاريت" ومنها إلى حصن "لامالغ" بتاريخ 10 جانفي 1848 ولما اكتمل عدد المعتقلين من أفراد عائلته وأعوانه نقل الأمير إلى مدينة "بو PAU" في نهاية شهر أفريل من نفس العام، ليستقر بها إلى حين نقل إلى أمبواز في 16 أكتوبر 1852.

## المحور الرابع: الأوضاع العامة في الجزائر في الفترة ما بين 1830 - 1919

### أولا/ الوضع السياسي والإداري:

ظلت الجزائر مقسمة كما كانت في العهد العثماني إلى ثلاث ولايات Départements<sup>(1)</sup>، وقد حافظ الفرنسيون على نفس التقسيم وأنشأوا منصب الحاكم العام العسكري لإدارة الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية، وفقا للقرار الذي أصدره الملك لويس فيليب (Louis Philippe) في 22 جويلية 1834<sup>(2)</sup>.

وقد تم إنشاء منصب الحاكم العام العسكري لأول مرة وفق القرار المذكور أعلاه، وصار هذا التعيين رسميا بظهور دستور 4 نوفمبر 1848، الذي نص على أن الجزائر جزءا مكتملا لفرنسا، لكنها ستحكم بقوانين استثنائية خاصة<sup>(3)</sup>. ويساعد الحاكم العام المعين من طرف الحكومة الفرنسية مجلسا مكونا من موظفين عسكريين ومدنيين<sup>(4)</sup>. وكما ذكرنا أن الجزائر قسمت إلى ثلاث ولايات تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام وقسمت الولاية إلى دوائر (Arrondissements) وبلديات (Communes)، كما هو معمول به في فرنسا. وأهم ما تضمنه القرار (1834) أن ترسل كل ولاية نائبا عنها إلى المجلس الوطني الفرنسي<sup>(5)</sup>. أما الأرياف فقد أخضعها السلطة الفرنسية إلى ما سمي بالمكاتب

---

<sup>1</sup> - كانت الجزائر في العهد العثماني مقسمة إلى ثلاث بايكاكات وهي: بايلك الشرق وعاصمته قسنطينة، وبايلك الغرب وعاصمته وهران، وبايلك التيطري وعاصمته المدينة، وكانت الجزائر نفسها هي مقر الحكومة والعاصمة لكامل القطر، وقد ورث الفرنسيون نفس النظام وحافظوا عليه.

<sup>(2)</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص20.

<sup>(3)</sup> - Bontems Claude, **Manuel des institution Algériennes de la domination turque à l'indépendance, la domination Turque et le régime militaire (1518-1870)**, 1<sup>e</sup> ed, Edition, Paris : Cujas , 1976 ,p195.

<sup>(4)</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص20.

<sup>(5)</sup> - المرجع نفسه، ج2، ص20.

العربية\* (Les Bureaux Arabes)، والتي كان يرأس كل منها ضابط فرنسي، فهي كانت عسكرية محضة، بخلاف المدن التي كان يطغى عليها الحكم المدني، وهذا بالطبع ما ميز فترة الجمهورية الثانية.

وقد واصلت السلطة الفرنسية سن القوانين والمراسيم، ففي فترة حكم الإمبراطورية الثانية (1852-1870) بزعامة نابليون الثالث، صدر العديد من القوانين والقرارات. ففي سنة 1851 عين نابليون الثالث المارشال راندون (Maréchal Randon) حاكما عاما عسكريا على الجزائر، وقد دامت فترة حكمه إلى غاية 1858، ولما انتهت عهدة هذا المارشال أصدر الإمبراطور نابليون الثالث يوم 27 أكتوبر 1858 قانون ينص على تنظيم الإدارة الفرنسية في الجزائر، وسمح بإنشاء مجالس محلية في المقاطعات يمثل فيها مندوبون عن الكولون. وهذه المجالس يدعونها اصطلاحا بالمجالس العامة (Les Conseils Général)، ووظيفتها هي السهر على كل ما يهم العمالة. ونابليون الثالث هو الذي كان في البداية يعين أعضاء هذه المجالس. ورغم صدور قرار 11 جوان 1870 الذي يضيف على هذه المجالس الصبغة التمثيلية، إلا أن الأهالي لم يمثلوا فيها إلا ابتداء من تاريخ 24 سبتمبر 1908، وكان عددهم لا يتجاوز الستة في المجلس الواحد، في حين أن الكولون يمثلهم 27 عضوا في كل من مجلس قسنطينة ووهران و 31 عضوا في مجلس الجزائر العاصمة<sup>(1)</sup>. مع العلم أن محمد بن رحال لم ينتسب إلى هذا المجلس إلا خلال العشرينات عندما تم انتخابه مستشارا عاما سنة 1920 عن دائرة الرمشي<sup>(2)</sup>.

وبلغت سياسة الإدماج التي اتبعتها فرنسا منذ الوهلة الأولى ذروتها في عهد الجمهورية الثالثة (1871-1940)، عندما صدر مرسوم 26 أوت 1881، والذي يقضي بإلحاق الجزائر إداريا

---

\* - يعود تأسيس أول مكتب عربي في الجزائر إلى سنة 1834، وبالضبط في 28 جويلية، وهذا النوع من الهياكل الإدارية يتمركز على الخصوص في الأرياف ووسط القبائل، ومهام هذا المكتب يمكننا معرفتها من تعريف الكاتب دوماس لها، حيث قال: «المكتب العربي هو المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهذئة، تهذئة القبائل بصفة دائمة، وذلك بإدارة عالية ومنظمة، وكذلك تهيئة السبل لاستيطاننا ولتجارتنا عن طريق استتباب الأمن العام وحماية كل المصالح الشرعية، وزيادة الرخاء لدى الأهالي...»، للمزيد أنظر: زوزو عبد الحميد، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص164.

(1) - أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، ط2، الجزائر: دار الكتب، 1963، ص260.

(2) - صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص214.

بفرنسا<sup>(1)</sup>. وفي حقيقة الأمر فقد تسنى لفرنسا وضع هذا المرسوم والمضي في سياستها الادماجية تخلصها من آخر المقاومات الشعبية التي شهدتها الجزائر، والتي وهي ثورة المقراني والشيخ الحداد (1870-1871). لكن الحقيقة أن فرنسا لم تتخلص كلية من هذه المقاومات، فقد صادف إصدارها للمرسوم السابق الذكر، ظهور مقاومة الشيخ بوعمامة وأولاد سيدي الشيخ التي يعود تاريخ انطلاقها إلى سنة 1864، واستمرت إلى غاية عام 1883، وهناك من يعتقد أنها استمرت إلى بداية القرن العشرين<sup>(2)</sup>.

على أية حال هذا المشروع جعل كل الإدارات في الجزائر تابعة للوزارة المختصة في باريس علما أن جميع الإدارات كانت في يد الحاكم العام قبل 1881<sup>(3)</sup>. ويصدر هذا المرسوم فصل الحاكم العام بين السلطتين المدنية والعسكرية، ما عدا مناطق الجنوب الصحراوية التي ظلت خاضعة للنظام العسكري وقد بقي هذا المرسوم ساري المفعول حتى سنة 1896.

إنّ مثل هذه المراسيم والقرارات توضح أن فرنسا أرادت تجسيد فكرة أن الجزائر مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ منها. ولقد جلبت هذه السياسة الكثير من المتاعب للإدارة الفرنسية وقوبلت بالكثير من الرفض، وأحيانا حتى من طرف الفرنسيين أنفسهم، فبول فيري (Jules Ferry)\* رئيس اللجنة البرلمانية التي أرسلت للتحقيق سنة 1892 لدراسة أوضاع الجزائر والمؤسسات الجزائرية -الفرنسية-، رفض هذه السياسة ودعا للعودة إلى نظام اللامركزية. أي فصل أمور الإدارة في المستعمرات عن مثيلاتها في الوطن الأم، واقترحه كان نقطة لصالح الكولون لأنه أمدهم بسلطات أوسع<sup>(4)</sup>. وقد خرجت هذه اللجنة بعدة اقتراحات وهي<sup>(5)</sup>:

1- إلغاء مرسوم كريميو الصادر في 24 أكتوبر 1870، والذي تقرر بمقتضاه حرمان المسلمين من حق المشاركة كمحلفين في المحاكم.

---

(1)- Combon Jules, **Gouvernement Général de l'Algérie 1891-1897**, Paris : P.U.F, 1918, p3.

(2)- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج1، ط2، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د. س. ن)، ص ص163-210.

(3)- Combon Jules , op.cit, p4.

(4)-Bourgeois Stanilas, **La question du Gouvernement général de l'Algérie**, Alger: Adolphe Jourdan, 1895, p98.

(5)-Ageron Ch.R, "Jules Ferry et la question Algérienne 1892", In Revue d'histoire Moderne et contemporaine, Vol.10, Avril-Juin, 1963, pp131-139.



2- إلغاء قانون الغابات الفرنسي الصادر سنة 1827 والذي طبق على الجزائر في إطار قانون آخر صادر بتاريخ 6 جوان 1851 والقاضي بمنع المسلمين الجزائريين من تربية المواشي وزرع الأراضي التي هي تابعة للدولة.

3- إلغاء قانون ملكية الأراضي الصادر سنة 1873. والذي نص على تجريد المسلمين في الجزائر من الملكية الجماعية.

4- منح القضاة المسلمين حق فض النزاعات والخصومات بين المسلمين.

5- إدخال نظام اللامركزية (Décentralisation) على الجزائر.

6- إعطاء ضمانات وحقوق للجزائريين المسلمين، وذلك بأن يختاروا من يمثلهم في المجالس البلدية، لأن عدم السماح لهم بانتخاب من يمثلهم قد ينتج عنه بروز دعاة وطنيين معادين لفرنسا.

وقد رحبت الحكومة الفرنسية بهذه القرارات، فجاءت بعدة إجراءات أهمها تأسيس مجلس اللجان المالية (Délégations Financières) سنة 1898. «ومهمتها التفاوض في الميزانية الجزائرية والتصرف فيها، لكن الميزانية لا تقرر إلا بعد عرضها على المجلس الأعلى ومصادقته عليها، ثم تعرض بعد ذلك على مجلس شورى الدولة بفرنسا، ويصدر مجلس الأمة قرارا بقبولها وتنفيذها»<sup>(1)</sup>، وهي تمثل بالدرجة الأولى أصحاب المصالح الاقتصادية، وذلك أن الأغلبية الساحقة فيها عادت إلى الفرنسيين. ويمثلهم الكولون وهم ملاك الأراضي، وغير الكولون (ويمثلون قطاع التجارة، والصناعة واليد العاملة، ويبلغ عدد هاتين الفئتين في اللجان المالية (48) عضوا، في حين لا يتجاوز عدد الأهالي في هذه اللجان (21) عضوا، (06) منهم يمثلون منطقة القبائل، وكلهم من الملاك الزراعيين وأصحاب المواشي ويخضعون لنظام ضريبي خاص<sup>(2)</sup>. فزيادة على الفارق العددي بين الأعضاء الجزائريين والأوروبيين حاولت الإدارة الفرنسية التفريق بين الجزائريين أنفسهم، فلماذا الفصل بين القبائل (التي تسميهم البربر) وبين العرب، مع أن التاريخ يشهد أنهم عاشوا في انسجام ووثام، وفضلا عن ذلك فإن الأعضاء الأهالي المنتسبين لهذه اللجان هم عادة من الموالين للإدارة الفرنسية، وممن تتماشى مصالحهم معها، لكن هذا لا ينفي أن هذا المجلس انتسب إليه فيما بعض الشخصيات الجزائرية التي خدمت القضية الوطنية. ومنهم، محمد بن رحال، والأمير خالد وقايد حمود... وغيرهم.

(1) - أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص262.

(2)-Bouveresse Jacques, La Délégation Financières Algériennes 1898-1945, thèse Doctoral en Historie, Université de Nancy 2, France 1979, p56-57.

إن السلطات الفرنسية بإدارتها تلك قد داست على الجزائريين من أجل تثبيت قواعدها فاستعملت شتى الطرق لجعل الجزائر أرضا فرنسية ولكي تتخلص نهائيا من العنصر الأهلي. وفي عهد هذه الجمهورية (الثالثة)، صارت الجزائر مقسمة إلى ثلاث ولايات في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب، وقد قسمت كل ولاية إلى نوعين من البلديات:

أ. بلديات ذات صلاحيات كاملة Communes de plein exercices، حيث كان عدد الكولون كبيرا.

ب. البلديات المختلطة Communes Mixtes، حيث كان عدد الكولون محدود والأهالي يمثلون النسبة الكبرى<sup>(1)</sup>.

فبالنسبة للبلديات ذات الصلاحيات الكاملة فلا تختلف عن النظام المعمول به في فرنسا حيث ينتخب الكولون رئيس بلديتهم بأنفسهم دون تدخل من الحاكم العام. وقد كانت الفرصة لبعض الجزائريين المسلمين أن عينوا في هذه البلديات كمساعدين ومستشارين. أما البلديات المختلطة، فقد كانت تحت الرقابة المباشرة لإداريين فرنسيين يعينون من طرف الحاكم العام، وقد كانت لهم سلطات كثيرة، فباستطاعتهم التصرف دون الرجوع إلى السلطة المركزية<sup>(2)</sup>.

وقد تفردت الجزائر دون غيرها من المستعمرات الفرنسية بهذا النوع من البلديات، لكن هذا ليس غريبا إذا ما علمنا أن فرنسا أرادت من كل هذا، وطول فترة حكمها في الجزائر شيئا واحدا فقط، وهو الإدماج الكلي للجزائر بفرنسا، بحيث تصير الجزائر فرنسية ولو بالقوة. إلا أنها فرنسا فشلت في تحقيق هذا الإدماج. وقد اعترض بعض الفرنسيين أنفسهم عن هذه السياسة وبالخصوص بعد انتهاء فترة الحكم العسكري سنة 1871، ومنهم جول فيري الذي نقل عنه قوله «إنّ المستعمرات كالمعارك لا يمكن أن تدار من مكاتب إحدى الوزارات، ثم تأسف على نفسية الكولون التي تغطي عليها صفة الانتصار والاستعلاء»<sup>(3)</sup>.

---

(1) - تقدر نسبة الأهالي في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة بـ4%، بينما البلديات المختلطة فتصل نسبتهم إلى 58%، ومنها مراكز بلدية بـ4% من مجموع السكان الكامل، انظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، مرجع سابق، ص 26، 27.

(2) - Ageron Ch-R, **Histoire de l'Algérie Contemporaine (1871-1954)**, Paris : P.U.F, 1968, p191.

(3) - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، مرجع سابق، ص 27.

وقد واصلت الإدارة الفرنسية سن قوانينها التعسفية، وكان لحكومة الجمهورية الثالثة (1871-1940) الدور البارز في إصدارها، وأهمها على الإطلاق "قانون الأهالي" (Code de l'indigénat) الذي صدر عام 1871، بعد القضاء على ثورة المقراني والشيخ الحداد، التي أثقلت كاهل السلطة الفرنسية. وهذا القانون عبارة عن مجموعة قوانين استثنائية خص بها الأهالي دون غيرهم، وتفوض بواسطتها اختصاصات السلطة القضائية إلى السلطة الإدارية، وتسقط الضمانات المألوفة لحرية الأفراد، ومن أهم إجراءات هذا القانون التعسفي<sup>(1)</sup>:

- سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن العام وظل هذا البند ساري المفعول حتى عام 1944.

- الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية عند وقوع جناية في حي من الأحياء أو قبيلة من القبائل.  
- السماح للإدارة بحبس الأشخاص أو مصادرة أملاكهم دون حكم قضائي واستمر العمل بهذا البند حتى عام 1937.

- وجوب حمل الجزائريين لترخيص خاص إذا أرادوا التنقل بين مناطق الجزائر المختلفة.  
- توسيع سلطة الأحكام ومنحها لرئيس البلدية في حالة عدم وجود قاضي، فيجوز له الحكم بالغرامة على الأهالي.

وهذا استثناء اختص به الأهالي دون غيرهم، لأن مبدأ حرية التعبير ليس في مخطط السلطة الفرنسية في ذلك الوقت، ولقد أوضح القانون الحالات التي يحكم فيها بالغرامة، ومنها:

- 1- تلفظ الأهالي المسلم بعبارات معادية لفرنسا.
- 2- رفض الأهالي العمل في المزارع الأوروبية أثناء الحصاد.
- 3- القيام بأي نوع من أنواع الشغب، أو القيام بأعمال تتعارض والتقاليد الأخلاقية كاللبصق في الطريق العام مثلا.

مست هذه القوانين الاستثنائية كل جوانب الحياة اليومية للأهالي، الذين عانوا منها لوقت طويل رغم معارضتهم الشديدة لها، وقد أيدهم في ذلك بعض الفرنسيين المعتدلين. وكان ابن رحال من أبرز الشخصيات الجزائرية في ذلك الوقت الذين رفضوا هذا القانون التعسفي، وقد ألقى خطابات وقدم مطالب للإدارة الفرنسية، وأبرز عمل قام به ترأسه لوفد مدينة ندرومة الذي أرسلته جريدة الحق

---

(1)- Robert Estoublon et Lefebure Adolphe, **Code de l'Algérie annoté (1830-1895)**, Paris : livres et presse ancienne, pp,892-896.

الوهرانية إلى باريس للمطالبة بإصلاح أوضاع الأهالي في كافة المجالات، وعلى رأسها إلغاء قانون الأنديجينا أو الحد منه<sup>(1)</sup>.

ورغم هذه المعارضة، واصلت فرنسا سياستها التعسفية والتي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى ومصالح مستوطناتها؛ هؤلاء الذين كان لهم الصوت المسموع لدى الحكومة العامة في الجزائر وفي الوزارات الفرنسية المختلفة. ففي عهد الحاكم العام جونار (Jonnart) الذي عين سنة 1900 أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا قضى بأن يكون للجزائر ميزانيتها الخاصة وهذا بعد إلحاح مستمر من جانب المستوطنين الفرنسيين، رغم أنه كان قد أنشئ لهم مجلس اللجان المالية عام 1898. لكنهم لم يكتفوا بذلك فكان قرار ديسمبر 1900 تحقيقا لأطماعهم المتزايدة وغير المحدودة والذي نص على أن للجزائر شخصيتها التي تقوم على أساس موقعها الجغرافي وتكوينها البشري، وتطورها الاقتصادي، والذي يميزها عن فرنسا، وتتفي أنها مجرد امتداد لها<sup>(2)</sup>.

في الواقع لم يكن لهذا الإجراء أثر واضح على السياسة الفرنسية نحو الأهالي، لأنه ببساطة لم يتم بإلغاء الضرائب التي كانت مفروضة عليهم، والتي لا يوجد مثل لها في فرنسا، فهذا القانون على حد تعبير الدكتور أبو القاسم سعد الله «لم يكن لهذا الإجراء في الواقع أثر بارز على سياسة فرنسا نحو الأهالي، ولكنه إجراء أعطى للفرنسيين بالجزائر، ميزانية مستقلة لتطوير صناعاتهم وتجارتهم ومراقبة مصاريفهم التي جمعوها من ضرائبهم وضرائب الأهالي»<sup>(3)</sup>.

وقد صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 3 فيفري 1912 على الخدمة العسكرية الإجبارية للجزائريين البالغين سن 18، بصفتهم رعايا فرنسيين. وقد عارضت البديل المالي في حالة رفض التجنيد. وقد لجأت إليه جميع العائلات الكبيرة، وخاصة في منطقة وهران، وقامت عائلات أخرى متوسطة ببذل تضحيات كبيرة من أجل تحرير أبنائهم، فلم تترد الأمهات ولا الشقيقات في بيع حليهم وأنصبتهم في الأراضي الزراعية لهذا الغرض. وهناك عائلات أخرى لم تكن تملك سوى ثروات ضئيلة ضحت بها وتحملت الفقر من أجل تحرير أبنائها<sup>(4)</sup>.

---

(1) - Journal Rachdi du 26 Juillet 1912.

(2) Falck Filix, **L'Algérie un siècle de colonisation**, Paris : notre domination coloniale, 1929, p98.

(3) - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص98.

(4) - Melia Jean, **L'Algérie et la guerre**, Paris : librairie plon, 1918 ,p268.

على أية حال، لاقى هذا القانون معارضة شديدة من طرف الأهالي منذ ظهوره كمشروع سنة 1891، وكثرت العرائض والوفود حوله، ومنها عريضة سكان تلمسان سنة 1891<sup>(1)</sup> وعريضة أعيان البلدية في 25 ديسمبر 1907 المنشورة في جريدة "لا ديباش ألجيريان" (La Dépêche Algérienne) وقد ترأس محمد بن رحال وفد سنة 1912، وضم شخصيات من منطقة ندرومة ونمور<sup>(2)</sup>، أما بالنسبة للتمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان فقد ظل أمرا مستحيلا إلى ما بعد 1947.

**ثانيا/ الوضع الديني:**

تعهدت الإدارة الفرنسية بقيادة المارشال دي بورمون عند إمضاءها لمعاهدة 5 جويلية 1830 مع داي الجزائر بالمحافظة على الدين الإسلامي وحرية ممارسة الشريعة الإسلامية، لكن هذه الوعود كانت عبارة عن ذر الرماد في العيون، لأنها كانت هدفت لتحقيق غايتين أساسيتين وهما الاحتلال الكلي للأراضي الجزائرية، وبعده غزو الأدمغة الأهلية، ولن يكون ذلك إلا من خلال محاصرة الدين الإسلامي، بالنظر لأهميته بالنسبة للأهالي المسلمين، كونه العامل الرئيسي والعنصر الغالب في ثقافتهم، فهو يجسد جذور وأصالة ومعتقد الإنسان الجزائري، لذلك فالحملة الفرنسية على الجزائر ماهي في حقيقة الأمر إلا حملة صليبية جديدة للقضاء على الدين الإسلامي.

تشير التقارير الفرنسية نفسها أنه مع انطلاق الحملة الفرنسية نحو الجزائر اصطحب قائدها المارشال دي بورمون (16) قسيسا، فلماذا يجلب دي بورمون رجال الدين معه، إن لم تكن من مبررات الحملة هو شن هجوم صليبي على الجزائريين، وهذا العمل لم يكن بمحض الصدفة، فقد سبقه تدبير وتخطيط من السلطة الفرنسية، بدليل أن دي بورمون عند إمضاءه للمعاهدة السابقة الذكر، صرح للقساوسة ورجال الكنيسة قائلا: «إنكم أعدتم معنا فتح باب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل أن تينع قريبا الحضارة الذي انطفأت في هذه الربوع»<sup>(3)</sup>. لكن من غير المستبعد أن تكون هذه الخطوة من جانب دي بورمون عملية استغلال للدين المسيحي من أجل مصالح سياسية وليس حبا في الديانة في حد ذاته.

(1)- Favrod Ch, **Le F.L.N et l'Algérie**, Paris : S.E, 1962, pp197-199.

(2)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، ج2، مرجع سابق، ص179.

(3)- عبد الجليل التميمي، "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19"، المجلة التاريخية المغربية، العدد1، تونس، جانفي 1974، ص14.

وبالتالي هل هذا التصريح يتماشى مع روح المعاهدة التي أمضاها هذا الأخير مع الداي حسين والتي تقضي باحترام الديانة الإسلامية وحرية ممارستها، وكذلك عدم مس حرية مواطنو الولاية على اختلاف طبقاتهم لشريعتهم، وممتلكاتهم، وتجارتهن وصناعاتهم؟<sup>(1)</sup>.

كانت هذه الانطلاقة الأولى للسياسة الفرنسية تجاه الدين الإسلامي والمسلمين في الجزائر فقد أيقنت أن القرآن الكريم هو كل شيء بالنسبة للأهالي، وسيبقى حاجزا أمامها لنيل مآربها وتحقيق أهدافها، فالمدن الجزائرية من الشرق إلى الغرب كانت تعج بالمساجد والزوايا، فاستنتجت أنه باستيلائها على هذه المساجد والزوايا ستقضي على شؤون الدين الإسلامي، وبالتالي تحاصر الأهالي المسلمين. وقد برعت السلطة الفرنسية في أعمالها الاستفزازية تجاه الدين الإسلامي، والشعور العقائدي للمسلمين، فأهانت بيوت الله لدرجة أن جنودها كانوا يسرون بنعالهم فيها، كما حولت هذه المساجد إلى كنائس ومستشفيات وملاجئ<sup>(2)</sup>.

وتبرز فداحة الأعمال الفرنسية تجاه الدين الإسلامي أنه في سنة 1830 قامت بغلق (13) مسجدا كبيرا و(140) مسجدا صغيرا، و(12) زاوية بالجزائر العاصمة وحدها، وما إن حلت سنة 1862 بقي للمسلمين (04) مساجد كبيرة و(17) مسجدا صغيرا<sup>(3)</sup>.

ومن أهم المساجد التي لحقها الضرر من الإدارة الفرنسية مسجد كتشاوة بالعاصمة، الذي حول بتاريخ 18 ديسمبر 1832 إلى كاتيدرائية "سيدة الجزائر" "Notre Damme" وذلك بعد أن قتل الجنود الفرنسيين حوالي (4000) جزائري اعتصموا بداخله استنكارا لهذا العمل البشع<sup>(4)</sup>، كما قامت السلطة الفرنسية بتدمير مسجد السيدة وأقامت على أنقاضه فندق "دي لاريجانس"، ومسجد علي بتشين تم تحويله إلى كنيسة سيدة الانتصار.

---

(1)- Testa Lbaronde, **Recueil des traites de la porte ottomane avec les puissances étrangères**, T1, Paris : S.D, pp466-467.

(2)- حسين رايس، "بعض جذور الإشكالية الثقافية حاليا بالمغرب العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد 30، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص31.

(3)- كولين فرانسيس جونسن، **الجزائر الثائرة**، ترجمة: محمد علوي شريف، هنري يوسف سردار، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، 1957، ص40.

(4)- المرجع نفسه، ص41.

وفي مدينة قسنطينة، تم تحويل مسجد صالح باي كذلك إلى كنيسة، وفي وهران حول مسجد سيدي الهواري إلى مخزن عام للعسكريين، وفي تلمسان حوّل مسجد أبي لحسن المؤسس سنة 1272 إلى متحف.

وكان يرافق هذا العمل الإجرامي خطابات استفزازية شديدة اللهجة كالخطاب الذي ألقاه السكرتير العام في قسنطينة عندما أمر بتحويل مسجد صالح باي إلى كنيسة قائلاً: «إنّ آخر أيام الإسلام قد دنت، وفي خلال 20 عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح، ونحن إذا أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا فلا يمكننا أن نشك على أي حال أنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد، أما العرب، فلن يكونوا مواطنين لفرنسا إلا إذا أصبحوا مسيحيين جميعاً<sup>(1)</sup>.

واستمرت السلطة الفرنسية في شن هجومها على المؤسسات الدينية، ولم تراع الشعور الديني للجزائريين، رغم أنها تعلم أن معظم الانتفاضات والثورات التي قامت ضدها وواجهتها كان دافعها الأساسي هو المحافظة على الدين الإسلامي، لكن جنرالات فرنسا لم يكفوا وواصلوا طغيانهم الذي فاق كل الحدود، وجعل الشعب الجزائري في حيرة من أمره، وقد كتب واحد منهم يدعى موريل "Morell" سنة 1854 قائلاً: «منذ الاحتلال الفرنسي لاحظ الفرنسيون في كثير من المدن ولا سيما العاصمة، أن عدد المساجد يفوق الحاجة، ولذلك حولوا عددا منها إلى مستشفيات وإلى مستودعات وحتى كنائس كاثوليكية»<sup>(2)</sup>.

أدركت فرنسا أنها لا تستطيع نيل ما تريد إلا إذا قضت على الدين الإسلامي، فهو الجدار الذي منعها من اختراق المجتمع الجزائري، وعبر الفرنسيون عن قلقهم من هذا الحاجز بقولهم: «إن المسلمين إذا اعتنقوا الدين المسيحي فإنهم سيظهرون لنا الطاعة ويصبحون إخوانا لنا...، ألا تتطلب سعادة هؤلاء الأشقياء أن نقوم بهذه المحاولة؟ إننا عندما نقدم لهم العقيدة الجديدة سنضع حدا لهذا الفيض الشنيع لطبائعهم وأخلاقهم، والذي يمتاز به هؤلاء الذين يسيرهم القرآن»<sup>(3)</sup>.

وكانت أهم عملية قامت بها الإدارة الفرنسية ضد المؤسسات الدينية تتمثل في مصادرة الممول الرئيس لها، وهي الأوقاف الإسلامية بنوعها الخاص والعام، فشملت بذلك أوقاف مكة والمدينة،

(1) - عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص14.

(2) - سعد الله أبو القاسم، أبحاث وراء في تاريخ الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص112.

(3) - رابيس حسين، مرجع سابق، ص33.

والمساجد والأندلس وسبل الخيرات وغيرها، بقرار 7 ديسمبر 1830<sup>(1)</sup>، وتضمنت المادة (07) منه ما يلي: « إن كل شخص يكشف للحكومة عن وجود بناية غير مصرح بها سيكون له الحق في نصف الغرامة التي ستفرد على المتشردين»<sup>(2)</sup>.

فهو بهذا البند، أرادت إغراء ضعاف النفوس، وبالتالي تحكّم قبضتها على الأوقاف. والوقف هو نظام تتبعه الدول الإسلامية وله أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع، واستحدثه المسلمون لتوفير المال والإسكان وغيرهما من الإعانات للعلماء، والطلبة، والفقراء، والغرباء والأسرى، واللاجئين، وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض، كالماء، والطرق، والمساجد والزوايا والقباب... الخ. وكان الوقف هو المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين ولقد أوكلت الإدارة الفرنسية مهمة تسييره إلى أشخاص مجهولون مثل هذه الأعمال وتتفصّل النزاهة لأنهم حولوا جزء من عائدات الأوقاف إلى حسابهم الخاص<sup>(3)</sup>.

ولقد اشتهر الجزائريون بشغفهم بحبس أموالهم في المساجد وأضرحة الأولياء، وأندية العلم عامة، والحرمين الشريفين خاصة، لدرجة أن نسبة الأوقاف بلغت (66 %) من الأملاك في كامل أنحاء الجزائر، ووجدت الإدارة الفرنسية المبرر في مصادرتها لأوقاف الجزائريين أنهم غير مؤهلين لإدارتها، وهي مهام من اختصاص الإدارة الفرنسية<sup>(4)</sup>.

أحكمت السلطة الفرنسية قبضتها على كل شيء، وحتى الركن الرابع من الإسلام وهو صوم شهر رمضان لم يسلم من يدها، حيث كونت من أتباعها "لجنة الأهله"، وهي هيئة دينية مهمتها الرئيسية معاينة هلال رمضان، فصارت الإدارة الفرنسية على حد تعبير الشيخ الجليل البشير الإبراهيمي «تتحكم في هلال رمضان المسكين وحدها، ... وتخفيه وهو في كبد السماء.. ثم أمدت تلك اللجنة بسلاح من القانون وهو اعتبار الأعياد الإسلامية رسمية، تعطل فيه مصالح الأهالي، وما سنت

(1) - خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871)، الجزائر: منشورات دحلب، 1992، ص 24، 25.

(2) - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 161، 162.

(3) - خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص 25.

(4) - صالح خرفي، الجزائر والأصالة الثورية، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د. س. ن)، ص 171-172.



هذا القانون حبا في الإسلام واحتراما للمسلمين، وإنما شرعته لتلجئ الموظفين والعمال المسلمين إلى اتباع رأي لجنتها في الصوم والإفطار»<sup>(1)</sup>.

وغاية فرنسا من هذه اللجنة تفريق الجزائري عن الدول الإسلامية والعربية، وقطع علاقتها بهم فيصير الإسلام في الجزائر ضيقا لا يخرج عن حدودها، وتحقق بذلك خطوة أخرى في طريق القضاء على المجتمع الجزائري. وفي سنة 1917 أنشأت الإدارة الفرنسية جمعية الأوقاف والأماكن المقدسة بهدف استمالة الأهالي وجلبهم إلى صفها خلال الحرب العالمية الأولى<sup>(2)</sup>.

أما بالنسبة للحج، وهو الركن الخامس من الإسلام، فهو لم يسلم كذلك من تدخل الإدارة الفرنسية رغم معرفتها بأهميته بالنسبة للمسلمين وقدسية المكان الذي يتجمعون فيه كل سنة، ولقد زادت السلطة الفرنسية من غطرستها عندما اتضح لها أن بعض الحجاج الأحرار يفضلون البقاء في الحجاز على العودة إلى أراضيهم، بسبب سياستها. حتى أن الحجاج الذين كانت تتكفل بهم فضلوا هم كذلك البقاء في البقاع المقدسة، وهذا ما أدى بها إلى إصدار قرار أوت 1838، الذي يمنع الحج سواء كان رسميا أو حرا، وتوقفت السلطة الاستعمارية عن إعطاء الرخص للحج، وأكدت هذا الأمر بقرار 4 أبريل 1856. ثم أصدرت مرسوما في 16 أكتوبر 1858 منحت فيه الرخص للحجاج الأحرار<sup>(3)</sup>، على أن تتوفر فيهم شروط معينة، ويكون ذلك عن طريق تحريات دقيقة عن أصل الحاج وسلوكه وأملاكه وأخلاقه، لكي تضمن رجوع هذا الحاج إلى الجزائر بعد أداء الفريضة، وضمان عدم تأثره بالأفكار الأجنبية في الحج<sup>(4)</sup>.

مكن مرسوم 1858 الإدارة الفرنسية من التحكم في الحجاج، فبعد أن كان باستطاعة أي أهلي الذهاب إلى الأراضي المقدسة، صار الأمر مرهون بموافقة الإدارة وبحصول الحاج على الرخصة (جواز السفر)، هذه الأخيرة التي حُضيت بها فئة محددة توفرت فيها الشروط التي وضعتها الإدارة الفرنسية، وهي في الغالب من مواليتها<sup>(5)</sup>.

---

(1) - إبراهيمي محمد البشير، آثاره عيون البصائر، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، ج3، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص168.

(2) - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، مرجع سابق، ص411.

(3) - Boyer P, "L'administration Française et le réglementation de la pèlerinage a la Mecque (1830-1894)", in *Revue d'histoire Maghrébine*, N°9, Paris, Juillet1977, pp276-277.

(4) - Ibid, p282.

(5) - Ibid, p277.

بالإضافة إلى الرخص، كانت الإدارة الفرنسية تمنع الحج متعلقة بانتشار الأمراض في الحجاز، وقد صرح الأميرال دي قيديون (1871-1873)، بأنه لن يرخص للحج لأن الحجاج يعودون مشحونين بأفكار معادية لفرنسا ولا تخدمها، وما هذا إلا تخوفا من جانب الإدارة الفرنسية من نمو الشعور القومي لدى الحجاج الأهالي بعد اختلاطهم بإخوانهم المسلمين في الأماكن المقدسة<sup>(1)</sup>.  
والحقيقة أنه كلما جاء حاكم عام جديد ازداد في تلقين الجزائريين أنواعا من الاستغلال والإهانة، ففضية الحج ظلت بين القبول والرفض. وحتى في عهد لويس تيرمان (Louis Tirman) سنة 1891 لم يمنح الرخص للحج لنفس الأسباب الواهية، فقد منعه سنة 1884 محتجا بثورة المهدي ضد الإنجليز في السودان، وظل الحال على ما هو عليه حتى سنة 1917 عندما أنشأت الإدارة الفرنسية جمعية الأوقاف والأماكن المقدسة الإسلامية لجلب المسلمين إليها ومنع قيام الثورات<sup>(2)</sup>. ولقد ظلت شؤون الدين الإسلامي منذ الاحتلال حتى استقلال الجزائر خاضعة للسيطرة الاستعمارية بالرغم من قانون 7 ديسمبر 1905 الذي فصل الدين عن الدولة، والذي طبق في الجزائر بموجب مرسوم 1907، ولكن على الديانتين المسيحية واليهودية دون الدين الإسلامي وبررت الإدارة الفرنسية تدخلها في أمور الدين الإسلامي بدعوى خدمة مصلحة المسلمين<sup>(3)</sup>.

سعت الإدارة الفرنسية منذ البداية إلى تحطيم قاعدة الجزائريين وهي دينهم الإسلامي فكانت حملتها تبشيرية تنصيرية، ودعم سياستها تعاون بعض العسكريين والسياسيين من أنصار التبشير في الجزائر، أمثال: جنتي دوبيسي الوكيل المدني في الجزائر، الملك لويس فيليب، الماريشال فالي لاموسير، الجنرال بيجو، ودي قيديون وغيرهم<sup>(4)</sup>.

هذا الدعم من هؤلاء زاد من تقارب الحكومة والكنيسة من جهة، والجيش ورجا الدين من جهة أخرى، فقد صرح وزير الحربية كليمون تونير (Clément Tonnerre): «إنه ليس من الغريب أن نرى العناية الإلهية تناشد الملك وريث سان لوي لينتقم للإنسانية والدين والإهانات الشخصية أولا، عندما نقوم في المستقبل بتمدين الأهالي وتحويلهم إلى مسيحيين»<sup>(5)</sup>.

(1) - Agéron Ch-R, op.cit, pp298-301.

(2) - Boyer P, op.cit, p277.

(3) - محمد البشير الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 119.

(4) - عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 66.

(5) - المرجع نفسه، ص 66.

وقد نشطت الإرساليات التبشيرية بعد قضاء فرنسا على معظم الثورات وإخمادها، فظهر ما يعرف بالآباء البيض والأخوات البيض (ليس لهم من البياض إلا الملابس) كما يقول الدكتور حسين رايس<sup>(1)</sup>، وتمّ تعيين أول أسقف للجزائر هو دي بوش (Dupuch) للقيام بالعمل التبشيري المنظم، والدعاية له، وبلغ طغيان وجبروت الفرنسيين أقصاه، فهذا لويس فيلو (L.Veillot) يصرح قائلاً: « إن الإنسان يكون أعمى إذا لم يدرك أن العناية الإلهية تعمل للقضاء على الإسلام... ووقتها تصبح الجزائر مملكة مسيحية ولن تكون مسلمة »<sup>(2)</sup>.

وأهم الشخصيات التي لعبت دوراً في المسخ العقائدي بالجزائر لا فيجيري، الذي عين أسقف سنة 1867 وتزامن قدومه إلى الجزائر مع أكبر مجاعة وقحط عرفتهما خلال عامي (1867-1868)، فانتهاز هذه الفرصة وجمع الأطفال الأيتام الذين فقدوا ذويهم خلال هذا القحط، وعمل على تنشئتهم على الدين المسيحي الكاثوليكي، وكونّ منهم فئة جديدة من المبشرين، عرفت بالآباء البيض، وقد نشطت حركة هذا المبشر في منطقة القبائل خاصة، وقد اختار هذه المنطقة ظناً منه أن سكانها غير متحكمون في دينهم الإسلامي، و متمسكون به كالعرب<sup>(3)</sup>. وقال في هذا الشأن: «في هذه المنطقة بالذات -القبائل- أردنا أن نحاول بالرأفة أن تكشف مسحة الإسلام السطحية التي غشيت الروح القبائلية ... لنجلو جوهرها قبل القرن السابع الميلادي»<sup>(4)</sup>.

واشتهر لافيغيري ببناء المستشفيات والملاجئ ومساعدة المعوزين، وأنشأ مؤسسة لليتامى في بن عكنون، كان عملها الأول والأخير هو تنشئة هؤلاء مسيحياً<sup>(5)</sup>، غير أن أعمال المبشرين والعسكريين الذين ساندوهم باءت بالفشل، وهذا بالرغم من الظروف القاسية التي كان يعيشها السكان، ذلك أن إيمانهم الراسخ كان سلاحاً فعالاً في مواجهة الحملات التنصيرية.

### ثالثاً/ الوضع الاقتصادي:

(1) - حسين رايس، مرجع سابق، ص 31.

(2) المرجع نفسه، ص 31.

(3) - René Pottier "Cardinal Lavigerie", in Encyclopédie Mensuelle d'Outre-mer Politique économique sociale, Culturelle et Scientifique, V1, 3année, paris, Novembre 1952, p326.

(4) - صاري الجبالي وقداش محفوظ، المقاومة السياسية (1900-1954)، ترجمة: بن حراث عبد القادر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص 234.

(5) - René Pottier, Op.cit., p326.

كان الاقتصاد الجزائري يركز في الأساس على الزراعة، فهي تعتبر المورد الرئيسي له، ذلك أن أغلبية الجزائريين كانوا يشتغلون بالفلاحة. لهذا لم تنشأ السلطة الفرنسية أن تخلق وضعاً اقتصادياً جديداً في الجزائر، وصبت اهتماماتها على الأراضي الزراعية واعتبرتها قاعدة اقتصادها<sup>(1)</sup>.

إن أول ما شرعت فيه الإدارة الفرنسية في هذا المجال؛ هو نهب أراضي الأهالي وسلبهم إياها وتقديمها لمستوطنينها الذين وفدوا إلى الجزائر كخطوة أولى نحو تغليب العنصر الأوروبي في الجزائر، فأصدرت الإدارة الاستعمارية في الأول من أكتوبر سنة 1844 قانوناً خاصاً بالأوقاف والممتلكات العقارية، يسمح لها بمصادرة أراضي الأهالي الغير مزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق حيازتهم لها<sup>(2)</sup> ويمنح هؤلاء مدة ثلاثة أشهر لتحديد أراضيهم، وتوضيح موقعها ومساحتها، لتسلم بعد ذلك لمصالح الإدارة الفرنسية. ويضيف هذا القانون؛ أن كل قطعة لا تخضع لهذه العملية تعتبر أرض مهملة بدون مالك<sup>(3)</sup>. كانت هذه الخطوة ناجحة من جانب الإدارة الفرنسية، لأنها مكنتها من سلب مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، لكون هذه الأخيرة كانت ملكية مشاعة.

ودعمت السلطة الفرنسية قانون 1844م بقانون آخر لا يقل عنه خطورة، وهو قانون 31 أكتوبر 1845، والذي ينص على مصادرة أراضي كل من تسول له نفسه القيام بعمل عدائي ضد الفرنسيين أو الجزائريين الموالين لهم، وكل من يساعد هؤلاء المتمردين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة<sup>(4)</sup>.

ثم أصدر الحاكم العام الجنرال بيجو (Bugeaud) في 18 أبريل 1846 قانوناً يقضي بمصادرة الأراضي المتروكة بوراً دون سبب، وكذلك أراضي الأعراس التي هجرها أصحابها إلى مناطق أخرى، كالمناطق الصحراوية، إلا إذا عادوا إليها في حدود شهر واحد فقط من يوم رحيلهم.

---

(1) - عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830-1960)،

ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص 61.

(2) - Julien ch-A, *Histoire de l'Algérie contemporaine, (1827-1871)*, Paris: P.U.F, 1964, pp 240-241

(3) - الهواري عدي، مرجع سابق، ص 61

(4) - المرجع نفسه، ص 61.

وواصلت الإدارة الفرنسية سلب أراضي الأهالي فأصدرت قرار 16 أبريل 1851 الذي يعيد تنظيم طريقة منح أراضي الدولة، وقد نص على إمكانية رفع مساحة الامتياز الممنوح إلى 50 هكتاراً<sup>(1)</sup>.

وصادقت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون 1851 الذي سمح للإدارة الفرنسية بالحصول على أراضي العرش<sup>(2)</sup>، والأراضي للقبائل بحجة المنفعة العمومية<sup>(3)</sup>، كما صادقت هذه الجمعية في 21 سبتمبر من نفس السنة على قانون جمركي يعفي بعض المواد الزراعية التي تحتاجها السوق الفرنسية والمنتجة في الجزائر من الرسوم الجمركية. هذا القرار جعل الاقتصاد الجزائري مرتبطاً بالاقتصاد الفرنسي، وخدم الكولون باعتبارهم المصدرون الأوائل، الذين استولوا على معظم الأراضي الجزائرية. كما شل هذا القرار الاقتصاد الجزائري وخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية في أوساط الأهالي الجزائريين، لأن موردتهم الرئيسي وهو الزراعة صار بيد الفرنسيين وبالتالي فإن منتجاتهم التي كانوا يزرعونها قد استبدلت بمنتجات أخرى تخدم السوق الفرنسية وأهمها على الإطلاق زراعة الكروم التي نالت الحظ الأوفر في السياسة الاقتصادية الجديدة، يضاف إلى ذلك أن الأراضي المتبقية للأهالي ظل يعتمد ملاكها على الوسائل البسيطة، في حين طور الكولون وسائل إنتاجهم، وهذا ما أضر الأهالي، وأدى إلى كساد اقتصادهم. والمنتجات التي كانت السوق الفرنسية في حاجة إليها هي التبغ، والقطن، والخمور، فقد بلغت المساحة المزروعة تبعا سنة 1858 حوالي 400 هكتار، وأنتجت حوالي 6 ملايين كلغ<sup>(4)</sup>.

اتجهت أنظار الكولون في فترة حكم الإمبراطورية الثانية إلى زراعة الكروم، وقد شجعت الإمبراطورية هذه الزراعة لكي تنفادى استيراد الخمر<sup>(5)</sup>، وفي سنة 1854م بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالكروم أكثر من 2000 هكتاراً، وفي مدينة الجزائر مثلا بلغت مساحة الكروم 1720 هكتاراً سنة 1857<sup>(6)</sup>.

كما أولت الإمبراطورية الثانية عناية كبيرة لإنتاج الحبوب وتصديرها إلى فرنسا بسبب تأخير

---

(1)- De Peyrhimoff, **Enquête sur les résultats de la colonisation officielle**, (1871-1895), T1, Alger : , 1905, p31.

(2)- العرش هو كلمة تطلق على القبيلة أو على الأراضي المحيطة بها.

(3) - Julien Ch- A, op.cit, P 380.

(4) - Ibid, P.398.

(5)- صالح عباد ، مرجع سابق، ص 20.

(6)- المرجع نفسه، ص 21.

وصول القمح إليها من جراء حرب القرم (1854-1855)<sup>(1)</sup>. فالجزائر كانت دوما الممون الرئيسي لفرنسا بهذه المادة، ولقد بلغت مساحة الأرض المزروعة قمحا حوالي 500 ألف هكتار أغلبها زرعت قمحا صلبا أي ما يعادل 96 %<sup>(2)</sup>.

وفي سنة 1855 اتجه الأوروبيون إلى زراعة القمح اللين، وبلغت مساحة الأرض المزروعة حوالي 20 ألف هكتار، أنتجت حوالي 170 ألف هكتوغرام، زرع منها الأهالي ما يقرب 3000 هكتار تحصلوا على حوالي 2000 هكتوغرام، وبالتالي فإن نسبة الأراضي المزروعة من طرف الأهالي لم تتجاوز 1,5 % من المساحة الإجمالية ولم ينتجوا سوى 1,18 % من الإنتاج الإجمالي.

هذه الإحصاءات تؤكد حقيقة سيطرة الأوروبيين على الأراضي الخصبة، وامتلاكهم لتقنيات زراعية حديثة إذا ما قورنت بالوسائل التقليدية البسيطة التي يعتمد عليها الفلاح الجزائري، اللهم بعض المزارعين الجزائريين، ومع مرور الوقت ازداد نشاط المعمرين الأوروبيين، واستولوا على أراضي جزائرية أخرى، ففي سنة 1860 بلغت نسبة الإنتاج الجزائري (الأهلي) للقمح 0.8 % فقط<sup>(3)</sup> من الإنتاج الإجمالي، ولقد تواصل النشاط الاستعماري في استغلال الأراضي ونهبها، وبلغ درجة كبرى في عهد الجمهورية الثالثة التي واصلت سلب ومصادرة الأراضي، فقد منحت للمعمرين 500 ألف هكتار ما بين 1850 و1860<sup>(4)</sup>، الذين اعتمدوا على أيدي الأهالي في زراعة هذه المساحات مقابل أجور زهيدة بدلا من الأوروبيين الذين يطلبون أجورا مرتفعة، فصار الأهالي مجرد خماس في أرضه بعدما كان هو مالكاها. ولقد جاء تقرير للمكاتب العربية سنة 1858 يؤكد هذه الحقيقة: «في الكثير من الجهات تفلح الأرض اليوم بنفس الأيدي السابقة بأيدي الأهالي مع فارق واحد وهو أنه بدل أن تكون هذه الأيدي هي المالكة لم تعد سوى منتفعة»<sup>(5)</sup>.

وفي 16 جوان 1851 تمت المصادقة على القانون المتعلق بالملكية في الجزائر، ونص هذا القانون على أن الملكية حق مصون للجميع بدون تمييز بين الملاك من الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم، وينص كذلك على أن حقوق الملكية وحقوق التمتع العائدة للأفراد والعشائر وبطون

(1)- Julien Ch-A, op.cit, p399.

(2)- Ibid, p339.

(3)- صالح عباد ، مرجع سابق، ص22.

(4)- De Peyhimoff, op.cit., p35.

(5)- Djilali Sari, La dépossession des Fellah, Alger : S.N.E.D, 1975, p15.

العشائر<sup>(1)</sup>. وبطبيعة الحال، فإن هذا القانون لم ينل إعجاب الكولون لأنه سوى بينهم وبين الأهالي في أحقية الملكية، ولم يفضلهم ببند يتمكنون من خلاله وضع أيديهم على الأراضي الجزائرية. وسرعان ما بدأت الحكومة الفرنسية وعلى رأسها الحاكم العام راندون في تطبيق سياسة حصر ملكية الأراضي التي تزرعها القبائل الجزائرية، ورسمت خطة امتلاك الدولة لجزء هام منها، وترك الباقي للأهالي، مدعية، بأن الأهالي لا يزرعون كل أراضيهم، وليس لديهم أدلة رسمية تثبت ملكيتهم الشرعية لها، فتركت جزء بسيطاً من الأراضي لهم. وقد وصف أحد رجال القانون الفرنسيين هذه السياسة بأنها طريقة اغتصاب يقال فيها للأهالي: «بما أنكم مستفيدون فقط، سلموا حقوقكم في الأراضي التي لا تحتاجونها للدولة، والدولة تعترف لكم بدلا منها بملكية سهلة مساوية لما تسلمون»<sup>(2)</sup>.

أرادت فرنسا بسياسة الحصر هذه؛ تفريق القبائل التي كانت فيما سبق تستغل الأرض جماعياً، ثم تقسم الغلة فيما بينها، ولقد فقد الفلاحون الجزائريون في العشرية الأولى من حكم الإمبراطورية الثانية (1852-1863) 249 ألف هكتار<sup>(3)</sup>.

وخلال هذه الفترة ظهرت العديد من المطبوعات والمقالات في أوروبا معادية للاستعمار والتي تطالب باستقلال الجزائر، وفضحت جرائم الإدارة الفرنسية والكولون. هذه الحركة تركت بعض الأثر في نابليون الثالث، حيث كتب رسالته الشهيرة إلى الماريشال بليسي (Pellisser) في 6 فيفري 1863 يجب «إقناع العرب بأننا لم نأت إلى الجزائر لاضطهادهم ونهبهم، بل لجلب منافع الحضارة لهم، فالجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة، ولكنها مملكة عربية، ويجب خلق المساواة بين الأوروبيين والأهالي وتحت ظل دولتنا المنصورة لأنني إمبراطور العرب وإمبراطور للفرنسيين معا»<sup>(4)</sup>، لكن كلام نابليون الثالث هذا كان ظاهرياً فقط، لأنه أطلق أيدي الرأسماليين الكبار في الجزائر، «إذ على الحكومة العامة أن تعمل في مصلحة الجمعيات الرأسمالية الكبرى بإلغاء القوانين عديمة الجدوى، وعلى هذه الجمعيات أن تتفادى العمل على تنظيم الهجرة والاستيطان من الآن فصاعداً»<sup>(5)</sup>.

(1) - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، الجزائر: دار القصة للنشر والتوزيع، 1983، ص14.

(2) - صالح عباد، مرجع سابق، ص22.

(3) - Sari Djilali, op.cit, P15.

(4) - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، مرجع سابق، ص154.

(5) - A. Rouye, *Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires*, Alger : occupé par les Imprimerie, , 1863, pp13-17.

كما أن نابليون الثالث أنقص من قيمة الأهالي وأحط من شأنهم، بقوله: «أما العرب فلهم تربية الخيل والأنعام مع الاشتغال بما سهل من أمر الحراثة، وأن النصارى المميزين بالفهم والنشاط في العمل، فلهم جلب المنافع من الغياب والمعادن وتغوير المياه، والغدران، وحفر القنوات، والأخذ بالأسباب الجديدة المستحسنة في إصلاح أمر الفلاحة، وإنشاء المصانع والمعامل الدالة على ترقى الحراثة...»<sup>(1)</sup>.

فكان الجزائريين لا يفهمون وليس لهم خبرة في أي مجال ماعدا الزراعة والحرث، وتطبيقا لهذه السياسة جاء قانون 22 أبريل 1863 المعروف بـ "Sénatus Consulte"، الذي نص على «أن القبائل الجزائرية تمتلك الأراضي التي تقيم فيها وتستغلها، وأمر القانون الإدارة المحلية بتحديد الأراضي التي تسكنها كل قبيلة ثم توزيعها على القرى المختلفة الموجودة عليه، ثم العمل على إقامة الملكية الفردية بين أبناء القرية الواحدة»<sup>(2)</sup>. وبهذا انتهت عمليات الحصر، لكن السياسة ظلت هي نفسها، فهذا المرسوم سمح للإدارة الفرنسية باستخدام وسائل قضائية خاصة لشراء قطع الأرض من ملاكها الجزائريين، بعد أن كان هذا الأمر صعبا في ظل الملكية الجماعية أو المشاعة.

ولقد كانت آثار هذا المرسوم سلبية على المجتمع الجزائري، فهي قد حطمت القبائل وقضت على الزعامات والقيادات المحلية، كما قضت كذلك على روح الجماعة بين العرب وجعلتهم خاضعين لسلطة الإدارة الفرنسية مباشرة.

وإذا كان السيناتوس كونسلت لسنة 1863 قد قسم القبيلة إلى دواوير، سعيًا من وراء ذلك خلق الملكية الخاصة والفردية، فإن قانوني 1873<sup>(3)</sup> و1887 العقاريين قد كانا خطوة أخرى عجلت عملية التفكيك لأنهما فرض تقسيم أراضي القبائل المشتركة باعتبار أن الملكية الجماعية غير قانونية في الجزائر. ولقد ألحق هذين القانونين آثارا سلبية على ممتلكات الخواص وممتلكات العرش، إذ نشطت

(1) - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، مرجع سابق، ص153-154.

(2) - Robert Estoublon et Le Febure, op.cit., pp269, 270.

(3) - يعرف هذا القانون باسم قانون فاريني واضعه، وهو طبيب جراح ولد سنة 1801، عين مساعد جراح في مستشفى وهران عام 1832، حيث استقر منذ ذلك الوقت في الجزائر، ألحق بالقتضالية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، وعين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران عام 1848، ثم عين مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر في سنة 1849، لكنه أحيل إلى التقاعد في عهد نابليون الثالث، فكرس وقته في تحرير ونشر الكتب التي تدافع عن المصالح الاستعمارية، وهو محرر الكراسات الجزائرية التي اعتبرها المستوطنون ميثاقهم في مواجهة الإمبراطورية. انظر: صالح عباد، مرجع سابق، ص130.



عملية استملاك الأراضي وصار الملاك الصغار يبيعون قطع أرضهم التي فصلت عن العرش للكولون بسهولة لبساطة إجراءات البيع المتخذة من طرف السلطات الفرنسية<sup>(1)</sup>. وحول هذه السياسة التعسفية كتب رجل القانون لارشي (Larcher) عام 1917: «طبقت الإدارة بفن فائق سلب ونهب الأهالي منذ عمليات سيناتوس كونسلت»<sup>(2)</sup>.

فمن خلال هذه السياسة أرادت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سنة 1830 تحطيم الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا، لكنها واجهت على حد تعبير مصطفى الأشرف ثلاث عقبات وهي:

1- ملكية الشمل المتمثلة في العرش، وهي تشكل روح التعامل والاشتراكية بين الأهالي.

2- استرجاع الأراضي من الأوروبيين عن طريق الشراء.

3- حرص الأهالي على عقد الصفقات العقارية بيعا وشراء فيما بينهم فقط<sup>(3)</sup>.

أما من حيث الضرائب، فقد أعفت الحكومة الفرنسية الكولون من ضرائب الدخل والتركات، والتي كانت سارية المفعول في فرنسا، ولم يكن من المعقول أن تفرض عليهم أي نوع من الضرائب، وهي لا تزال تقدم لهم المساعدات المالية من مسكن وأراض. أما بالنسبة للأهالي فقد أبقت الإدارة الفرنسية النظام العثماني الذي يقضي بجمع زكاة العشر على الأراضي الزراعية وهي تقدر بعشر المحصول، حسب نظام الري طبقا للشريعة الإسلامية، كذلك الضريبة على المواشي وهو الحكر، وهي ضريبة تكميلية على الفلاحة الواقعة بأرض كانت تابعة للدولة، واللزمة الخاصة ببلاد القبائل. ولم يعف الفرنسيون سكان الواحات من الضريبة التي تؤخذ على النخيل، رغم ما يعانونه من فقر وعوز<sup>(4)</sup>. ولعلّ الضريبة التي فرضت على منتفضي ثورة 1871 كافية لإبراز تعسف الإدارة الفرنسية، حيث فرضت عليهم غرامة مالية فادحة تبلغ 36 مليون ونصف مليون فرك، ومصادرة 500 ألف هكتار من الأراضي<sup>(5)</sup>.

(1) - الأشرف مصطفى، مرجع سابق، ص 16.

(2) - Agéron Ch-R, op.cit, p202.

(3) - مصطفى الأشرف، مرجع السابق، ص 16، 17.

(4) - أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 263.

(5) - يحي بوعزيز، ثورة 1871 (دور عائلي المقراني والحداد)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978، ص 335، 336.

والدليل على فداحة هذه الضرائب، أنه عندما تقرر إلغاء ضرائب العشور وفقا لقانون 30 نوفمبر 1918، وفرض ضريبة موحدة على الكولون والجزائريين هبط قيمة ما كان يدفعه الجزائريون من 9 مليون إلى 2,5 مليون فرنك سنويا<sup>(1)</sup>.

وقد سعت الإدارة الفرنسية إلى جعل الجزائر في خدمة الاقتصاد الفرنسي، فأنشأت بواسطة قانون 4 مارس 1851 بنك الجزائر، برأس مال قدره 3 ملايين فرنك، كما أنشأت بورصة التجارة في سنة 1852<sup>(2)</sup>، لخدمة رجال الأعمال الماليين في فرنسا، وتوسيع حركة الاستيطان واستمرارها في الجزائر، كما أقامت الإدارة الفرنسية المنشآت القاعدية الضرورية من طرق وسدود وقنوات<sup>(3)</sup>. وأصدرت مرسوم 21 أبريل 1857 المتعلق بإنشاء شبكة من خطوط السكك الحديدية لربط المناطق والمدن الداخلية بالموانئ<sup>(4)</sup>.

إن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، جعلت هذه الأخيرة "مملكة بؤس" على حد تعبير جاك مادول Jacques Madoul<sup>(5)</sup>، لأن معظم الأراضي الجزائرية استولى عليها الكولون رغم معرفتهم أنها مصدر رزق الكثير من الأهالي، خاصة إذا علمنا أن المجتمع الجزائري ريفي بالدرجة الأولى<sup>(6)</sup>، فسياسة فرنسا هذه لم تكن تهدف لتنمية وتطوير الزراعة والاقتصاد الجزائري، وإنما تعمل على تحطيمه للقضاء كلية على العنصر الجزائري بالاستيلاء والامتلاك غير الشرعي لأراضيه.

أما فيما يخص الصناعة الأهلية، فقد لحقها ضرر الاستعمار وقضى عليها، ولم تبق إلا بعض المدن العتيقة كتلمسان، والجزائر وقسنطينة، والتي حافظت إلى حد ما على بعض الصناعات كمعامل الزيت والصابون الذي اشتهرت به منطقة القبائل، نظرا لتوفر المادة الأساسية وهي زيت الزيتون. ولقد احتكرت السلطات الفرنسية هذه الصناعة ونقلتها إلى فرنسا وبالضبط إلى مارسيليا. كما بقيت كذلك الصناعات التقليدية كنسيج الزرابي وحياسة الصوف وصناعة الفخار.

---

(1) - المرجع نفسه، ص ص 263-264.

(2) - Patricia M.E Lorcin, **Colonisation officielle et crédit agricole en Algérie**, Paris : Pulim, 2005, pp128-131.

(3) - الهواري عدي، مرجع سابق، ص 150.

(4) - صالح عباد، مرجع سابق، ص 19.

(5) - فرنسيس جونسون كوليت، مرجع سابق، ص 133.

(6) - صالح عباد، مرجع السابق، ص 20.

لكن هذه الصناعات لم تستطع اللحاق بركب الصناعة الأوروبية الحديثة، التي دشنتها فرنسا في الجزائر، لأنها أرادت تنمية وتطوير القدرات الأوروبية وعملت على إغنائها وتقديمها بمنحها الأراضي ورؤوس الأموال، وتقنيات إنتاج متطورة، وقصدت من وراء كل ذلك خلق طبقة إقطاعية أوروبية سيطرت على 28,65 % من القطاع الصناعي، وعلى 57 % من المعاملات التجارية<sup>(1)</sup>. وهذا ناتج عن الدعم القوي الذي قدمته الإدارة الاستعمارية لهؤلاء المستوطنين وبالخصوص في فترة الجمهورية الثالثة بفضل البنوك وشركات الاحتكار الفرنسية، فسيطروا على التجارة الداخلية والخارجية، وصارت الجزائر مجرد سوق لهم ومورد هام لجلب المواد الخام.

#### رابعاً/ الوضع الاجتماعي:

كان المجتمع الجزائري عند بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830 يتركب من فئات إثنية مختلفة فيما بينها، فهناك العثمانيين، وهم يمثلون الطبقة الحاكمة إضافة إلى الأتراك والكراغلة، ثم تأتي فئة العرب والبربر المسلمين وفئة الإسرائيليين (اليهود). أما بالنسبة لعدد السكان في تلك الفترة فهو غير معروف، ولقد تضاربت الآراء حول ذلك، فحمدان بن عثمان خوجة يذكر في كتابه "المرآة" ( Le Miroir) أن عددهم (10 ملايين نسمة)<sup>(2)</sup>، أما بيجو فقد قدره سنة 1845 بـ (4 ملايين)<sup>(3)</sup>، في حين يشير إيكزافيي ياكونوا (Xavier Yacono) أن عدد السكان كان يقدر بحوالي (3 ملايين نسمة فقط)<sup>(4)</sup>، ذلك أن عدد العثمانيين كان ضئيلاً جداً مقارنة مع الأهالي. أما بالنسبة لليهود فأحصاءات عام 1830 تبين أنهم بلغوا (17 ألف شخص)<sup>(5)</sup>.

لكننا لا نستطيع أن نستبعد تقديرات حمدان بن عثمان خوجة، التي وصلت إلى (10 ملايين؛ لأن أغلب المناطق السكانية والأراضي الجزائرية لم يكن قد امتد إليها الاحتلال الفرنسي في تلك الفترة، وخاصة إذا علمنا كذلك أن المجتمع الجزائري ريفي أكثر منه مدني، وسكان الريف أنفسهم ينقسمون وتختلف أنظمتهم الاجتماعية، فهناك سكان القرى، وكذلك القبائل والأعراس بالإضافة إلى البدو الرحل؛ الذين يصعب إحصاءهم والوصول إليهم بسهولة.

(1)- Agéron (Ch- R), op.cit, 78.

(2)- Khodja Hamdan, *Le miroir, Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger*, Paris : ed sindibad, 1985, p45.

(3)- عباس فرحات، *ليل الاستعمار، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال*، 2010، ص ص50، 51.

(4)- Yacono Xavier, "Peut-on Evaluer la population de L'Algérie vers 1830", in *Revue Africaine*, 3<sup>e</sup> 4<sup>e</sup> trimestre, 1954, pp 277-307.

(5)- ميخائيل أفيطبول وآخرون، *اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950)*، ترجمة: جمال الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 197، الكويت، 1995، ص 384.

على أية حال، فإن أول عملية إحصاء رسمية قامت بها المكاتب العربية سنة 1851<sup>(1)</sup>، بينت أن عدد الأهالي المسلمين وصل إلى 2,32,255 نسمة، موزعين على العمالات الثلاث على الشكل التالي: الجزائر 756,267 نسمة، وهران 466,157 نسمة، وقسنطينة 1,101,421 نسمة، لكنها تظل إحصاءات تقريبية فقط، لأنها لم تشمل كافة المناطق.

ما يهمننا أن المجتمع الجزائري كان طبقياً، الطبقة الأولى يمثلها الأتراك العثمانيين؛ وهم الطبقة الحاكمة وعلى الرغم من قلة عددهم بالنسبة لبقية السكان، فإنهم كانوا من أصحاب الأملاك فهم الفئة الميسورة في السلم الاجتماعي. ثم تأتي الفئة الثانية وتتكون من الحضر وهم من أعيان البلاد، من الحرفيين والعلماء والتجار، وهي تشكل الأغلبية ولا تقل غنى عن الطبقة الأولى التي احتلت الصدارة، كونها الطبقة الحاكمة. ولها دور فعال في المجتمع، وقد أبرز ذلك أحد الرحالة الأوروبيين قائلاً «إن الحضر هم أهم عنصر في المدينة، ويتراوح عددهم بين 30 و 40 ألف»<sup>(2)</sup>. ثم تأتي الفئة الثالثة والمعروفة بالبرانية، وهم الغرباء عن المدينة، والذين يشتغلون أجراً فيها ويعتبرون الطبقة الكادحة في المجتمع الجزائري، إلى جانب صغار الفلاحين الذين يشتغلون في الإقطاعات العثمانية.

ورغم الاختلافات العرقية والطبقية بين أفراد الشعب الجزائري، إلا أنهم استطاعوا التعايش والتأقلم فيما بينهم، وطغت عليهم قيم التضامن والاتحاد. هذه العلاقة الوطيدة بين الأهالي، والقيم السامية التي عاشت بينهم، رأت فيها فرنسا حاجزا أمام طغيانها وتعسفها؛ فأرادت زعزعة المجتمع الأهلي وتفكيكه، وأيقنت أن الجانب الاقتصادي في حياة هذا المجتمع هو النقطة الرئيسية التي تستطيع من خلالها السيطرة عليه كلياً. وما دام أن الزراعة هي مصدر الرزق الأساسي للأهالي باعتبار أن النسبة العظمى منهم (70 %) هي من سكان الريف، استطاعت فرنسا التغلغل وسط هذا الشعب، وتمكنت من تفريقه وتشتيته والقضاء على نظامه الجماعي بأخذ أراضيها ونهبها خاصة بعد صدور مرسوم 1863، فكثرت البطالة بين الأهالي، وزاد الفقر والعوز، وصار معظمهم بدون أراضي، ومن بقيت لهم قطعة من الأرض باعوها للمستوطنين بأسعار بخسة لكي يدفعوا الضرائب التي فرضتها عليهم الإدارة الفرنسية. وقد بلغ طغيان هذه الإدارة أقصاه عندما استولت على مساحات غابية كبيرة،

(1) - Mercier Ernest, *L'Algérie et la question Algérienne*, Paris : Augustin Challamel, 1883, p136.

(2) - أبو العيد دودو، *الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830-1855)*، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص12.

ومنعت الأهالي من استغلالها خاصة في مجال الرعي، الذي يعتبر مصدر رزق هام للأهالي، الذين أصبحوا أجراء في مزارع المستوطنين، أو عمال في خدمة الرأسمالية الفرنسية والأوروبية<sup>(1)</sup>.

ويصف أندري سيرفي (André Servier) الوضع قائلاً: «لقد حططنا بعض القبائل التي كانت لها مكانة في البلاد عن طريق القوات العسكرية، وبعضهم صودرت أملاكهم، كما عملنا على كسر شوكة بعض العائلات ذائعة الصيت والشهرة».

وقد شهدت الجزائر تدفق الآلاف من المستوطنين من أجناس مختلفة أتوا من كل أصقاع أوروبا، وعملت على توفير كل مستلزمات معيشتهم، فقدمت لهم الأراضي ورأس المال والمسكن تمهيدا لتشكيل طبقة برجوازية من المستوطنين تدير شؤونها بنفسها في المدن والأرياف، لتيقنها أنها لن تتمكن من السيطرة التامة على الجزائر إلا إذا زرعت فيها عنصرا آخر يختلف عن العنصر الأصلي، يعمل على محاربتة والضغط عليه، وبالتالي إلى تفوقه وانهيائه، ولقد ساند الجنرال بيجو هذه السياسة<sup>(2)</sup>، قائلاً: «إن الدولة إذا رغبت في إقامة حكم ثابت في إقليم خارجي، لا تكفي بإخضاعه عسكريا وسياسيا فقط، بل لا بد عليها من نشر عنصرها فيه».

وتماشيا مع هذه السياسة أصدر بيجو قرار في 12 أفريل 1841 نص على أن كل فرنسي يمتلك من 1200 إلى 15000 فرنك باستطاعته الحصول من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها ما بين 4 و12 هكتارا ومسكنا. وما إن حلت سنة 1843 حتى وفد إلى الجزائر أكثر من 14 ألف مهاجر منهم من الفرنسيين، والباقي من الألمان والأيرلنديين والسويسريين، كما بلغت عمليات بناء القرى الاستيطانية أوجها حتى بلغ عددها سنة 1844 فقط 28 مستوطنة في متيجة والساحل<sup>(3)</sup>.

ولقد وجد هؤلاء المستوطنون كل ضروريات الحياة للبقاء والاستقرار في الجزائر، فقد حصلوا على أخصب الأراضي وأغناها. ورغم اختلاف أجناسهم وأعراقهم انفقوا على شيء واحد وهو الكراهية الشديدة واستغلالهم للأهالي.

(1) - عباس فرحات، ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص 92.

(2) - رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم (1889-1940)، الجزائر:

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1970، ص 25.

(3) - صالح عباد، مرجع سابق، ص 15.

ولقد عرفت الجمهورية الثالثة حملة عنصرية شرسة شنّها المستوطنون ضد الأهالي. فهذا المهندس الزراعي بوبيدو ترهوني يكتب في كراسته "الجزائر في سنة 1871" حول هذه العنصرية قائلا: «لقد اعتبر الجنس الأهلي جنسا شيطانيا بلغته البربرية الوحشية، ...، على الأهلي المدمر أن يتحمل مصير المغلوب، عليه أن يندمج في المدنية الأوروبية، هذه المدنية التي لا ترحم الحياة الوحشية»<sup>(1)</sup>.

ولقد بلغت درجة حقد المستوطنين أن فكروا في إبادة الأهالي والتخلص منهم، وبالفعل ظهر تيار أيد هذه الفكرة وبدأ عناصره يتكلمون عن القانون الذي يجعل الشعوب المتأخرة تختفي وقويت نظرتهم العنصرية هذه بتناقض عدد الجزائريين في الفترة ما بين (1861-1872) من جراء المجاعات والحروب<sup>(2)</sup>.

هذه السياسة التعسفية من جانب الإدارة الفرنسية ومستوطنتها، ولدت ضدها معارضة قوية تأثر نابليون الثالث بها، فزار الجزائر سنة 1865، وأعلن أن هذه الأخيرة مملكة عربية ومستعمرة أوروبية ومعسكر فرنسي في نفس الوقت، وأعلن أن كل العرب هم رعايا فرنسيون مادامت الجزائر أرض فرنسية مع بقائهم على أحوالهم الشخصية، وبإمكانهم الحصول على الجنسية الفرنسية؛ وفي هذه الحالة يخضعون للقانون الفرنسي، ويمكن قبولهم في كل الوظائف العسكرية في الإمبراطورية الفرنسية، وفي كل الوظائف في الجزائر<sup>(3)</sup>.

في هذا الشأن صدر قانون يعرف بالسيناتوس كونسيلت في 4 جويلية 1865، أصبح الجزائريون بموجب رعايا فرنسيين، وقد دام العمل بهذا القانون حتى سنة 1947، بالرغم من بعض التعديلات التي طرأت عليه. ولقد قوبل هذا القانون بالرفض من طرف الأهالي فخلال فترة (1865-1875) لم يتجنس سوى 371 جزائري فقط بالجنسية الفرنسية، مع التخلي عن أحوالهم الشخصية، من أصل 2,462,936 جزائري وفقا لإحصاء 1876<sup>(4)</sup>. ولكن رغم تجنس بعضهم، إلا أن المعاملة السيئة من طرف الأوروبيين تجاههم ظلت سائدة. حتى من نجحت الحملات التبشيرية في تمسيحهم رفضهم الأوروبيون وبعثوهم بالمسلمين الكاثوليك، ورفضوا أن يكونوا معهم ضمن المجالس البلدية، فالمسلم لا قيمة ولا شأن له بالنسبة لهم.

(1) - Agéron Ch-R, op.cit., p52.

(2) - Ibid, T1, p53.

(3) - Robert Estoublon R et le Febure A, op.cit, pp302-309.

(4) - Oppermann Thomas, **Le problème Algérienne**, , Paris: d Lecerf, F.Maspéro, 1961, p43.

وقد شكل الإسلام حاجزا وعائقا لسياسة فرنسا الاندماجية والتي تدعي أنها حاملة مشعل الحضارة والتقدم، وأن الدين الإسلامي هو سبب الضعف والتخلف، حيث كتب أحد مفكريها يدعى فيلا كروز (Villacrose) قائلا: «إن التعصب الإسلامي يكفي وحده لإعاقة دمج العرب بصفة مطلقة في المدنية الأوروبية، ومن يعارض هذه الفكرة فليقرأ القرآن حتى يتأكد من خطأ رأيه»<sup>(1)</sup>. وقد حاول جول فيري تبرئة العنصر الفرنسي وموقفه من الأهالي وبين أن مرد ذلك هو عقلية المستوطن وطبيعته التي فطر عليها، فكتب سنة 1892<sup>(2)</sup>: «...من الصعب على المستوطن الفرنسي أن يفهم بأن ثمة حقوقا أخرى غير حقوقه في البلاد العربية الإسلامية، وأن أبناء هذه البلاد ليسوا شعبا خلق للعبودية أو للتكبير وفقا لرغباته، ويعلن المستوطنون أن الشعب الخاضع للاستعمار هو شعب غير قادر على تحسين أوضاعه أو على تقبل العلم... وليس من شك في أن نيتنا لا تتجه إلى إبادة أهل البلاد ولا القذف بهم ما وراء الصحراء، ولكن ليس ثمة فائدة في الاستماع إلى شكاوهم ولا الاهتمام بتكاثرهم وهو تكاثر يزداد بصورة مضطربة مع فقرهم».

ولقد بلغت عملية الاستيطان ذروتها في عهد الجمهورية الثالثة، حيث صدر قرار 4 مارس 1871 الذي منح سكان الألزاس واللورين مائة ألف هكتار من أخصب الأراضي الجزائرية. ولقد نهبت السلطة الفرنسية خلال فترة (1871-1885) حوالي 5,01739 هكتارا من الأراضي الجزائرية<sup>(3)</sup>. ولقد انتشر الأوروبيون في جميع أنحاء الجزائر وصاروا من ذوي الامتيازات الاقتصادية حيث اشتغلوا بالتجارة الداخلية، واستأثروا بالتجارة الخارجية، كما استولوا على المناصب الإدارية ومارسوا نفس الحقوق السياسية، والتي يتمتع بها الفرنسيون، بفضل وجود ممثلين عنهم في البرلمان الفرنسي، وقد ساعدهم في ذلك وقوف رجال السياسة إلى جانبهم، ومن أهم هؤلاء الرجال اليهودي أودولف كريميو (Crémieux)، والذي عمل على الإدماج الكلي للجزائر بفرنسا فأصدر مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي نص على إعطاء حق المواطنة الفرنسية لكل يهود الجزائر<sup>(4)</sup>، الذين استفادوا منه كثيرا، والغرض من هذه السياسة هو تقسيم الجزائر إلى قسمين باعتبار أن اليهود كانوا عنصرا من عناصر التركيبة الاجتماعية الجزائرية. ولكي تحدث فرنسا الاختلال وعدم التوازن داخل هذا المجتمع، كان

<sup>(1)</sup>-Villacrose (A), Vingt ans en Algérie, Paris: Challamel Ainé, 1875, p176.

<sup>(2)</sup>- بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط2، الجزائر: دار النفائس، 1984، ص ص38، 39.

<sup>(3)</sup>- رمضان بورغدة، الجزائريون والعدالة الفرنسية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 1996-1997، ص57.

<sup>(4)</sup> - Villacrose A, op.cit, p320.

عليها ترجيح كفة عنصر على آخر، فكان اليهود الوسيلة للقضاء على الجزائريين، فهم على الأقل لا يدينون بالدين الإسلامي وثقافتهم بعيدة كل البعد عنه، فاستعملتهم كأداة لزعزعة استقرار المجتمع الجزائري، وأدى ذلك إلى خلق وحدوث صراعات وخلافات بين المسلمين واليهود في عدة مرات، وأهمها على الإطلاق حوادث قسنطينة عام 1934<sup>(1)</sup>.

كما أن كريميو جعل من اليهود أداة فرنسية جديدة في مواجهة وقهر الأهالي المسلمين حيث استحوذوا على الأراضي الجزائرية بالربا، فتضاعفت حملات حجز الأراضي والممتلكات وأصبح اليهود على رأس الإدارات الجمركية والضرائبية.

نستنج من هذا أن فرنسا لم تكن لديها الرغبة في تقوية الأهالي والنهوض بهم، ولتعمل على تطويرهم وتحضيرهم، وتوفير سبل المعيشة لهم، باعتبار أنها جعلت الجزائر جزء لا يتجزأ منها. كما رفضت إقامة حكم ذاتي للجزائر في البلاد يقوي سلطان الأهالي وينتشلهم من حالة البؤس والفقر، فهي أنقلت كاهلهم بالضرائب وميزت بينهم وبين المستوطنين الذين صاروا أصحاب الأرض، بينما صاروا هم مجرد خماسين في أراضيهم. وفتحت مناصب العمل للأوروبيين واليهود وحقرت الأهالي مدعية أنهم أناس جهلاء وبسطاء لا يفقهون إلا الزراعة والحرث.

وتشاء الأقدار أن يضاف إلى طغيان وجبروت الإدارة الفرنسية مجاعة (1867-1968) التي جاءت على الأخضر واليابس وقضت على عدد كبير من الأهالي، وفي الوقت الذي كان يتوجب على فرنسا مساعدة الأهالي وانتشالهم من هذه الكارثة، عملت على إبادتهم. أما القلة القليلة التي استفادت من الملاجئ والمستشفيات فقد وجدت نفسها تستغل من طرف المبشرين المسيحيين.

### خامسا/ الوضع الثقافي:

تشير التقارير الفرنسية الرسمية أن حركة التعليم في الجزائر قبل الاحتلال كانت نشطة ومزدهرة بأطوارها الثلاث: الابتدائي والثانوي والعالى، وأن أغلبية الجزائريين كانوا يحسنون الكتابة والقراءة. فيذكر روزيت سنة 1830: «أن هذا الشعب له من التربية ما قد يفوق الشعب الفرنسي،

(1) - وقعت هذه الحوادث في 3 ماي 1934 بقسنطينة، حيث صارت مواجهات بين اليهود والمسلمين، ورغم أن هذه الحوادث لم تخرج من محيط قسنطينة إلا أن أثارها كانت عميقة، فبعد أن كان يهود الجزائر أصدقاء حميمين للمسلمين، تحولوا إلى أعداء ألداء بعد قانون كريميو الذي رفع من منزلتهم وسواهم بالفرنسيين، ولقد بلغ كره اليهود للمسلمين أقصاه، فمثلا عندما يسأل يهودي يهوديا آخر كيف حالك؟ يجيبه هذا على أحسن ما يرام، محمد يمسح أذيتي وفاطمة تغسل أرض منزلي. انظر:

- Despermet (J), "manifestations", in *l'Afrique Française*, Septembre 1934, p542.



فكانت أغلبية الناس تعرف القراءة والكتابة والحساب». ويقر فرنسي ثاني أن نسبة غير المتعلمين في الجزائر كانت أقل مما كانت عليه في فرنسا في ذلك العهد، والتي كانت تتجاوز 40 %<sup>(1)</sup>.

ومما ساعد على انتشار التعليم في الجزائر، هو عدم وجود عوائق وضعتها السلطة العثمانية ضده، لأنها ركزت جل اهتماماتها على الجانب العسكري، فمعظم المدارس متصلة بالمساجد ويشرف عليها وكلاء الشؤون الدينية، وكانت ميزانية هذه المدارس تعتمد على عوائد الحبوس. كما لعبت الطرق الصوفية دورا هاما في نشر التعليم العربي الإسلامي في ذلك الوقت أهمها على الإطلاق الزاوية الرحمانية التي اهتمت بالتعليم في المدن والأرياف بعد أن تحولت من زاوية إطعام إلى زاوية تعليمية<sup>(2)</sup>.

وكان برنامج التعليم في الجزائر متكاملًا، ففي المرحلة الابتدائية يحفظ الطفل القرآن الكريم أو أجزاء منه، ويتعلم الكتابة والقراءة، ويتقن مبادئ الدين ويحفظ المتون والنصوص الضرورية. أما في الثانوي فيتعلم تفسير القرآن، ويدرس أصول الفقه والتوحيد واللغة العربية وقواعدها. وفي المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الدراسات العليا يواصل دراسة الفقه والتوحيد إلى جانب بعض العلوم كعلم الفلك، والطب، والتاريخ الإسلامي وبعض الفنون كالرسم والزخرفة<sup>(3)</sup>.

إنّ ما سبق ذكره يبيّن أن الجزائريين لم يكونوا كلهم أميين كما ادعى البعض، بل كان فيهم مثقفون وعلماء، ومما ساهم في تكوين هذه الفئة من المثقفين، انتشار المدارس في كل ربوع الجزائر، فمدينة الجزائر العاصمة وحدها كانت تضم أزيد من 100 مدرسة عمومية وخاصة<sup>(4)</sup>، تقدم تعليما عربيا دينيا، بالإضافة إلى بعض المواد العلمية.

في الواقع بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 انقلبت أمور التعليم الإسلامي رأسا على عقب، ذلك أن فرنسا تقطعت منذ اللحظة الأولى لأهمية هذا الجانب في المقاومة. فبعد نجاح غزوها العسكري وجهت الإدارة الفرنسية أنظارها نحو الجانب الفكري والثقافي في المجتمع الجزائري للأهمية

---

(1) - أندري برنيان وأندري نوشي وإيف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: إسطنبولي رايح ومنصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص211.

(2) - الطريقة الرحمانية نسبة إلى محمد بن عبد الرحمن بوقبرين من قرية آيت إسماعيل بضواحي الجزائر. درس في الأزهر ثم انتقل إلى السودان واستقر أخيرا بالجزائر، انظر: المرجع نفسه، ص65.

(3) - عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص205.

(4) - أندري برنيان وأندري نوشي وإيف لاكوست، مرجع سابق، ص211.

الكبيرة التي يحظى بها، والذي يعيق سياسة فرنسا الساعية لإدماج الجزائر، وجعلها جزء لا يتجزأ منها، وخاصة ما يمثله عنصر الإسلام في عرقلتها التصيرية الاندماجية.

عرفت الإدارة الفرنسية أن المراكز العلمية في الجزائر تعتمد أساسا على مداخيل الأوقاف لذلك أصدرت مرسوم 7 ديسمبر 1830 الذي يقضي بمصادرة الأوقاف الإسلامية بنوعيتها الخاص والعام، وجعلها من أملاك الدولة الفرنسية (الدومين)<sup>(1)</sup>. إلى جانب هذا قضت الإدارة الاستعمارية على معظم مراكز الإشعاع الثقافي التي كانت بالجزائر قبل الاحتلال من مساجد ومدارس، وجوامع وزوايا، وحولتها إلى كنائس ومعاهد للثقافة الفرنسية، أو ملاجئ للتبشير المسيحي<sup>(2)</sup>. وبهذا تركت الإدارة الاستعمارية التعليم الإسلامي يحتضر، ولم تهتم به قط. وحتى المخطوطات والوثائق والكتب التي كانت مودعة في المكتبات الجزائرية لم تسلم هي أيضا، حيث أخذ الكثير منها إلى الخارج. ومن أمثلة السلب الثقافي التي قامت به الإدارة الفرنسية ما فعله ضباط الجيش الفرنسيون بمكتبة الأمير عبد القادر قائد المقاومة الجزائرية. حتى قيل «إن الأمير أصابته نوبة من الحزن الشديد وهو يتتبع آثار الطابور الفرنسي مسترشدا بالأوراق المبعثرة في الصحراء التي انتزعها الجنود الفرنسيون من الكتب التي عانى الكثير في جمعها»<sup>(3)</sup>.

وهذا ما يفسر وجود المخطوطات العربية في مكتبات البلديات الفرنسية في معظم مدن فرنسا، وهنا علينا أن نعترف أن هذه الوثائق والمخطوطات قد تم المحافظة عليها من الضياع والانقراض، وإلا لما وجدت لحد الآن في مكتبات فرنسا. لكن هذا لا يبزر العمل الذي قامت به تجاه التراث الثقافي الجزائري؛ لأنه واحد من مخططاتها الهادفة للقضاء على الثقافة العربية وطمس معالمها وآثارها، وبالتالي ترك الشعب الجزائري من دون مخزون ثقافي ولا حضارة ولا تاريخ تمهيدا لإدماجه كلية في المجتمع الفرنسي، ليس هو بالطبع ولكن أرضه.

وما إن حلت سنة 1832 حتى أسست ثلاث مدارس فرنسية في الجزائر العاصمة، وفتحت أبوابها للمسلمين؛ الذين قابلوها بالرفض وعارضوا بشدة ذهاب أطفالهم إليها. وفي محاولة لجلب الأهالي أسست الإدارة الفرنسية مدرسة عربية/ فرنسية، لكنها لاقت نفس النتيجة، فلم يتجاوز عدد

(1) - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، مرجع سابق، ص 161.

(2) - توران إيفون، "المجابهاة الثقافية في الجزائر المستعمرة من عام 1830 حتى عام 1880"، مجلة الأصالة، العدد 6، الجزائر، 1972، ص 135.

(3) - مارسيل أجرينتو، الوطن الجزائري، ترجمة: نوار عبد الله، القاهرة: سلسلة كتب سياسية، العدد 114، 1959، ص 17.

المنتسبين إليها 60 تلميذا، وفي 6 أوت 1850 صدر مرسوم رسمي يقضي بتأسيس التعليم الفرنسي الموجه لتثقيف وتعليم الشباب المسلم<sup>(1)</sup>، وأهم ما جاء فيه «اليوم، الوضع أكثر هدوء بعد انتصارنا العسكري في الجزائر، وعلى فرنسا إكمال مهمتها الحضارية التثقيفية التي التزمت بها تجاه هذا البلد»، وبمقتضى هذا المرسوم، أسست 6 مدارس للذكور و6 للإناث في مدن الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، البليدة، ومستغانم، يدرس فيها إلى جانب التعليم الفرنسي تعليم ديني قرآني واللغة العربية<sup>(2)</sup>. لكن التلميذ لا يتلقى حصيلة معرفية تؤهله إلى أي وظيفة في الحياة، فبعد قضائه عدة سنوات داخل أسوار هذه المدارس، يعود إلى منزله وقد نسي ما قرأه ما عدا بعض المقارنات بين العربية والفرنسية، وبين حياة الفرنسيين وأفكارهم المتقدمة، وحياة الجزائريين وأفكارهم المتخلفة، وهذه هي الغاية التي كان يهدف إليها مؤسسو المدارس العربية/الفرنسية<sup>(3)</sup>.

واعتمدت فرنسا في تعليمها لهؤلاء الشباب على مجموعة من المعلمين الذين لا يعرفون أبسط قواعد اللغة العربية، وهم في غالبيتهم من شيوخ الزوايا الموالين لها، وهم جماعة انحرفوا عن القيم الأصلية للدين الإسلامي وغرقوا في الخرافة، نجحت الإدارة الفرنسية في كسبهم فصاروا أداة في خدمة أهدافها ضد الكيان الجزائري والشخصية القومية في الجزائر<sup>(4)</sup>.

وقد واصلت الإدارة الفرنسية تدخلها في التعليم العربي الإسلامي لإحكام السيطرة عليه فأصدرت مرسوم 30 سبتمبر 1850 الذي نص على إنشاء ثلاث مدارس شرعية لتخريج موظفين يعملون في السلك الديني الإسلامي، كأئمة وقضاة ومفتيين، و مترجمين في المصالح الإدارية المختلفة، وكذلك التدريس في مدارس التعليم الأهلي الملحقة ببعض المساجد<sup>(5)</sup>.

وبهذا يكون خريجي هذه المدارس تحت طوعها ورهن إشارتها، فيطبقون ما تريد، ويعلمون ما ترغب فيه، لكن هذه المدارس أدت إلى نتائج عكسية، فمعظم الطلبة المتخرجين منها واجهوا فيما بعد سياسة الإدارة الفرنسية، ودافعوا عن الهوية العربية الإسلامية.

---

(1)- Marçais Georges, "L'enseignement primaire des musulmans d'Algérie de 1830 à 1946", in Documents Algériens, N°11, Série Politique, p21

(2)- Ibid, p21.

(3)- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص335.

(4)- محمد البشير الإبراهيمي، "أسباب انتشار الإلحاد بين الشباب"، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

الثالث، الجزائر: المطبعة الإسلامية الجزائرية، 1935، ص ص63-64.

(5)- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص370.

ولهذه المدارس وظيفة أخرى وهي منافسة الزوايا المتبقية ونقصد بها تلك التي كانت تقاوم السياسة الاستعمارية وتعمل على نشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية بين الجزائريين والمحافظة عليها. وكانت الدراسة في المدارس الثلاث باللغتين العربية والفرنسية<sup>(1)</sup>.

في 13 فيفري 1883 صدر مرسوم جعل تعليم الجزائريين فرنسيا خالصا في اللغة، والمناهج والتوجيه العام، وقد صنف المرسوم المدارس الأهلية إلى ثلاثة أصناف:

- 1- مدرسة رئيسية يشرف عليها معلم فرنسي.
- 2- مدرسة تحضيرية يتولاها مساعدون أو ممرنون جزائريون.
- 3- مدارس طفولة بين 3 و 8 سنوات من الجنسين تشرف عليها معلمات فرنسيات أو معلمات جزائريات<sup>(2)</sup>.

أما في المرحلة الثانوية، فيقر المرسوم أن اللغة العربية اختيارية وليست إجبارية، ولقد قال فرديناند بيوسن (Ferdinand Buisson) مدير التعليم الابتدائي في وزارة التعليم الرسمي: «لنتقيف الشعب الجزائري لا بد أولا من تعليمه لغتنا»<sup>(3)</sup>.

أمام هذا الوضع، لم تجد الأسر الجزائرية ضالتها إلا في الكتابيب القرآنية والزوايا البعيدة عن عين الإدارة الفرنسية لتعليم أطفالها اللغة العربية والدين الإسلامي<sup>(4)</sup>. لكن هذه المراكز لم تسلم من سياسة فرنسا الهادفة لتحطيم اللغة العربية، حيث صدر مرسوما آخر في 18 أكتوبر 1892 حدد القانون الأساسي المتعلق بالتعليم الموجه للأوربيين والتعليم الخاص بالأهالي، يجعل هذا المرسوم الأوربيين يخضعون لقانون 30 أكتوبر 1886، وهو القانون المطبق بفرنسا، والقائم على مبدأ فصل الدين عن الدولة في التعليم، فهو بالتالي قانون واحد لفرنسيي فرنسا وفرنسيي الجزائر. وبالنسبة للتعليم الأهلي، أقر هذا المرسوم بمنع المدارس القرآنية من استقبال التلاميذ أثناء ساعات الدراسة اليومية للمدارس الفرنسية<sup>(5)</sup>، واشترط أن لا يتعدى عدد التلاميذ في المدرسة الأهلية 15 تلميذا، كما جعل هذا المرسوم المدارس الأهلية القرآنية خاضعة لنظام خاص يقضي بالحصول على رخصة من الحاكم العام، من حيث ممارسة المعلم لنشاطه، ومن حيث فتح المدرسة الخاصة، فهو نظام اختص به

---

(1) - المرجع نفسه، ص 370.

(2) - Marçais (Georges), Op.Cit, p23.

(3) - Ibid, p22.

(4) - سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص 377.

(5) - Colonna Fanny, **Instituteurs algériens 1883-1939**, Alger: O.P.U, 1975, p27.

الأهالي فقط دون غيرهم، كما اشترط توفير شروط الصحة والنظافة، وهذا أمر ضروري ومقبول، ولكن ما يثير الانتباه هو الاشتراط بتدريس القرآن الكريم دون تفسيره، لأن تفسيره سيخل بالأمن، وفي حالة ما إذا لم يحترم هذا الشرط، فإن المرسوم يقضي بالغلاق الدائم أو المؤقت لهذه المدارس<sup>(1)</sup>.

ولقد سنت الإدارة الفرنسية قوانين رادعة وإقصائية حاصرت المدارس وفرضت عليها شروطا قاسية، ومن الأمور التي ساعدت هذه الإدارة مساندة المستوطنين لها، ووقوفهم ضد تعليم الأهالي، واقتراحهم بتعويضه بتعليم آخر يستفيدون منه مباشرة وهو التعليم المهني، ورفضهم لمشاريع جول فيري وجونمير (Jeanmaire) مدير أكاديمية الجزائر<sup>(2)</sup>، الذي أرغم على الاستقالة عام 1908<sup>(3)</sup>. وشهدت الحركة التعليمية في الجزائر بعض الانفتاح في فترة حكم شارل جوناو (1900-1903) و(1907-1911)، حيث سلك هذا الأخير سياسة تقرب من الجزائريين، تمثلت في تشجيعه للخدمات الاجتماعية والدراسات العربية بإنشائه مدرستي الجزائر (1904) وتلمسان (1905)<sup>(4)</sup>.

وحيث استشفت النخبة الجزائرية بعض الفوائد من التعليم الفرنسي، وصارت تطالب به قوبل طلبها بالرفض من طرف الإدارة الاستعمارية التي ادعت أن الجزائريين ليسوا أهلا لهذا التعليم واتهمتهم بالتخلف والجهل.

إن سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، هدفت منذ اللحظة الأولى القضاء على اللغة العربية فأقصتها أولا عن الإدارة، حيث صارت اللغة الفرنسية هي وحدها لغة العمل الرسمي، ما عدا محاكم الأحوال الشخصية الإسلامية، حيث ظلت تستعمل اللغة العربية وكذلك في إدارة مناطق الجنوب الصحراوية الخاضعة للحكم العسكري.

وفي هذا الشأن كتبت النجاح «إن اللغة العربية صارت تتضاءل بالرغم من أهميتها عاما بعد عام، وأضحى الناس يقولون أنها لغة أصبحت عظاما بالية لا يمكن إدراكها بعد أن سلبتها لغات أخرى

(1) - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص53.

(2) - قدم جونمير مشروعا يقضي بتوسيع ونشر التعليم الأهلي بإنشاء مدارس ذات طابع جديد تسمى بالمدارس المساعدة، يتولى التدريس فيها قدماء خريجي المدارس الابتدائية، وذلك بعد تلقيهم دروسا تكميلية للحصول على شهادة الدراسة الابتدائية وبعد تريض يدوم 6 أشهر في المدارس الأساسية. انظر: Marçais Georges, op.cit, p33.

(3) - Agéron Ch-R, op.cit., p68.

(4) - أحمد صاري، "الجمعيات والنوادي الثقافية في الجزائر ودورها في الوعي الوطني الجزائري خلال الفترة (1900-1939)" أعمال المؤتمر الثاني للمنتدى التاريخ المعاصر حول الثقافات والوعي الوطني في العالم العربي المعاصر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، جويلية 1999، ص189-190.

ذلك الجمال الباهر الذي كان قد شغل الألباب وحير العقول»<sup>(1)</sup>. ولم تعترف فرنسا باللغة العربية لغة رسمية في الجزائر إلا سنة 1947 في قانون دستور الجزائر، وقبل هذا الوقت كانت أجنبية<sup>(2)</sup>.

أما بخصوص الصحافة في الجزائر، فالمتفق عليه أن انطلاقها كانت استعمارية عن طريق جريدة المبشر سنة 1847 الصادرة باللغة العربية، ولكن هذه الجريدة لا تكاد تقرأ نظراً لركاكتها، وقد اعتبرتها الإدارة الاستعمارية كصحيفة رسمية ليطلع الجزائريون في صفحاتها على التعاليم والقوانين الصادرة من الولاية العامة<sup>(3)</sup>.

وفي سنة 1881 أصدرت الحكومة الفرنسية قانوناً بشأن حرية الصحافة بفرنسا، نص على «أن كل جريدة أو نشرة دورية يمكن أن تكون موزعة على الجمهور بدون رخصة مسبقة وكفالة مادية»، وقد وسع هذا القانون إلى الجزائر بموجب المادة 69 منه، لكنه طبق على المستوطنين والجراند الفرنسية فقط، أما الأهالي فلم يستفيدوا من هذا القانون<sup>(4)</sup>، ومعظم الصحف الجزائرية الأهلية التي صدرت فيما بعد، خضعت لقوانين استثنائية، ذلك أن الحاكم العام كان بإمكانه حجز أو تعطيل أية جريدة ولو لأسباب واهية<sup>(5)</sup>.

وقد تميّزت الصحف الجزائرية الأهلية دون غيرها، بقصر عمرها وهذا راجع إلى الصعوبات القانونية والعراقيل السياسية التي كانت تعترضها. لأن الإدارة الفرنسية عرفت أن الصحافة من أهم الوسائل لنشر الوعي والحس الوطني فأرادت خنق هذه الجرائد وإسكات صوت الأهالي المستكرين لسياستها، لذلك لم تعمر طويلاً.

ساهم قانون 4 فيفري 1919<sup>(6)</sup> في ظهور جرائد جديدة خلفت تلك التي أغلقتها الإدارة الفرنسية كالمصباح، الإسلام، الراشدي، ذوو الفقار والفرقان... الخ. ومن الجرائد الجديدة جريدة

---

(1) - النجاح، العدد 245، 10 نوفمبر، 1925.

(2) - فاطمة الزهراء قشي، "الصحافة العربية الجزائرية بقسنطينة (1919-1956)"، في الكراسات التونسية، العدد 137-138، مجلد 36، تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1986، ص 88.

(3) - محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية من (1903-1931)، مجلد 1، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978، ص 42.

(4) - المرجع نفسه، ص 43.

(5) - فاطمة الزهراء قشي، مرجع سابق، ص 89.

(6) - في الحقيقة نشطت حركة قومية في أوساط الأهالي في فترة ما بين الحربين، ومن العوامل المساعدة على ذلك احتكاك الأهالي بالفرنسيين في ميادين القتال في أوروبا، ولمسههم للفرق الشاسع فيما بينهم، زيادة على التطور الفكري الذي عم منطقة المشرق العربي. وكحل لإيقاف هذا النشاط الأهلي أصدرت الحكومة الفرنسية قانون 4 فيفري 1919

النجاح لعبد الحفيظ الهاشمي سنة 1919، والإقدام للأمير خالد سنة 1920؛ وهي من أهم الصحف التي عرفها الجزائريون والتي دافعت عن مطالبهم وحقوقهم السياسية، لكن الاستعمار كان لها بالمرصاد، وقضى على وجودها، ماعدا صحيفة النجاح التي كانت تظهر الولاء للسلطات الفرنسية، فظلت قائمة حتى عام 1956.

لكن هذا لم ينقص من عزيمة الأهالي الذين كان لهم مركزا ثقافيا آخر، متمثلا في النوادي والجمعيات الثقافية، التي انتشرت مع مطلع القرن العشرين، مع أن المبادرة الأولى لإنشاء هذه الجمعيات كانت فرنسية. حيث أسست عدة جمعيات في كافة القطر الجزائري من طرف مجموعة من الإداريين والعلماء الفرنسيين، تهتم بالبحوث التاريخية والأثرية، وبخاصة عمليات التنقيب التي ذاعت في أواخر القرن التاسع عشر، ولا يخفى علينا أن مدينة تيمقاد الأثرية اكتشفها عالم آثار فرنسي سنة 1882 بعد أن كانت مدفونة تحت كتلة ضخمة من الرمال، ومن أمثلة هذه الجمعيات الجغرافية والأثرية لولاية وهران التي أسست في 15 أبريل 1878، ومثيلتها في الجزائر وقسنطينة، وتصب اهتماماتها حول البحوث الأثرية والجغرافية والتنقيبية في كافة المناطق الجزائرية، كما كانت من حين لآخر تنشر مقالات خارج المحيط اهتماماتها، ككتابات محمد بن رحال وقوديفري ديموميين وغيرهما<sup>(1)</sup>.

بالإضافة إلى هذا، ظهرت المجلة الإفريقية التي بدأت عملها سنة 1856 وكانت تهتم بالخصوص بالجوانب التاريخية لشمال إفريقيا. هذه المحاولات الفرنسية جعلت الجزائريين يحذون حذوها، فبدأوا بتأسيس الجمعيات والنوادي هدفها التربية والتعليم، وساعدها في ذلك وقوف زملائهم وأصدقائهم الفرنسيين إلى جانبهم، فكانت الجمعية الراشدية بالجزائر العاصمة سنة 1902 التي أسسها فرنسي يدعى سروي (Sarroy) مدير مدرسة أهلية بالجزائر، رفقة أعضاء من الأهالي والفرنسيين من قداماء المدارس العربية الفرنسية، وكان من بينهم محمد بن رحال، عبد الحليم بن سماية، ابن التهامي

---

الذي يمنح الأهالي حقوق سياسية، فنتج عن ذلك منغيرات كثيرة كان من بينها ظهور الصحف الأهلية. انظر: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 215، 216.

(1)- Berkada Saddek, "Un patrimoine culturel, les publication de la société de géographie et d'Archéologie d'Oran (1878-1888)", In Revue Insaniyat, Vo3, N°12, Septembre-Décembre, 2000, p115.

وعبد القادر المجاوي، وقد ألقوا كلهم محاضرات في مختلف الميادين، وكانت باللغتين العربية والفرنسية<sup>(1)</sup>.

كذلك نادي صالح باي بقسنطينة سنة 1907، الذي أسسه السيد أريب (Arripe) نائب رئيس مجلس عمالة قسنطينة، وقد كان شارل جونار الرئيس الشرفي للنادي، الذي يعد ملتقى "الدراسات الأدبية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية"<sup>(2)</sup>.

ثم انتشرت هذه النوادي في كافة أقطار الوطن، وكان لها الدور الكبير في نشر الوعي القومي والثقافي بين الأهالي، ولقد صارت فيما بعد مركز للشبان الجزائريين الذين كتبوا عرائض وقدموا مطالب، ورفعوا شكاوى ومظالم للسلطات الفرنسية.

---

(1) - أحمد صاري ، مرجع سابق، ص190، 191.

(2) - المرجع نفسه، ص191.



المحور الخامس: سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الأهالي الجزائريين خلال الحربين

أولاً/ سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الأهالي الجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى:

قبل الحرب العالمية الأولى كان الفرنسيون يخشون أنه في حالة حرب أوروبية قد يغتتم الجزائريون فرصة مصاعب فرنسا ويعلنون استقلالهم، فتجربة 1871 حين ثار الجزائريون بعد الحرب الفرنسية - الألمانية لم ينسها لا الفرنسيون ولا الجزائريون.

زد على ذلك، تفاقمت الأزمة السياسية في الجزائر مع بداية 1912 وأبرز قادة الحركة الوطنية الجزائرية استيائهم من تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي دون الحصول على حقوقهم السياسية؛ فقررت الحكومة الفرنسية أن تستجيب لبعض مطالب الجزائريين، حيث أصدرت يوم 19 سبتمبر 1912 مرسوماً يسمح للشبان الجزائريين الذين يقومون بأداء الخدمة العسكرية أن يشاركوا في الانتخابات المحلية والحصول على مناصب عمل بعد الانتهاء من أداء الخدمة العسكرية.

كما صدر مرسوم آخر بتاريخ 13 جانفي 1914 ينص على رفع عدد المستشارين العامين (المسلمين) في البلديات من 1/4 إلى 1/3، وأكدت نصوصه مجدداً على السماح للشبان الذين خدموا الجيش الفرنسي أن يصوتوا في الانتخابات المحلية، أي يرتفع العدد من 6 إلى 10 مستشارين عامين في البلديات لكن الحاكم العام في الجزائر آنذاك وهو المسيو ليتو (lutaud) لم يكن في واقع الأمر متحمساً للإصلاحات التي كانت تتادي بها شخصيات فرنسية أمثال وزير المستعمرات "ميسيمي" الذي كان ينادي بالتخفيف من قانون العقوبات وإلغاء الأعمال الشاقة، وإعطاء تمثيل حقيقي للأهالي في المجالس المنتخبة، وتوسيع نطاق التجنس والاستفادة من القوانين الفرنسية.

وبالفعل جدد الحاكم العام قانون الأهالي البغيض لفترة سبع سنوات أخرى كما دعمت الإدارة الفرنسية إجراءً بغيضاً آخر وهي المحاكم الرادعة. وعندما انفجرت الحرب صدرت قوانين اضطهادية أخرى بما في ذلك قانون الطوارئ والرقابة، كما امتنع الحاكم العام من تطبيق فكرة توسيع نطاق الجنسية أو السماح للمسلمين أن يشاركوا في انتخاب رؤساء البلديات أو إرسال من يمثلهم في البرلمان الفرنسي؛ لأنّ الأوروبيين في الجزائر لن يقبلوا بأي شكل من الأشكال منح الجنسية الفرنسية للمسلمين أو إعطائهم حق التصويت في انتخابات المجالس المحلية، فاعتقادهم أنّ في ذلك نهاية لتواجدهم في الجزائر وانتقال السلطة إلى الأغلبية الذين هم المسلمون الجزائريون.

بالإضافة إلى ذلك وجدت الإدارة الفرنسية في الجزائر في جماعة بني وي وي حلاً منطقياً وفعالاً للوقوف أمام طموحات ومطالب الجزائريين وعونا لها في الجزائر، خصوصاً وأنها كانت تواجه

جبهة خارجية وهي ألمانيا. وقد أعلن بنو وي وي ولاءهم المطلق لفرنسا وطلبوا من الأهالي القيام بالمثل وهكذا نشرت كل وسائل الإعلام الفرنسية عددا ضخما من البرقيات والرسائل والتصريحات والتقارير عن اجتماعات دارت مع الفرنسيين حضرتها الجمعيات الدينية والقياد والمرابطون والأعيان والممثلون في المجالس المحلية وكان هؤلاء جميعا بناء على وسائل الإعلام الفرنسية قد دعوا الأهالي الجزائريين إلى أن يؤكدوا ولاءهم لفرنسا وأن يأتوا للدفاع عنها وبناء على التقارير الفرنسية فإنّ الجزائريين لم يعبروا عن ولائهم فقط لفرنسا؛ بل أعلنوا أيضا استعدادهم للحرب ضد ألمانيا والدولة العثمانية.

لم تتوقف حملة الولاء لفرنسا مع الأسابيع الأولى للحرب، فعندما أصدر شيخ الإسلام في إسطنبول في أكتوبر من نفس العام (1914) فتوى إلى كل المسلمين لكي يحاربوا مع الدولة العثمانية قالت الدعاية الفرنسية أنّ الجزائريين قد عبروا عن سخطهم من هذا العمل، وقالت أيضا أنّهم قد استنكروا موقف ألمانيا مغتالة النساء والأطفال والشيوخ ومحطمة الآثار والمدن وقالت أنّ الجزائريين قد أكدوا أنّهم يرون في انتصار الحلفاء انتصارا للحضارة والعدالة.

ونتيجة لعدم الاستقرار المستمر، أصدرت فرنسا قرارا في 23 أكتوبر 1915 استرجعت به قانون 19 ماي 1897 الذي كان قد منح للإداريين الفرنسيين في البلديات المختلطة سلطات استبدادية أخرى لكي يعالجوا بفاعلية وسرعة أي وضع قد ينجم، أما بخصوص الجزائريين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة؛ فإنّ قرار 1915 قد قوى سلطة الشرطة في الإشراف المباشر عليهم وقد برروا ذلك بالجرائم الجماعية.

وابتداء من سنة 1916 بدأت فرنسا تغيير سياستها بعد أن أصبحت تعاني من أزمة اليد العاملة والجنود الذين يدافعون عن علمها وبقائها كدولة ذات سيادة، فصدر مرسوم بتاريخ 7 سبتمبر 1916 ينص على تجنيد جميع الجزائريين الذين ولدوا بعد عام 1890 وعدم السماح لأي شخص أن يحصل على أي إعفاء. وبعد أسبوع من ذلك صدر مرسوم آخر يقضي بتزويد فرنسا ب: 17500 عامل جزائري، ثم ارتفع العدد إلى 78000 عامل. إلا أن المشكل هنا أنّ معظم الجزائريين قد رفضوا أن يجندوا وأن يخدموا دولة ترفض أن تتصفهم وتمنحهم حق التمثيل السياسي. ففي خريف 1916 وقعت مناوشات ومصادمات بين الجزائريين وبين المسؤولين الفرنسيين في نواحي بسكرة، خنشلة وباتنة، وقامت الإدارة الفرنسية بإرسال وحدات من جيشها إلى هذه المناطق لتأديب المتمردين وأخذهم بالقوة للانخراط في الجيش الفرنسي. وفي 02 فيفري 1917 بلغت الأزمة أوجها حيث تمكن المقاومون

الجزائريون الراضون للعمل في الجيش الفرنسي من اغتيال حاكم باتنة ورئيس الدائرة وكانت نتيجة ذلك محاكمة 825 معارض جزائري وإصدار عقوبات قاسية ضد 8056 وحكم عليهم لمدة 715 سنة في المجموع. كما قامت السلطات الفرنسية بتقديم 165 شخص في محكمة عسكرية (مجلس حرب) في قسنطينة و45 آخرين في محكمة عسكرية (مجلس حرب) في ولاية باتنة، وانتمت السلطات الفرنسية من 62347 شخص حيث فرضت عليهم غرامات مالية لا تقل عن 706656 فرنك. في الأخير تمكنت فرنسا من اجتياز محنة الحرب العالمية الأولى بعد أن جندت 82751 جزائري في إطار الخدمة العسكرية وانخرط 87519 جزائري آخر في الجيش بصفة دائمة، كما جلبت 78000 عامل جزائري إلى العمل في المصانع الفرنسية وذلك لتعويض العمال الفرنسيين الذين التحقوا بالجيش. وحسب الإحصاءات الرسمية الفرنسية فقد خسرت الجزائر في هذه الحرب ما لا يقل عن 25711 قتيلًا من المسلمين و72035 جريحًا أي 14.5% من القوات الجزائرية التي جندت للدفاع عن فرنسا وهذه النسبة قريبة جدًا من نسبة الفرنسيين الذين ماتوا في الحرب العالمية والتي هي 16.5%.

#### ثانيا/ إصلاحات 1919 وحق التمثيل النيابي للأهالي الجزائريين:

لقد أعطت الحرب العالمية الأولى فرصة سانحة للعمال المهاجرين والجنود الجزائريين لكي يلتقوا بأبناء فرنسا الحقيقيين ويعملون معهم جنبًا إلى جنب في مصانع الذخيرة والمعامل الحربية التي أنشأتها الدولة الفرنسية لمدّ الجيش الفرنسي بكل ما يحتاجه من مؤونة وعتاد. وان لهذا الاختلاط أثره الكبير في نفوس الأهالي الجزائريين الذين اكتشفوا أنّ الفرنسيين في أوروبا يختلفون عن الأوروبيين المقيمين بالجزائر. فلما عاد الأهالي الجزائريون إلى الجزائر بعدما وضعت الحرب أوزارها، لاحظوا أنّ نظرة الأوروبيين لهم لم تتغير، فرغم أنّهم دافعوا عن سيادة فرنسا وكرامتها، إلا أنّ سوء المعاملة وعدم الاحترام المعهودة من الأوروبيين ظلت على حالها، لكن الأهالي اقتنعوا بضرورة نيل حقوقهم المشروعة المدنية والسياسية خاصة وأنّهم أدركوا الفروقات بينهم وبين الأوروبيين من جهة وبينهم وبين الفرنسيين في فرنسا من جهة ثانية.

وكخطوة لتفادي استئناف حركات التمرد من طرف الأهالي، أسرعت الإدارة الفرنسية لترضية الأهالي الجزائريين، وبعد مشاورات طويلة بين الحاكم العام في الجزائر وبين جورج كليمانصو رئيس الحكومة الفرنسية، بادرت الحكومة الفرنسية يوم 6 فيفري 1919 باتخاذ قرارات سياسية لترضية

الأهالي الجزائريين الذين كانوا ينادون بإصلاحات من جهة، ولتعبير لهم من جهة أخرى، عن اعترافها بالدور الهام الذي لعبه الأهالي الجزائريون في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني. كانت النقاط التي ركزت عليها إصلاحات 1919 متنوعة، حيث أعلنت الحكومة الفرنسية عن إصلاحات عسكرية؛ كانت بدايتها بقانون فيفري-مارس<sup>1</sup> 1918 والذي ينص على أحقية الجزائري المسلم في كافة الرتب العسكرية والتعويضات على غرار الفرنسي، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى إدارية أهمها على الإطلاق إعادة العمل بنظام الجماعة في البلديات الكاملة الصلاحيات وهذا حسب قانون 1 أوت 1918<sup>2</sup>، والجماعة هي نظام أهلي كان ساري المفعول قبل الاحتلال الفرنسي، يضاف إلى ذلك؛ إصلاحات متعلقة بالتمثيل النيابي للأهالي الجزائريين في المجالس الانتخابية، وهي من أهم البنود التي جاءت في إصلاحات فيفري 1919.

قرر جورج كليمانصو رئيس الحكومة الفرنسية في عام 1919، منح التصويت في الانتخابات المحلية لحوالي 421000 مسلم جزائري<sup>3</sup> وإعطائهم الامتيازات التي يتمتع بها كل شخص يحمل الجنسية الفرنسية. وحسب القانون الذي أمضاه كليمانصو يوم 6 فيفري 1919، فإنه يحق لبعض الأهالي الجزائريين أن يشاركوا في الانتخابات المحلية لاختيار من يمثلهم من المسلمين (وليس انتخاب أي مترشح لأن الأوروبيين لا يقبلوا بالمساواة مع المسلمين ولا يسمحوا لهم بالمشاركة حتى في انتخاب رؤساء البلديات). وحسب النصوص القانونية للإصلاحات السياسية الصادرة في عام 1919، فإنه لا يسمح لأي أهلي أن يحصل على حق التصويت في الانتخابات المحلية إلا إذا توفرت فيه الشروط الآتية<sup>4</sup>:

- 1- ألا يقل سن أي مصوت على 25 سنة.
- 2- أن يكون أعزب أو متزوج من امرأة واحدة.
- 3- ألا يكون قد ارتكب مخالفة أو قام بعمل معادي لفرنسا.
- 4- أن يكون مقيما في مكان واحد لسنتين متتاليتين.
- 5- أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي.
- 6- أن يأتي بشهادة حسن السلوك.

<sup>1</sup>- Ageron (Ch-R), op.cit, T2, p1211.

<sup>2</sup> - Idem.

<sup>3</sup> - Ibid, p1218.

<sup>4</sup> - Idem.

- 7- أن يعرف القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.
- 8- أن يملك أرضا أو عمارة أو مسجل بأنه يدفع الضرائب.
- 9- إذا كان الشخص عنده منحة التقاعد.
- 10- إذا كان عنده وسام شرف فرنسي.
- 11- إذا كان ابنا لوالد يحمل الجنسية الفرنسية.
- 12- إذا كان حاملا للشهادة الأهلية أو دبلوما أعلى.

أ. ماذا تعني هذه الشروط التعجيزية؟ إنَّها عبارة عن حواجز وضعت بقصد منع الجزائريين من المشاركة في التصويت على المترشحين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية من المواطنين وهم المسلمين. فمثلا، طلب شهادة حسن السيرة والسلوك يعني حرمان الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين تعرضوا للعقاب في إطار قانون الإنديجينا الذي عانى منه كل أهلي عاش في الفترة ما بين 1896 إلى غاية 1944. ثم إنَّ السلطات المحلية التي هي المكلفة بإعطاء شهادة حسن السيرة والسلوك هي التي لا تريد المسلمين أن يتجنسوا أو يحصلوا على حق التصويت في الانتخابات المحلية. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن تحديد مكان الإقامة بسنتين متتاليتين، حيث أنَّ هذا أنَّه لا يسمح لمعظم الشباب المتنقل والذي يذهب في مواسم حصد القمح والشعير إلى مناطق الشغل أن يصوت في الانتخابات المحلية.

نستخلص مما تقدم، أنَّ القلَّة القليلة التي يسمح لها بالتصويت هي تلك المجموعة الصغيرة من الأهالي الذين خدموا في الجيش الفرنسي أو حصلوا على أوسمة مقابل تقديم خدمات جليلة للإدارة الفرنسية، أو الذين يملكون أرضا وأمولا ويدينون بالولاء للإدارة الفرنسية. فهؤلاء لا يمكنهم خلق مشاكل للأوروبيين في الجزائر والإدارة الفرنسية متأكدة من ولائهم لفرنسا، وبالتالي تسلمهم شهادات حسن السيرة والسلوك وتقربهم منها ما داموا قد أعلنوا الولاء الصريح لها.

ب. وبالنسبة للتمثيل في المجالس البلدية فلم يتغير الوضع حيث بقي قانون 13 جانفي 1914 ساري المفعول. وحسب القانون المشار إليه آنفا، فالمسلمون ينتخبون ثلث 1/3 المترشحين في البلديات والثلثين 2/3 للأوروبيين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - Ageron Ch-R, op.cit, T2, p1218.

ج. وفيما يخص التمثيل في المجالس العامة، فقد ارتفعت نسبة التمثيل الجزائري من 20 % إلى 33 % أي ارتفع عدد الممثلين المسلمين من 18 في عام 1914 إلى 29 في عام 1919<sup>1</sup>. أما الأوروبيون فقد احتفظوا بعددهم الكبير وهو 87.

د. أما تمثيل المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي بباريس على غرار الأوروبيين، فقد أهملته إصلاحات الإدارة الفرنسية تماما ولم تشر إليه مطلقا. والتمثيل النيابي هو الذي سوف يوحد كلمة الأهالي على اختلاف توجهاتهم فيما بعد.

### ثالثا/ تجربة الانتخابات بعد إصلاحات فيفري 1919:

من أهم نتائج إصلاح سنة 1919 انقسام جماعة النخبة، وسبب ذلك هو الاندماج؛ أي الخلاف حول ما إذا كان يجب المناداة بضم الجزائر إلى فرنسا، أو الاحتفاظ بكيانها منفصلا، ولكن يجب أن نوضح أن الرأي الأخير لم يكن يعني فصل الجزائر عن فرنسا، وإنما كان يتعلق بمسألة التعجيل بالاندماج كوسيلة للمساواة مع الفرنسيين، أو بوجوب الإصرار على المساواة معهم ولكن داخل الأحوال الشخصية للأهالي المسلمين.

وبالفعل فقد برز هذا الانقسام في ديسمبر 1919 أثناء الانتخابات البلدية. فقد برز على الساحة السياسية تياران شكلا حزبين مستقلين رغم الفكرة الشائعة بأن الأحزاب السياسية الجزائرية باستثناء النجم لم تظهر إلا خلال الثلاثينيات، غير أن الأوروبيين لاحظوا بروز تيارات حزبية منذ 1919. وهذين الحزبين هما: تيار ابن التهامي وقد أطلق عليه الأوروبيين وعلى رأسهم أغستين برنار اسم الحزب الليبيرالي صاحب الاتجاه الاندماجي، وتيار الأمير خالد وعرف بالحزب الوطني المنادي بالمساواة دون التخلي عن الأحوال الشخصية.

وكان الأمير خالد قد قدم استقالته من الجيش الفرنسي في نوفمبر من نفس العام وقرر خوض غمار السياسة بالدخول في الانتخابات البلدية -وهي من الإيجابيات التي حملها قانون 1919 للأهالي- رفقة الدكتور موسى. وقد تحصل هذا الأخير على 940 صوت والأمير خالد على 925 لكنهما نجحا ضد القائمة المعارضة لهم، والتي يترأسها الاندماجي الدكتور ابن التهامي، فكان هذا أول فوز لكثلة المسلمين المحافظين على أتباع الإدارة الفرنسية من ذوي الميول التجنيسية، الذي اتهموا خالد بالتمرد على الإدارة الفرنسية، وأنه إنسان تتحكم فيه ميوله الطرقية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -Ibid, p1219.

<sup>2</sup> - ناهد الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، القاهرة: شركة الجلال للطباعة والنشر، 2001، ص 83.

ولم يسلم زملاؤه من هذه الاتهامات، ومن بينهم محمد بن رحال الذي اتهم من طرف النواب الأوروبيين أنه من المؤيدين لفكرة الجامعة الإسلامية، لأنهم لمسوا من خلال تدخلاته ارتباطه بالقيم والأسس الدينية. وقد نكر هذا، لكنه رغم ذلك اعترف بأنها ستظهر لا محالة قائلاً: «الوطنية والجامعة الإسلامية لم أعرفهما في الجزائر، ولكن يمكن معرفتهما في يوم ما». ورغم هذه المعارضة فإن النجاح الذي حققه الأمير خالد شجع الكثير من المسلمين المساندين له للترشح في انتخابات المجالس العامة والمالية ومنهم ابن رحال، ففي انتخابات جوان 1920 وبالرغم من المعارضة الشديدة من الإدارة الفرنسية. دخل الأمير خالد متصدراً قائمة زملائه محمد بن رحال الدكتور موسى، بن عبودة وقائد حمود، وتمكن من الفوز نائباً مالياً ثم مستشاراً عاماً، وتم انتخابه بأكثرية ساحقة ضد مرشحي الإدارة الفرنسية، حيث حصل على 7000 صوت مقابل 2500 صوت نالها محي الدين زروق، الذي كان أميناً عاماً للاتحاد الفرنسي الجزائري منذ سنة 1914، ومستشاراً عاماً بأكثرية 2505 صوت مقابل 256 صوت أحرزها الدكتور تامزالي، وهكذا دعم خالد زملائه المذكورين أعلاه، وضمن كل واحد منهم مقعداً في المجلس العام واللجان المالية<sup>1</sup>.

على أية حال، فبعد أن كان الأمير خالد وزملاؤه يعبرون عن مواقفهم ومطالبهم في صفحات هذه الجريدة، وكانت أغلب إمضاءاتهم مستعارة، صار لهم الحق في إبداء آرائهم صراحة داخل المجلس العام والنيابات المالية، وهذا ما أثار حقد واستنكار الأوروبيين الذين لاحظوا أن وجود مثل هؤلاء النواب المسلمين داخل المجالس يهدد مصالحهم، فضغطوا على الحكومة والبرلمان للرجوع عن موقفهما وضرورة إعادة العمل بقانون الأنديجينا، وقد برز موقف الأوروبيين المعارض في مؤتمر رؤساء البلديات في ماي 1920 برئاسة "أبو"، الذي رفض منح حق الانتخاب للأهالي المصادق عليه من طرف البرلمان، وتعهد هو وزملائه بالتمرد على هذه القوانين، حتى قال أحدهم وهو رئيس لجنة الكولون في اللجان المالية «إذا منحت فرنسا حق الانتخاب للأهالي فإن ذلك سيكون خطأ كبيراً، لأن الانتخاب يتعارض مع حالة الأهالي الاجتماعية». وفي نفس الصدد قال البروفيسور رنارد لافرنى: «إنّ وضعية الأهالي مشابهة لحالة إنسان العصر النحاسي إن لم نقل العصر الحجري فكيف نمنحه إذن هذا الحق-الانتخاب-».

<sup>1</sup> - صالح فركوس، مختصر تاريخ الجزائر (من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال)، الجزائر: دار الفجر للطباعة والنشر، 403.

لكن النواب الأهالي لم يبقوا مكتوفي الأيدي ففي اجتماع للقسم العربي في اللجان المالية ليوم 1 جوان 1920، قدم محمد بن رحال رفقة زميله قايد حمود زملاء الأمير خالد مذكرة احتجاج على اقتراحات رؤساء البلديات، بيّنا خلالها رفض الأهالي لما أعلنه رؤساء البلديات الذين عارضوا الأهالي بصفة عامة وقرارات الحاكم العام جونا بصفة خاصة، ومما جاء في هذه المذكرة: «اللجنة المالية الأهلية تعارض القرارات المعلنة من طرف مؤتمر رؤساء البلديات الذي يشتهه في إخلاصهم ووفائهم وقد تحقق الأهالي من ذلك كونهم عنصرا لإخلال الأمن والاضطراب في المستعمرة ... وتطالب اللجنة باعتبار اقتراحات مؤتمر رؤساء البلديات ملغاة وبخاصة تلك التي تنتظر مراجعة قانون 4 فيفري 1919، القانون الذي كرس القيادة المتألقة والوطنية الأكيدة للسكان المسلمين». وطالب محمد بن رحال بالإبقاء والمحافظة على الإصلاحات الخاصة بالأهالي وتوسيعها وتأمين بصفة نهائية تمثيل صحيح لمصالح الأهالي داخل مجالس الشورى الجزائرية والميتروبوليتانية، وقد لقي اقتراح ابن رحال وزميله قايد حمود الموافقة بالإجماع من طرف اللجنتين العربية والقبائلية<sup>1</sup>.

ولقد تبع احتجاج ابن رحال والقايد حمود اجتماع لمحربي جريدة "الإقدام"، وقرروا إرسال وفد إلى الحكومة الفرنسية بباريس، ضم ابن رحال والأمير خالد والدكتور موسى والقايد حمود وأحمد بلول. وصل الوفد يوم 29 جويلية 1920، حيث قابل رئيس الحكومة وأخبره بمعارضة الأهالي لقرارات مستشاري البلديات التي تقضي بإعادة العمل بقانون الأنديجينا، وتشديد الرقابة على الأهالي لكن مساعي ابن رحال وزملائه فشلت، وهذا بسبب الوفد الأهلي الآخر الذي أرسلته الحكومة العامة إلى باريس بإيعاز من نواب البلديات الفرنسيين، وضم الوفد محي الدين زروق، والدكتور ابن التهامي قائد صياح سي حني للمطالبة بإقامة النظام الخاص بالمسلمين (قانون الأنديجينا) وكان له ذلك. فعشية وصول ابن رحال والأمير خالد إلى باريس تمت المصادقة على قانون 30 جويلية 1920، الذي يعيد العمل بقانون الأنديجينا لسنتين أخريين<sup>2</sup>.

وقد حاول ابن رحال والأمير خالد ومعهما الدكتور موسى قبل ذهابهم إلى باريس؛ تنظيم مؤتمر موسع للنواب المسلمين لمواجهة مؤتمر رؤساء البلديات، لكنهم فشلوا في تحقيق ذلك هذا بسبب الشقاق والتفرقة التي سادت بين النواب الجزائريين الذين تجزؤا إلى قسمين، واحد إلى جانب خالد والقسم الآخر يمثل ابن التهامي، وهو واحد ممن ساهموا في إرجاع العمل بقانون الأنديجينا.

1 - فرحات عباس، ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص138.

2 - عمار قليل، مرجع سابق، ص105.



وبعد عودة خالد من باريس قدم استقالته من أعماله رفقة مستشاري البلديات المسلمين يوم 9 أكتوبر 1920، احتجاجا على الوضع الذي آل إليه الأهالي بعد قانون 4 أوت 1920 المصادق عليه من طرف مجلس الشيوخ بعد تقرير قدمه المستشار "كوتولي" والذي هدف إلى إعادة العمل بالقوانين الاستثنائية. صادق المجلس الوطني الفرنسي يوم 20 ديسمبر 1922 على مشروع قرار يرمي إلى إعادة العمل بقانون الأنديجينا لمدة 5 سنوات أخرى<sup>1</sup>.

أمام هذه الانقسامات التي وقع فيها النواب المسلمون، والتي لا تخدم القضية التي جمعهم تدخل محمد بن رحال يوم 19 جوان 1920 في خطاب له وجهه للقسم الأهلي باللجان المالية في محاولة للمصالحة بين هؤلاء النواب، دعاهم للاتحاد عوضا من الفرقة، وإلى وجوب توحيد جهودهم لمصلحة القضية الإسلامية قائلا: «واجبنا نحن الجزائريون هو تنظيم صفوفنا بمختلف أعراقنا ومذاهبنا، وتوحيد قوانا والعمل على انسجام مصالحنا، وأن نؤسس في الجزائر ليس هدنة مقدسة، لكن شيئا أكثر ثباتا وإيجابية، هو السلم المقدس "السلم الجزائري"».

#### رابعاً/ اتحادية الجزائر للمنتخبين الأهالي:

عرفنا سابقا أنّ تجربة الانتخابات في الجزائر سنة 1919، ولدت تيارين كان لهما نفس المنطلق لكنهما اختلفا في أوجه النظر؛ وهما التيار الليبرالي الاندماجي بزعامة ابن التهامي، والتيار الوطني الذي يرأسه الأمير خالد حسب تصنيف الفرنسيين لهما. هذا المنطلق هو السعي لتحقيق المساواة مع الفرنسيين وبالتالي تحقيق مطمح الإدارة الفرنسية في نجاح سياستها الاندماجية، لكن هذه الأخيرة لم تحرك ساكنا أمام مطالب النخبة الجزائرية في تحقيق المساواة مع الفرنسيين إلا بعد نهاية الحرب العالمية نجدها تضع وتصدر إصلاحات حققت بعض الرقي والامتياز للأهالي الجزائريين كمقابل لمشاركتهم في الحرب، وأوجدت إصلاحات 1919، وكان من أهم بنودها حق الأهالي في دخول معترك الانتخابات في المجالس المحلية.

فرغم أنّ تيار الأمير خالد كان يدعو بدوره للاندماج، لكنه لم يلق الدعم والعون من الإدارة الفرنسية لأنه تشبث بالقيم العربية الإسلامية ورفض التخلي على الأحوال الشخصية التي محيت من أجندة التيار الآخر بزعامة ابن التهامي. بدليل أنّها لم تحقق مطالب وأهداف الأمير خالد الذي دعا إلى التعايش الفرنسي الإسلامي وهذا يبرز بجلاء تبنيه الفكر الاندماجي، مما جعله يستقيل من المجالس النيابية ويبعد فيما بعد عن البلاد. وقررت إليها التيار المعارض للأمير خالد وهو تيار ابن

<sup>1</sup> - صالح فركوس، مرجع سابق، ص 404.

التهامي الذي كان يعوّل كثيرا لتحقيق مطالبه على حسن نوايا الحكومة الفرنسية، فلا يخفى علينا أنّ هذا التيار كان يؤمن كل الإيمان بخطط واستراتيجيات الإدارة الفرنسية، وإن كان عكس ذلك، فكيف إذن يساهم في إعادة العمل بقانون الإنديجينا لخمس سنوات أخرى وفق مرسوم 20 ديسمبر 1922؟<sup>1</sup>.

ولذلك لا نتفاجأ إذا علمنا بأنّ تيار ابن التهامي ساهم في تأسيس حركة سياسية ما هي في الحقيقة إلا صنيع سياسة الاندماج الفرنسية؛ ولم ترق إلى حزب وطني ذي ميول استقلالية. فبعد استغلالها الدائم لشيوخ الزوايا والطرق الصوفية الذين ساهموا في نجاح عدد من مخططاتها، وجهت الإدارة الفرنسية أنظارها إلى فرقة أخرى مشهورة بثقافتها الفرنسية ومعظم أعضائها من أبناء عائلات برجوازية تحض باحترام الأهالي.

هذه الحركة هي اتحادية الجزائر للمنتخبين الأهالي؛ تأسست هذه الاتحادية أثناء مؤتمر عقد بالجزائر في 11 سبتمبر 1927 برئاسة الدكتور ابن التهامي، وكانت تضم قسما من الشباب الجزائري من أمثال فرحات عباس والدكتور ابن جلول الذي تولى رئاسة الاتحادية فيما بعد. وكان هؤلاء الشباب-وجلهم من المنتخبين في المجالس المختلفة- ينتسبون إلى الأمير خالد، لكنهم لم يكونوا يشاطرون مطالبه كلها. وكان أكثرهم متعلمين بالفرنسية ومدمجين جزئيا، يمثلون فئة مثقفة الجديدة لم تكن تطعن في شرعية الإدارة الفرنسية، لكنها مع ذلك رفضت صفة الأهالي، وقد اختار هؤلاء النواب الدفاع عن قضية مواطنيهم، لكن ضمن إطار غير مناسب وبوسائل غير فعالة ومع ذلك كان نشاطهم إيجابيا، حتى لو كانت مواقفهم غير مطابقة لما يقتضيه الحل الحقيقي للمسألة الأهلية. فقد ساهموا بنشاطهم هذا في إيقاظ اهتمام الجزائري المسلم بالسياسة وانتشار الوعي شيئا فشيئا وسط المثقفين بالفرنسية، وتشجيع بقية الأهالي للتعبير عن آرائهم. وفي الوقت نفسه هؤلاء النواب (المنتخبون) وعلى سبيل المثال فرحات عباس، كانوا يتبرعون من صفة الوطنيين ذاتها. وبالتالي يعملون على بقاء السيطرة الفرنسية وعلى استمرارية عملية إقصاء الأهالي من الحقوق المدنية والسياسية التي كانت عنوان برنامجهم الحزبي، وربما المبرر الوحيد الذي يشفع لهم ويجعلهم من القادة السياسيين الذي ساهموا في الحركة الوطنية؛ هو أنّهم كانوا يمثلون فئة من الأهالي لم تكن ترى في نشاطهم سوى حمايتها من تجاوزات الإدارة الفرنسية والمطالبة بالمساواة في الحقوق دون التفكير الجدي في التخلي عن الأحوال الشخصية. لقد كان هؤلاء المنتخبون قبل كل شيء ضحايا الوضع الاستعماري، في

<sup>1</sup> - عمار أرقان، الجهاد الأفضل، الجزائر: دار القصة، 2005، ص 89.

مرحلة حرجة تخطى الفرد الجزائري فيها عن الفكر الثوري والتجأ إلى نظام المائدة المستديرة (مقاومة الحوار). ومطالب هؤلاء المنتخبين (قادة الاتحادية) ثمة تلك الوضعية الحرجة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي.
- المساواة في الأجور والتعويضات بالنسبة للعمال المهاجرين.
- إلغاء قانون الأهالي.
- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية بالجزائر.
- إعادة تنظيم الهيئات الانتخابية في البلديات المختلطة المشكلة بموجب قانون 1910، والخاصة بانتخابات المجالس العامة واللجان المالية.

جل هذه المطالب تصب في قالب الاندماج وترمي إلى إلحاق الجزائريين بالمجتمع الفرنسي. ولعل ما يؤكد ذلك ما جاء على لسان فرحات عباس في كتابه الشباب الجزائري، حيث يقول: « الجزائر أرض فرنسية، ونحن فرنسيون يحكمنا قانون الأحوال الشخصية الإسلامي. وليس في القرآن ما يحرم على الجزائري أن يكون فرنسي الجنسية قوي السواعد، حاد الذكاء، طاهر القلب، واعيا بالتضامن الوطني، لا شيء يمنع ذلك غير الاستعمار » ، لقد انفصل المنتخبون وأغلبية النخبة المتطورة المتعلمة بالفرنسية عن حقائق بلدهم التاريخية وعن الطموحات العميقة للأهالي الجزائريين. لقد انجر هؤلاء إلى تيار الاندماج الدافق رغم رفض الحكومات الفرنسية المتكرر لمطالبهم المتواضعة.

### المحور السادس: ظهور وتطور التنظيمات والأحزاب الوطنية

#### أولا/ نجم شمال إفريقيا:

قدمنا فيما سبق دراسة لسياسة الإدارة الفرنسية في الجزائر منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى وحتى سنة 1927، وعرفنا أن الإدارة الفرنسية ظلت على موقفها السابق وسلطت على الأهالي الجزائريين عقوبات جديدة وعلى رأسها إعادة العمل بقانون الإنديجينا وفقا لمرسوم 1922. ونتيجة لذلك كانت النخبة الجزائرية المثقفة باختلاف تياراتها إما تمارس سياستها داخل الجزائر وفق حدود رسمتها الإدارة الفرنسية وإما تبحث لها عن مقر بعيد عن أعين الإدارة الفرنسية المسلطة حولها في الجزائر. والغريب أن من فضل الهجرة من تلك النخبة وجد في باريس مقرا ملائما لتحقيق أهدافه ولممارسة السياسة بكل حرية؟! وكانت أغلبية المهاجرين من المجندين المسرحين بالإضافة إلى أعداد

<sup>1</sup> - ناهد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 151.

أخرى من الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا منذ زمن طويل قصد البحث عن عمل، والذي حفز هذه النخبة وكان دعما أساسيا لها الأحزاب اليسارية الفرنسية، وقد كان نجم شمالا إفريقيا وليد هذه الجهود الأهلية في فرنسا.

يجمع المؤرخون على أن جمعية نجم شمال إفريقيا قد تأسست في أوساط الهجرة الجزائرية بفرنسا، وهذا بعد الرسكلة المتعددة الاطراف في فترة ما بين (1924-1926)<sup>1</sup>، ويحدد شارل أندري جوليان تاريخ ميلاده في مارس 1926م<sup>2</sup>، والسؤال المطروح: ما هي ملابسات هذا الحدث؟ يشير بانون آكلي في مذكراته أنه في سنة 1924م زار الأمير خالد باريس، وألقى فيها محاضرتين، الأولى كانت بقاعة المهندسين "نهج بلانش الناحية التاسعة"، والثانية بمركز النقابة "شارع بلا نكي الناحية الثالثة عشر"، وبعد ما افتتح خطابه بالعربية بالشكر للحاضرين وللحزب الشيوعي الفرنسي الذي أعانه على هذا الاجتماع، اعتذر بعدها وتكلم بالفرنسية<sup>3</sup>.

لقد بعثت فكرة الأمير خالد بالإعلان عن جمعية غير مصرح بها في مارس 1926م بعنوان "نجم شمال إفريقيا"<sup>4</sup>، عقدت أول اجتماع لها في 15 ماي 1926م في مقر الكونفيدريالية العامة للعمال، ثم انعقد ثاني اجتماع لها في 20 جوان 1926م<sup>5</sup>، وأسندت رئاسة الحزب إلى حاج علي عبد القادر، الذي كان شخصية في الحركة العمالية، والذي تجنس بالجنسية الفرنسية منذ 1911م<sup>6</sup>، وقد بدأ حياته السياسية بالانتساب إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي، كما ناضل في صفوف الفرع الفرنسي للأمية العمالية<sup>7</sup>، انخرط في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي بعد مؤتمر تور، وكان ينتمي منذ

---

<sup>1</sup> محمد قنانش وقداش محفوظ، نجم شمال إفريقيا (1926-1937م) وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 40.

<sup>2</sup> أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر - من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة -، الجزائر: دار القصبية للنشر والتوزيع، 2003، ص 63.

<sup>3</sup> محمد قنانش، قداش محفوظ، مرجع سابق، ص 77.

<sup>4</sup> عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين (1919-1939م)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974م، ص 59.

<sup>5</sup> عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1955م)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، 1983، ص 225.

<sup>6</sup> أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري "جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه الاجتماعي والسياسي"، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 116.

<sup>7</sup> محمد حربي، الثورة الجزائرية "سنوات المخاض"، ترجمة: نجيب عباد وصالح المثولي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994، ص 176.

1920م إلى إتحاد المستعمرات مع هوشي منه، وقد ساهم في تحرير جريدة الباريا (Baria)، وانضم إلى الكونفدرالية العامة للعمال المتحدين، وفي هذه الأثناء جرف معه مصالي الحاج بعدما أصبح مسؤول خلية<sup>1</sup> في سنة 1922م، ويؤكد ذلك التأثير زواج مصالي الحاج من شيوعية تدعى إيميلي بيكان (Imili Bicane)<sup>2</sup>.

لقد كان الجو مناسب في باريس لإنشاء تنظيمات سياسية منذ 1916م، وذلك بالنظر إلى تزايد العمال المتغربين حيث أصبح عددهم 305 آلاف عامل<sup>3</sup>، لكن أول تنظيم كان سنة 1926م<sup>4</sup>.

كان أغلب أعضاء نجم شمال إفريقيا من الجزائر، وتم تعيين الأمير خالد رئيسا شرفيا له. ولكن شيئا فشيئا فقد النجم أعضائه التونسيين والمغاربة وأصبح منظمة جزائرية خالصة، وكان هدفه الصريح هو الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لأهل إفريقيا الشمالية وتثقيف أعضائه وكانت أغليته الساحقة من العمال بالإضافة إلى الجنود السابقين وطلبة إفريقيا الشمالية الذين كانوا يعيشون في فرنسا<sup>5</sup>.

وإلى غاية 1930 كان اتصال النجم بالأهالي الجزائريين داخل الجزائر محدودا جدا ، وكان يلقي الدعم والتأييد من اليساريين الفرنسيين والأوروبيين والمنظمات المعادية للاستعمار. أما مطمح هدف النجم الحقيقي هو تحقيق استقلال إفريقيا الشمالية كلها، ومن أعضائه البارزين ونقصد الجزائريين بالطبع: محمد جفال ومحمد بن الأكلح وعمار إيماش ومصالي الحاج؛ هذا الأخير الذي أصبح تدريجيا أحسن متحدث رسمي معروف باسم الحزب ولا سيما منذ فاتح الثلاثينيات من القرن

---

<sup>1</sup>- أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص116.

<sup>2</sup>- بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، م، ص90.

<sup>3</sup>- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص281.

<sup>4</sup>- Kaddache Mahfoud, L'Histoire de Nationalisme Algérienne question Nationale et politique en Algérie (1919-1951)• Paris: E.D.I.F, 2000 , p190.

<sup>5</sup> - سطورا بن يامين، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898 - 1974، ترجمة: الصادق عماري ومصطفى ماضي، الجزائر: دار القصة للنشر، 1999، ص ص82، 83.

العشرين، وكان ضمن الشباب الجزائري الذي شارك إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى، وبقي في فرنسا بعد نهاية الحرب واشتغل في مصانعها<sup>1</sup>.

## 1- وسائل نضال النجم:

تمثلت وسائل نضال نجم شمال إفريقيا في المنشورات والصحافة والمؤتمرات وكان أسلوبه ثوري ومباشر، وما أن حلت سنة 1928 حتى بلغ عدد أعضاء هذا الحزب حوالي 3500 عامل. وكانت الوسيلة الوحيدة للنجم لإيصال أفكاره ومطالبه إلى الأهالي الجزائريين هي الاعتماد المطلق على الصحافة سواء في الجزائر أو في فرنسا. وهناك صحيفتان خدمتا النجم بشكل جيد، أولهما جريدة "الإقدام" التي كان قد أنشأها الأمير خالد في الجزائر سنة 1919، وعندما نفي سنة 1923 توقفت الإقدام عن الصدور فأعاد النجم إصدارها مجددا تحت اسم "الإقدام الباريسي" وكانت هذه الصحيفة شهرية وباللغتين العربية والفرنسية، وفي أول فيفري سنة 1927 منعت السلطات الفرنسية توزيع هذه الجريدة لأن الكولون اشتكوا من أنها كانت تشكل خطرا على استقرار منطقة شمال إفريقيا، ولكن النجم أعاد إصدارها مجددا تحت اسم "إقدام الشمال الإفريقي".

وبعد أن حلت السلطات الفرنسية النجم سنة 1929 أصدر زعماءه سنة 1930، جريدة بعنوان "الأمة"<sup>2</sup> وهي جريدة وطنية وسياسية للدفاع عن حقوق مسلمي إفريقيا الشمالية، وكان مديرها السياسي هو مصالي الحاج، الذي كان آنذاك المتحدث باسم النجم، أما مديرها ومحررها فقد كان عمار إيماش عضو الهيئة الإدارية للنجم.

وفي سنة 1933 دعا نجم شمال إفريقيا كل أهالي إفريقيا الشمالية أن يقرعوا جريدة الأمة وخاطبهم بالقول: «تدافع عنكم، وتعلمكم، وتثقفكم. إنها ستكشف جميع الخونة، وكل المتعاونين، وكذا أعداء وطننا وقضيتنا، إنها ستقودكم إلى الاتجاه الصحيح دون خوف ودون هزيمة... فساعدوها وأحموها وحثوا غيركم على قراءتها، انشروها في كل مكان لكي تصبح الراية والمركز الذي تجتمع من حوله جميع القوى الحية في إفريقيا الشمالية المسلمة» .

## 2- مطالب النجم:

إن مطالب النجم كانت واضحة منذ البداية، لكنه عاد وأكد عليها، بخاصة بعد حركة العداء ضد الوطنية التي قادها الكولون في الجزائر والشيوعيون أصحاب الاتجاه اليساري في فرنسا لمواقف

<sup>1</sup> - أحمد مهساس، مرجع سابق، 116.

<sup>2</sup> - Mahfoud Kaddache et Djilali Sari, *L'Algérie dans l'Histoire*, Alger: O.P.U, 1989, p67.

النجم<sup>1</sup>، فاستغل النجم فرصة انعقاد المؤتمر المعادي للاستعمار في بروكسل بين 10 و15 فيفري 1927، وشارك فيه كما شاركت فيه وفود من آسيا وإفريقيا وأوروبا، وأمريكا. وكان مصالي الحاج ممثلاً للنجم وقدم مطالب الجزائريين أمام التجمع العالمي. والواقع أن أغلب مطالب النجم كانت معروفة لدى الأهالي الجزائريين، وهي نفس المطالب التي قدمتها الوفود الأهلية للحكومة الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين 1900-1914، وحركة الأمير خالد خلال العشرينيات، ولكن الفارق الوحيد أن مطالب النجم كانت تتسم بالجدية أكثر من سابقتها، وزادت عليها بمطلب الاستقلال التام عن فرنسا.

ويمكن تلخيص كل البرامج فيما يلي<sup>2</sup>:

- 1- الاستقلال الكامل للجزائر.
- 2- جلاء الجيش الفرنسي.
- 3- إنشاء جيش وطني.
- 4- مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكلون والشركات الإقطاعية.
- 5- احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للجزائريين.
- 6- إرجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائر.
- 7- الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية الأخرى.
- 8- العفو العام عن الجزائريين الذين كانوا قد سجنوا، أو نفوا، أو كانوا يعيشون تحت الرقابة الفرنسية.
- 9- حرية الصحافة، والاجتماع والتجمع ومنح الحقوق السياسية والنقابية كتلك التي منحت للفرنسيين في الجزائر.
- 10- إحلال مجلس وطني جزائري منتخب بطريقة التصويت العام محل المجلس المالي.
- 11- إنشاء مجالس بلدية منتخبة بطريقة التصويت العام.
- 12- حق الجزائريين في التمتع بجميع مستويات التعليم.
- 13- خلق المدارس باللغة العربية.
- 14- تطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر.
- 15- زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الجزائريين الصغار.

<sup>1</sup>- Jimon Jacques, *L'Etoile Nord -Africaine (1926-1937)*, Paris: P.U.F, (s.d), P320.

<sup>2</sup>- Mahfoud Kaddache et Djilali Sari, op.cit, p68 .

ومما لا شك فيه، أن استقلال الجزائر وجملاء القوات الفرنسية عنها وتكوين جيش ومجلس وطني، والانتخابات عن طريق التصويت العام كانت أكثر الأمثلة وضوحاً على تغيير مسار الحركة الوطنية في الجزائر، فسياسة الاندماج كانت قد طويت صفحاتها على الأقل بالنسبة لنجم شمال إفريقيا. في سنة 1929م بدأت حكومة طارديو الضغط على مناضلي النجم، وقررت في 20 نوفمبر محكمة السين حله، واستدعى قاضي التحقيق المناضلين المسؤولين لإبلاغهم خبر الحل والواقع أنه لم تكن هناك أية اتهامات محددة ضد هذه المنظمة. لكن محامي الجمعية "بيرطون" نصح القادة بأن لا يستجيبوا للدعوة، وهكذا أصبح قرار الحل غير قانوني لأنه لم يطبق في الوقت القانوني<sup>1</sup>.

اتفق الكتاب الفرنسيون على سبب حل النجم أنه كان ينشط مع تيارات تهدف إلى زعزعة السيادة الفرنسية، في حين يعزو الجزائريون سبب الحل إلى الضغط الذي قامت به فيدرالية رؤساء البلديات في الجزائر ونواب الكولون في فرنسا.

لكن زعماء النجم واصلوا نشاطهم بدليل أن جريدة الأمة صدرت سنة 1930، وفي سنة 1932 أعادوا تكوين الحزب تحت اسم جديد هو "نجم إفريقيا الشمالية المجيد"، وبعد سنة واحدة (1933) نشروا دستورهم الرسمي، وكان رد فعل الحكومة الفرنسية أن قامت باعتقالهم وسجنوا مع دفع غرامة مالية سنة 1934، ورغم ذلك عادوا سنة 1937، وأسسوا حزب الشعب الجزائري الذي عبر صراحة بأن النجم كان يمثل الجزائريين بالدرجة الأولى.

### 3- برنامج النجم لسنة 1933:

وقد ضم قسمين، الأول<sup>2</sup>:

- 1- محو قانون الأهالي البغيض في الحال وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية.
- 2- العفو العام عن كل أولئك الذين كانوا قد سجنوا أو وضعوا تحت الرقابة الخاصة، أو نفوا لارتكابهم شيئاً ضد قانون الأهالي أو قاموا بجرائم سياسية.
- 3- الحرية المطلقة في السفر إلى فرنسا وإلى غيرها من البلاد الأجنبية.
- 4- حرية الصحافة والاجتماع والتجمع وتوفير الحقوق السياسية والنقابية.
- 5- إحلال مجلس وطني جزائري منتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس المالي الذي لا ينتخب إلا عن طريق التصويت المحدود.

<sup>1</sup> - محمد قناش وقداش محفوظ، مرجع سابق، ص 80.

<sup>2</sup> - Mahfoud Kaddache et Djilali Sari, op.cit, p 69.



6- إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وإحلال محلها مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام.

7- حق الجزائريين في تقلد جميع الوظائف العامة دون أي تمييز، مع المساواة في العمل وفي المعاملة للجميع.

8- التعليم الإلزامي للغة العربية وحق الجزائريين في التعليم على جميع المستويات، وخلق مدارس عربية جديدة، وكل الأعمال الرسمية يجب أن تنتشر بالعربية والفرنسية في نفس الوقت.

9- بخصوص الخدمة العسكرية (من الجزائريين في الجيش الفرنسي) يجب احترام الآية الكريمة (ومن يقتل مؤمنا متعمدا...)

10- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمل على الجزائريين أيضا، وحق العائلات الجزائرية في الجزائر في الحصول على المساعدة من جراء البطالة، وفي المنح العائلية، إلغاء تام للتأمينات الاجتماعية.

11- زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الصغار، وتنظيم أكثر عقلانية لنظام الري وتطوير وسائل المواصلات، والمساعدة الحكومية، غير المعوضة إلى ضحايا المجاعات الدورية<sup>1</sup>.

أما القسم الثاني:

1. استقلال الجزائر الكامل.

2. جلاء تام لجيش الاحتلال.

3. تكوين جيش وطني.

**حكومة وطنية ثورية<sup>2</sup>:**

1- مجلس تأسيسي منتخب عن طريق التصويت العام.

2- التصويت العام في كافة الدرجات وصلاحيات الترشيح إلى كل المجالس بالنسبة لجميع السكان الجزائريين.

3- ستكون اللغة الجزائرية هي اللغة الرسمية.

4- تسليم جميع الممتلكات إلى الدولة الجزائرية بما في ذلك البنوك والمناجم والطرق الحديدية والموانئ والمؤسسات التي اغتصبها المحتلون.

<sup>1</sup> - محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، الجزائر: دار المعاصرة والتوزيع، 2009، ص 22.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 23.

5- تأميم الأملاك الكبيرة التي اغتصبها الإقطاعيون، حلفاء المحتلين والكولون والشركات الرأسمالية، وتسليم الأراضي المؤممة إلى الفلاحين واحترام الأملاك المتوسطة والصغيرة وإعادة الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.

6- حرية التعليم وإجباريته على جميع المستويات.

7- تعترف الدولة الجزائرية بحق تشكيل الاتحادات والتحالفات وحق الإضراب وهي تتعهد بمناقشة القوانين الاجتماعية.

8- المساعدة العاجلة للفلاحين بتخصيص قروض للفلاحة دون فائدة من أجل شراء الآلات والبذار والسماذ، وتنظيم الري وتحسين وسائل المواصلات، إلخ...

### ثانيا/ حزب الشعب الجزائري:

بعد حل نجم إفريقيا سارع مصالي ورفاقه بتأسيس حزب الشعب الجزائري بنانتير-باريس في 11 مارس 1937. ولقد أتى النجميون هذه المرة بتسمية جديدة بعيدة عن الشعارات السابقة (نجم شمال إفريقيا ونجم شمال إفريقيا المجيد)، واقترحوا في بادئ الأمر شعار الحزب الوطني الجزائري، لكنهم بعد مشاورات طويلة أعرضوا عن ذلك، لأنّ هذه الصراحة الصارخة من جانبهم قد تؤلب عليهم الحكومة الفرنسية وحتى الأحزاب الأهلية في الجزائر، انتهوا إلى قرار مؤحد وهو حزب الشعب الجزائري؛ وهي تسمية توضح بجلاء انفصال مصالي وزملائه الجزائريين عن المغاربة<sup>1</sup>.

هذه الخطوة من طرف مصالي وزملائه، تؤكد استمرارية الفكر الاستقلالي، بل تزيد على ذلك لتعلن صراحة بأن النجم كان يمثل في الأساس الشعب الجزائري. وكعادتها سارعت الإدارة الفرنسية بالهجوم على قادة الحزب، فأطلق بعض المعارضين على الحزب تسمية "الحزب الشعبي الجزائري" وهذا الأمر فيه تلميح واضح للحزب الشعبي الفرنسي الذي كان يرأسه آنذاك دوريو من اليمين المتطرف صاحب التوجهات الفاشية. ولقد رد مصالي على افتراءات هؤلاء بالقول: « اتهمونا بأننا نتعاون مع فرنكو وموسولوني، وبأكاذيب أخرى كان الحزب الشيوعي الفرنسي دائما يستعملها كسلاح للتخلص من الرجال الذين يقفون في وجهه... ». ولقد تبنى حزب الشعب نفس البرنامج الذي كان قد اقترحه النجم سنة 1933.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سطورا بن يامين، مرجع سابق، ص 157.

<sup>2</sup> - محمد قنانش، مرجع سابق، 75.

## البرنامج السياسي للحزب:

قرر مصالي وأنصاره أن يكون الشعار الجديد لحزبهم: « لا للاندماج، لا للانفصال، نعم للتححرر»، ونستخلص من هذا الشعار أنّ مصالي الحاج قد اختار المرونة السياسية والابتعاد عن المواجهات التي قد تحطم حزبه ولهذا تخطى عن استعمال كلمة الاستقلال وركز جهوده على مسألة تحرير البلاد من الهيمنة الفرنسية، وقد قدمت جريدة الأمة شرحا حول ذلك فقالت: « إنّ الجزائر المستقلة سوف تكون بمثابة الصديق الحليف لفرنسا ولكنها سوف تكون متمتعة باستقلالها السياسي والاقتصادي وتعمل مع فرنسا على استقرار الأمن وضمان المصالح المشتركة للبلدين، وأن ذلك سوف يقوم على التعاون الصريح والعادل بين الطرفين مثلما هو الأمر بين سوريا وفرنسا...». كما رفض حزب الشعب مشروع بلوم فيوليت الذي باركته الأحزاب السياسية الأخرى وزكته جمعية العلماء المسلمين، ذلك أنّ هذا المشروع يهدف إلى تفكيك المجتمع الإسلامي وخلق أقلية متميزة، وفي أكتوبر 1937 أصدر الحزب بيانا حدد فيه أهدافه السياسية كما يلي<sup>1</sup>:

- النهوض بالجزائر ووضعها في مصاف الدول الأخرى التي تتمتع بكامل حقوقها.
- إلغاء قانون الإنديجينا وقانون الغابات والقوانين الاستثنائية.
- تأمين الحريات الديمقراطية.
- احترام الشريعة الإسلامية.
- تحويل النيابات المالية إلى مجلس جزائري ينتخب بالاقتراع العام دون أي تفرقة في الجنس أو الدين.

- التفريق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وحرية السفر إلى فرنسا والبلدان الأجنبية.

لقد أدخل مصالي الحاج تعديلات جزئية على برنامج حزب الشعب؛ فقد اهتم بالجانب الاقتصادي وصار يركز على التجارة والفلاحة والإسلام ولعلّ هدفه هو الحصول على دعم التجار البرجوازيين، فقد طالب بحماية الصناعات والمنتجات المحلية ضد الواردات الأجنبية وحثمية مشاركة كل الجزائريين دون تمييز في جميع الوظائف مع تطبيق مبدأ المساواة في العمل والأجور وإلغاء الغرامات، وتسليم كافة المرافق الاقتصادية والعمرانية والمناجم والموانئ التي اغتصبها المحتلون إلى الدولة الجزائرية.

<sup>1</sup> - بشير خلدون، "أصول الحركة الوطنية وتطورها 1830-1954"، مجلة الرؤية، العدد 1، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1996، ص47.

أما اجتماعيا وثقافيا؛ فقد تمثلت أهداف الحزب فيما يلي<sup>1</sup>:

- 1- الاهتمام بأحوال سكان الصحراء الاجتماعية من خلال توزيع المياه ومنح القروض للسكان لانتشالهم من حالة البؤس التي يعيشونها.
- 2- الاهتمام بالمسائل التعليمية وتطوير التعليم باللغتين العربية والفرنسية وجعل التعليم العربي إجباريا لجميع الأهالي وفي مختلف المستويات.
- 3- تطبيق كافة القوانين الاجتماعية والعمالية.
- 4- تطوير الخدمات الصحية والإسعاف العام.
- 5- الرعاية الاجتماعية والنظافة وحماية الطفولة.
- 6- رفض سياسة التبشير والتنصير.
- 7- الانسلاخ من الأفكار الأجنبية والتمسك بالأصالة الوطنية للتعبير عن الذات وعن الشخصية الجزائرية الحقيقية.
- 8- تكوين دولة جزائرية مرتبطة بماضيها الحضاري العربي الإسلامي.

#### وسائل نضال الحزب:

اعتمد حزب الشعب على وسيلة الاحتجاج والتظاهر، فلا تكاد تمر مناسبة وطنية أو عربية تستدعي اتخاذ موقف إلا سارع الحزب بإثبات وجوده ورفع صوته احتجاجا على تصرفات الحكومة الفرنسية سواء داخل الجزائر أو خارجها.

وكان كلما ازداد الضغط البوليسي على مناضلي الحزب؛ يسارع هؤلاء إلى الاجتماعات الخاصة والولائم العامة والحفلات الساهرة والعائلية بهدف الالتقاء وتبادل الآراء، وكثيرا ما كان المناضلون يستغلون هذه المناسبات للتعريف بمبادئ الحزب وأهدافه. وما يدل على حماس وجرأة قادة الحزب أنهم أسسوا جريدة في السجن عرفت "بالبرلمان الجزائري" سنة 1939 التي كانت تحرر وتدار داخل السجن، وتطبع وتوزع خارجه<sup>2</sup>. كما كان الحزب يلجأ إلى المظاهرات العامة بهدف تجنيد المناضلين واستنفارهم من حين لآخر، والحفاظ على حيويتهم الحزبية، إضافة إلى الملصقات

<sup>1</sup>- Mahfoud Kaddach, **Histoire du Nationalisme Algérienne**, 2 Édition, tom2, Alger: Enterprise Notionnel du Livre, 1993, p 515.

<sup>2</sup> - محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، 177.

والشعارات على الجدران وتوزيع المنشورات في الشوارع وفي الاجتماعات العامة وإلقاء الخطب والإضراب<sup>1</sup>.

والجديد في الحزب هو دخوله معترك الانتخابات للمجالس المحلية في شهر جوان 1937 ولكن الحزب قد فشل في الحصول على الأصوات اللازمة في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر ولكنه من جهة أخرى حصل على نجاح كبير لأنه أصبح معروفا في الأوساط الجزائرية. ورغم اعتقال زعماء الحزب في 27 أوت 1937، قرروا الترشح لانتخابات المجالس العمالية التي تجري في أكتوبر 1937، ورغم الدعم الكبير لقادة الحزب وخصوصا لمصالي الحاج ممثل الحزب في الجزائر العاصمة إلا أن الإدارة الفرنسية سارعت إلى تزوير الانتخابات وجعلتها لصالح محي الدين زروق مرشح الإدارة الفرنسية<sup>2</sup>.

حل حزب الشعب في سبتمبر 1939، وأوقفت جرائده الأمة والبرلمان الجزائري عن الصدور، لكن تم إطلاق سراح مصالي الحاج في شهر أوت من نفس السنة، ثم أعيد سجنه في أكتوبر، وحكم عليه بالسجن 16 سنة مع الأعمال الشاقة في مارس 1941<sup>3</sup>.

هذا الأمر جعل حزب الشعب يختفي عن الساحة السياسية طيلة الحرب العالمية الثانية، ولكن ظل ينشط في سرية وخفاء، فقادته في السجون وتحت الإقامة الجبرية، ولم يكن بإمكان مصالي الحاج إدارة الحزب مباشرة، ورغم ذلك تولى مهام الحزب وإيصال صوته وإيضاح برنامج الوطني، جماعة من الشباب لم يعرفوا حياة المهجر، ومع ذلك تحملوا أعباء النشاط الحزبي السري ومن بينهم محمد لمين دباغين الذي تحمل أعباء إدارة حزب الشعب منذ أكتوبر 1942<sup>4</sup>.

---

1 - محمد بلعباس، مرجع سابق، ص 25.

2 - محمد قنانش ومحفوظ قداش، مرجع سابق، ص 16.

3 - بسام العسلي، ومصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984، ص 274.

4 - Gilbert Meynier, **Histoire intérieure du FLN 1954-1962**, Alger : Casbah Editions 2003, p59.

### ثالثاً/ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

احتفلت فرنسا بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر سنة 1349هـ / 1930م وكانت احتفالات صاحبة، أنفق الفرنسيون عليها ما يربو على 80 مليوناً من الفرنكات، وعمدوا في هذه المناسبة إلى استعراض جيوشهم على النحو الذي دخلت فيه جيوش الكونت دي بورمون مدينة الجزائر من حيث اللباس والزينة والعدة والعتاد والموسيقى والأناشيد<sup>1</sup>.

وكانت هذه الاحتفالات التي استمرت ستة أشهر تمثل روح الاستعلاء للإدارة الفرنسية وكأنها أثبتت بما لا يدع مكاناً للشك أن الجزائر صارت فرنسية ولن تعود مطلقاً إلى ما كانت عليه من عروبة وإسلام. ولكن الإدارة الفرنسية لم تكن تدرك بأنها بموقفها هذا أعادت نزع جرح الأهالي الجزائريين، الذين استنكروا هذه الاحتفالات وعلى رأسهم علماء الدين الذين سعوا إلى إنشاء جمعية تناهض أهداف الإدارة الفرنسية وتتمى روح الوعي القومي لدى الفرد الجزائري وجعلوا لها شعاراً يعبر عن اتجاههم ومقاصدهم؛ هو "الإسلام ديننا.. العربية لغتنا.. والجزائر وطننا".

### بوادر الإصلاح:

عشية الحرب العالمية الأولى غادر الجزائر جماعة من العلماء الشباب إلى تونس والمغرب والحجاز ومصر والشام؛ بغية الحصول على الثقافة العربية الإسلامية حيث معاهد العلم الكبرى، بعد أن حوصرت منابع العلم الأصيلة في الجزائر من طرف الإدارة الفرنسية، وقد شملت موجة المهاجرين الشباب: عبد الحميد بن باديس، والبشير الإبراهيمي والطيب العقبي وقد تأثرت هذه المجموعة بالأفكار الإصلاحية التي قادها محمد عبده ومحمد رشيد رضا، وبعد عودتهم إلى الجزائر عملوا على نشر الوعي القومي عبر الصحافة والمدارس وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات، وكانت تراوهم فكرة إنشاء منظمة تجمع صفوفهم وتوحد جهودهم، وتكون منبراً لأفكارهم الإصلاحية، وجاءت احتفالات فرنسا في الجزائر لتحيل آمالهم إلى واقع ملموس.

### ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

في صباح يوم الثلاثاء، السابع عشر من ذي الحجة عام 1349هـ / 5 ماي 1931م اجتمع في الجزائر العاصمة، بنادي الترقى أكثر من سبعين عالماً، كان منهم بعض مشايخ الطرق الصوفية وبعض الموظفين الدينيين الرسميين. وقد امتد هذا الاجتماع على مدى أربعة أيام، ليسفر عن إعلان ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد تولى الشيخ الإمام البشير الإبراهيمي -لما عرف عنه

<sup>1</sup> - أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 98.

من قدرة وبراعة في اللغة- بكتابة قانونها الأساسي مختصرا، وصاغه بطريقة بأسلوب لا يثير شك الإدارة الفرنسية ولا يخيف مشايخ الطرق الصوفية الذين كان كثير منهم يتوجس خيفة من هذا التنظيم الجديد. حتى أن الإدارة الفرنسية لم تتردد في منح الترخيص والتصريح لها، لأنها لم تكن ترى في الجمعية على الأقل في ذلك الوقت ما يهدد مصالحها، والقارئ للقانون الأساسي للجمعية يفسر موقف الإدارة الفرنسية، لذلك اعترف الحاكم العام رسميا بتأسيس الجمعية بتاريخ 22 ماي 1931<sup>1</sup>.

### القانون الأساسي للجمعية:

إن المتصفح للقانون الأساسي لجمعية العلماء؛ يدرك عمق الفهم الذي كان عليه مؤسسوها وحسن تقديرهم ومعرفتهم بحقيقة وغاية الإدارة الفرنسية.

لقد أصرت الجمعية من أول يوم على أن تتأى بنفسها عن المعارك السياسية مع الإدارة الفرنسية وأن تتصرف إلى تربية الشعب الجزائري وزرع بذور الإصلاح في أعماقه ليكون قادرا في المستقبل على التصدي لسياسات الإدارة الفرنسية.

لقد كان ابتعاد الجمعية عن الخوض في المسائل السياسية مباشرة فهما عميقا لتلك المرحلة من الصراع مع المستعمر الذي لم يكن يتردد في القضاء بقوة وعنف على كل من يهدد وجوده ومصالحه في الجزائر.

لقد كان من مواد القانون الأساسي للجمعية:

1- لا يسوغ لهذه الجمعية بحال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية.

2- القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل، وكل ما يجرمه صريح الشرع، وينكره العقل، وترفضه القوانين الجاري العمل بها.

إننا إذا جمعنا هذه البنود مع ما سبق ذكره عن البشير الإبراهيمي أثناء إعداد قانون الجمعية الأساسي، أدركنا الأخطار التي كانت الجمعية تشعر بها، ولذلك عملت جهدها لتفادي ذلك حتى تضمن نجاح مسيرتها ومهمتها وبلوغ غاياتها.

### أهداف جمعية العلماء:

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للجمعية فيما يأتي:

<sup>1</sup> - محمد خير الدين، مذكرات، ج1، ط3، الجزائر: مؤسسة الضحى، 2009، ص 89.

أ. نشر العقيدة الإسلامية المستمدة من الكتاب والسنة، صافية نقية، كما كان عليها الصحابة والتابعين، والوقوف في وجه بدع الشرك والخرافات التي كان يروج لها أصحاب البدع والمنحرفون عن هدي الإسلام.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الكبير، تولى الإمام ابن باديس تأليف كتاب (العقائد الإسلامية) لجموع الطلبة في مدارس الجمعية، روعي فيه شرح عقائد الإسلام، بعيدا عن أساليب المتكلمين المعقدة. ثم كتب الشيخ مبارك الملي، أحد مؤسسي الجمعية كتابه (الشرك ومظاهره)، وفي هذين الكتابين وغيرهما تظهر عقيدة الإسلام الصحيحة، مبرأة من كل أنواع الشرك والبدع والخرافات والضلالات. ولذلك لا نستغرب رد فعل بؤر البدع والخرافات المؤيدة للإدارة الفرنسية وهي تهاجم الجمعية.

ب. التعليم؛ لقد سعت الإدارة الفرنسية بكل طاقاتها للحيلولة بين الأهالي الجزائريين وبين حقهم في التعليم، إدراكا منها بأن الأهلي إذا تعلم وتشبع بالثقافة العربية والإسلامية فهو سيشكل خطرا كبيرا على الوجود الفرنسي في الجزائر. لذلك بادرت إلى هدم بعض المساجد وتحويل البعض الآخر إلى كنائس، ومنعت بناء المدارس العربية وتدرّس كتب اللغة العربية كتفسير القرآن الكريم وألفية ابن مالك، وكل الذي سمحت به هو دراسة تاريخ فرنسا وجغرافيتها، والتأكيد على اعتبار الجزائر جزءاً من فرنسا، تاريخا وجغرافية وواقعا وحكما<sup>1</sup>. ومن جهتها أدركت جمعية العلماء أن التعليم هو السبيل إلى التحرر، فالأمة الجاهلة لا يمكنها الحصول على الاستقلال ولا المحافظة عليه، ولأجل هذا انطلقت جمعية العلماء في نشر التعليم في سبيل الوصول إلى القضاء على الجهل ونشر الوعي الصحيح، ولأجل تحقيق هذا الهدف الكبير وضعت الجمعية في منهاج تعليمها ثلاث مواد أساسية<sup>2</sup>:

- القرآن الكريم

- علوم اللغة العربية

- التاريخ الإسلامي وتاريخ الجزائر.

<sup>1</sup> - عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية 1931 - 1945، قسنطينة، الجزائر: دار البعث للنشر والتوزيع، 1981، ص ص 96، 97.

<sup>2</sup> - رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، 2001، ص324.



وكان اختيار هذه المواد ينم عن فهم عميق لدور التعليم في بناء شخصية الشعب الجزائري. فالهدف من تعليم القرآن هو أن يتخرج من أبناء الجزائر رجال "كرجال سلفهم، وعلى هؤلاء الرجال القرآنيين تعلق هذه الأمة آمالها"، أما تدريس اللغة العربية فلأنها "لغة الإسلام الرسمية وأن الذي يبتعد عن اللغة العربية يبتعد عن عبادة الله، والذي يبتعد عن الله يكسب إثما كبيرا". فاللغة العربية هي لغة القرآن، وإحدى مقومات الشعب الجزائري.

أما تدريس التاريخ الإسلامي وتاريخ الجزائر، فلأن التاريخ يعتبر بمثابة شعور الأمة، وذاكرتها ووعيتها بكيانها، ولقد اهتمت الجمعية بهذا الجانب، فكان مبارك المليي أول جزائري يؤرخ لتاريخ الجزائر، فألف كتابه المشهور تاريخ الجزائر في القديم والحديث، من أجل أن يعرف هذا الشعب جذوره وامتداده.

ج. السعي في رفع المعاناة الاجتماعية عن الأهالي: لم يكن دور جمعية العلماء مقتصرًا على نشر الوعي الإسلامي والحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية، وإنما كان برنامجها شاملاً لكل الأهداف الأخرى المتمثلة في رعاية الفقراء والمساهمة في المشاريع الخيرية، ورفع مستوى المعيشة للأهالي الجزائريين، والتأكيد على تحريم الظلم بكل أشكاله وألوانه، وتحريم صنوف الربا، وأداء الزكاة، تحقيقاً لمبدأ التكافل والتعاون الذي نادى به نصوص الشريعة الإسلامية، وسعيًا إلى رفع الغبن عن الشعب الجزائري، حتى يمكنه أن يتطلع إلى هدف التخلص من المستعمر البغيض، وحتى يعلم أنّ في دينه من المبادئ والقيم ما يحقق له ذلك الهدف، ولا داعي لاستيراد الأفكار والمذاهب الغربية عنه وعن مبادئه وقيمه.

### وسائل نضال الجمعية:

اعتمدت الجمعية في نشر أهدافها ومبادئها على وسائل متعددة، شملت المسجد والمدرسة والنادي والصحافة، فالمسجد كان للوعظ والإرشاد بطريقة جديدة تعين على فهم الدين ودوره في الحياة، والمدرسة كانت لتربية النشء الجديد وتخريج أجيال جديدة متسلحة بالثقافة العربية الإسلامية، والنادي كان للتوعية والتوجيه الوطني بالخطب والمحاضرات والمسرحيات والأناشيد والصحافة لنشر المبادئ والأهداف والدعوة إلى اليقظة والدفاع عن الجمعية ضد خصومها. بالإضافة إلى وسائل أخرى كانت

تستخدم حسب المناسبة، مثل الاحتجاج، والمقابلات، وإرسال الوفود، والرحلات، والمشاركة في التجمعات العامة<sup>1</sup>.

وقامت الجمعية بمشروعاتها الإصلاحية معتمدة على اشتراكات أعضائها، بالإضافة إلى اكتتاب الأهالي المسلمين في المشروعات التي تخطط وتدعو لها مثل مشروع معهد عبد الحميد بن باديس، حيث اكتتبت الأمة لشراء دار للمعهد في قسنطينة، وبهذه الطريقة تمكنت الجمعية من تدبير مواردها المالية التي تلزم لتنفيذ أفكارها الخاصة التي تهدف إلى المحافظة على صبغة الجزائر العربية الإسلامية<sup>2</sup>. وتقاسم رؤساء الجمعية وزعماءها العمل، فتكفل ابن باديس بقسنطينة، فكان يقوم هو ومعاونوه بنشر العلم وإرشاد المسلمين إلى مبادئ دينهم الصحيحة ومحاربة البدع والخرافات والآفات الاجتماعية عن طريق الوعظ والإرشاد التي كانت تقوم بها المراكز الدينية التابعة للجمعية. وكان ابن باديس يقوم أيضا بالإشراف على تكوين الجمعيات المحلية التي تقوم بإنشاء المدارس، وجمع الأموال اللازمة للإنفاق عليها وإمدادها بالكتب والوعاظ<sup>3</sup>.

وتولى البشير الإبراهيمي الإشراف على نشاط الجمعية في غرب الجزائر متخذا من تلمسان مركزا لعمله وجهوده. وتولى الطيب العقبي المهمة نفسها في الجزائر، وكان هناك تنسيق بين القادة الثلاثة وأعضاء الجمعية وفروعها وأنصارها في مختلف أنحاء الجزائر.

وقد كان المركز الرئيس لتنظيم هذه الجهود وتوسيعها ما بين الأعضاء في الجمعية وتوزيعها: الجامع الأخضر (جامع سيدي لخضر) بقسنطينة، الذي كان الشيخ ابن باديس يدرس فيه، وقد جعله مركزا لتخريج القادة من العلماء والوعاظ، فقد كان يضم طلابا من كل أنحاء الجزائر، وكان الشيخ ابن باديس يوليهم عناية فائقة، واهتماما خاصا من جميع النواحي التربوية والأخلاقية والغذائية والصحية والاجتماعية، وبلغ به هذا الاهتمام إلى درجة أنه كان يحرص على توديع كل طالب عند بداية العطلة. وقد تنبعت الإدارة الفرنسية إلى خطر ما تقوم به جمعية العلماء على سياستها في الجزائر وخشيت من انتشار الوعي الإسلامي، فعطلت المدارس، وزجت بالمدرسين في السجون، وأصدر

<sup>1</sup> - عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية 1931 - 1945، مرجع سابق، ص 128.

<sup>2</sup> - عمار طالبي، ابن باديس حياته واثاره، الجزائر: دار ومكتبة النشر الجزائرية، 1968، ص ص 36، 40.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 43.

المسؤول الفرنسي عن الأمن في الجزائر في عام (1352هـ / 1933) تعليمات مشددة بمراقبة العلماء مراقبة دقيقة، كما حرّم على غير المصرح لهم من قبل الإدارة الفرنسية باعتلاء منابر المساجد.

وفي فترة الحرب العالمية الثانية ضعف نشاط الجمعية بسبب خضوع البلاد للأحكام العرفية ووفاة مؤسسها ورئيسها عبد الحميد بن باديس، ونفي خلفه في رئاسة الجمعية البشير الإبراهيمي إلى أفلو بصحراء وهران، فكان يقود نشاط الجمعية في المنفى من خلال الرسائل التي يتبادلها مع رفاقه من زعماء الجمعية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد النشاط وافرًا للجمعية فقامت بجهود واسعة في نشر رسالتها التعليمية من خلال مدارسها ومساجدها، تدعمها تبرعات الشعب الجزائري ووقوفه خلفها، حتى بلغ عدد المدارس التي أقامتها الجمعية في سنة (1368هـ / 1948) نحو 140 مدرسة غطت مدن الجزائر وقراها.

ثم تطلعت الجمعية إلى إنشاء مدارس ثانوية بعد أن كانت ترسل أبنائها لدراسة المرحلة الثانوية في تونس، فأنشأت معهد ابن باديس الثانوي سنة (1367هـ / 1947) وجعلت منه نواة لإنشاء 3 معاهد أخرى متى تهيأت الظروف في قسنطينة، الجزائر، وتلمسان، وقد نجح هذا المعهد في جذب الطلاب، حتى بلغ عددهم في سنة (1375هـ / 1955) 913 طالبًا، وبلغ عدد المعلمين 275 معلمًا، راعت الجمعية في اختيارهم الكفاءة وحسن الخلق، ثم تشددت في انتقائها لهم واشترطت حصول المعلمين الجدد على المؤهلات العلمية مثل شهادة التحصيل من جامع الزيتونة وخصصت لهم 4 درجات على أساسها تصرف مرتباتهم<sup>1</sup>.

ولم تتوقف جهود الجمعية على المرحلتين الابتدائية والثانوية بل قامت بإرسال بعثات تعليمية إلى المعاهد والجامعات العربية، فأرسلت 18 طالبًا وطالبة واحدة إلى مصر والعراق وسوريا وغيرها، حتى بلغ عدد بعثاتها في سنة (1375هـ / 1955) إلى 109 طالبًا، ثم تزايد هذا العدد إلى بضع مئات بعد نجاح الثورة الجزائرية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 213.

<sup>2</sup> - محمد علي دبوز، أعلام الإصلاح في الجزائر، قسنطينة، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 1974، ص 278.

## موقف الجمعية من الثورة:

لقد نص بيان أول نوفمبر 1954 على أن جبهة التحرير الوطني تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية لتتضم إلي الكفاح التحريري من دون أي اعتبار آخر... ومن ثمة فقد فتح باب إمكانية انضمام الأحزاب الأخرى التي تشكل الحركة الوطنية الجزائرية، إلى الجبهة وتدعيم صفوفها.<sup>1</sup>

انطلق عبان رمضان من هذا المبدأ، ليقوم بسلسلة من المفاوضات مع كل من: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين، المركزيين، الحزب الشيوعي الجزائري، الحركة الوطنية الجزائرية (المصاليون). وذلك بهدف اندماجهم في الجبهة، فكانت النتيجة أن ظل موقف جمعية العلماء متحفظا إزاء جبهة التحرير، وتميز موقف أحد قادتها، الشيخ العربي التبسي، بمساندته للجبهة وفهمه بأن النضال في الإطار القانوني، يعد من الماضي، فتم اغتياله علي يد السلطات الفرنسية، وفي سنة 1956 انضم الكثير من مناضلي الجمعية إلي الجبهة كأفراد، كبقية التنظيمات مثل محمد شعباني، أحمد طالب الإبراهيمي، عامر ملاح، ومحمد صالح اليحياوي.<sup>2</sup>

يقول علي كافي في مذكراته عن موقف جمعية العلماء من الثورة "مثل بقية الحركات الوطنية الأخرى، لم تكن قيادة الجمعية في الصورة يوم الانطلاقة وهي أيضا كانت تعاني أزمة صراع. فرئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي كان في القاهرة ومصادقية نائبه الأول الرسمي - الشيخ العربي التبسي - كانت في الميزان. والحقيقة الموضوعية تؤكد بأن الشيخ العربي التبسي كان بأفكاره وتوجهاته وقناعاته أقرب إلى هضم الثورة وضرورة الإسراع في تأييدها. وهي أيضا سبقها مناضلوها حيث التحق بعض منهم بالثورة قبل 1956.

وهي أيضا لم تصفق للثورة، بل حاول بعض قادتها التحالف مع مصالي، عدوهم اللدود، بغية تأسيس التجمع الشعبي الجزائري وكان الاتفاق بينهم على أن تحل أحزابهم بما في ذلك البيان. وهكذا بقي الجميع خاصة المصاليون والمركزيون يتسابقون على كسب الحيايين.

هذا ليس بالأمر الغريب عن الجمعية فمنذ نشأتها اصطبغت بالطابع الثقافي الديني، فإلى غاية إعلان دستور الجزائر في 20 سبتمبر 1947، ظلت على موقفها وكانت قد عقدت في يوم 21

<sup>1</sup> - محمد العربي زيري، الثورة في عامها الأول، قسنطينة، الجزائر: دار البعث، (د. س. ن)، ص ص 181، 182.

<sup>2</sup> - مولود قاسم نايت قاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، الجزائر: دار الامة، 2007، ص 65.

جويلية من نفس العام مؤتمرها التاسع حيث تمت المصادقة على قانون سياسي جديد والمصادقة على لائحة تتعلق بالوظيفة الثقافية والدينية وأكد المؤتمر الطابع الخاص للجمعية بأنها لا تعترزم القيام بعمل سياسي تقليدي. فمن الضروري التأكيد مجددا على أن موقف الحذر والريبة الذي اتخذته الجمعية ضد الثورة لم تنفرد به. فقد أجمعت القوي السياسية المتواجدة على الساحة عدم تزكية الثورة في بدايتها. بل ونقدها واعتبارها مغامرة عسكرية منعزلة وفاشلة. يشترك في هذا الموقف كل من فرحات عباس والحزب الشيوعي والمركزيون ومصالي الحاج<sup>1</sup>.

نفهم من هذا، أنّ من آمن بالثورة منذ انطلاقتها كان أفراد من الجمعية وليست المنظمة في حد ذاتها ورغم التبريرات التي حاولنا إيجادها لتفسير تأخر الجمعية من الانضمام إلى الثورة حتى عام 1958، إلا أن السؤال يبقى مطروحا. لكن يكفيننا أن نقول أنّ من ساهم وخطط لتفجير الثورة لم يكن ينتمي إلى هذا التيار الديني وإنما كان وليد التيار السياسي ومصطلح السياسة لم يكن من أولويات الجمعية.

#### رابعا/ فرحات عباس وبيان الشعب الجزائري 1941-1944:

كان حزب الشعب الجزائري قد اضطرته محاصرة الإدارة الفرنسية الدائمة له، من اعتقال ونفي إلى العمل السري، وبالتالي توقّف نشاطه العلني في الساحة السياسية. حتى جمعية العلماء كانت قد نالت قسطا من هذا الحصار ابتداء بنفي زعيمها محمد البشير الإبراهيمي إلى آفلو سنة 1940. وظل ينشط على الساحة السياسية الدبلوماسية المحنك فرحات عباس الذي لطالما سعى في أروقة الإدارة الفرنسية ينشد الاندماج والجنسية الفرنسية، وهو لم يكن يشكل خطرا على سلطة الإدارة الفرنسية في الجزائر وهذا ما حفزه وشجعه على المواصلة في سياسة الإقناع (مقاومة الحوار)، وقد وجد الفرصة سانحة خاصة وأنّ أعمدة الحركة الوطنية في الجزائر كانوا رهن الاعتقال، وكونه ممثل شرعي للأهالي في المجالس الانتخابية. وكعادته اعتمد فرحات عباس على الأسلوب البياني حيث قام بتقديم العرائض والبيانات، واكتسى نشاطه طوال فترة الحرب العالمية الثانية أهمية خاصة بوصفه المنتخب الوحيد الذي تتوفر لديه إمكانيات التحرك السياسي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - بشير فايد، البشير الإبراهيمي ودور في القضية الوطنية (1889-1965)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، 2000، ص 130.

<sup>2</sup> - محمد صلاح، الواضح في التاريخ المعاصر (1939-1991)، الجزائر: دار القصة للطباعة والنشر، 2001، ص 32.

ابتدأ نشاط فرحات عباس بتوجيه تقرير إلى المارشال بيتان في 10 أبريل 1941 عن طريق عامل عمالة قسنطينة ماكس بونافوس وقد عللّ هو بنفسه سبب تقديمه هذا التقرير بقوله: «لماذا هذا التقرير عام 1941؟ أذكر بأنّ فرنسا كانت تخوض ثورة وطنية، والوقت يبدو لي - مناسبا لسياسة تغيير.. في مثل هذه الظروف وضع عام 1870 مرسوم كريميو لصالح يهود الجزائر بعد الإمبراطورية، وقبل الجمهورية الثالثة».<sup>1</sup>

وقد افتتح التقرير بقوله: «مسير بلدنا يعتمد على الله، وعلى حكومتكم، أنتم الحكم في نزاع اشتدت وطأته على الجزائر، نزاع لا تملك أية حكومة الشجاعة والحرية لتواجهه وتحلّه». مجهودات فرحات عباس كانت فردية ومبادرة شخصية ولذلك لم تحظ هذه المبادرة باهتمام، حتى أنّ فرحات عباس نفسه لم يتعرض لها في كتابه ليل الاستعمار، ونبّه إلى ذلك حين أصدر كتابه الشاب الجزائري عام 1981 «بأنّ هذا العمل المتواضع (التقرير) بقي غير معروف لدى الجمهور في الجزائر، وأيضا في فرنسا».

ظلت الأجواء السياسية تعرف هدوءاً وسكوناً إلى غاية شهر نوفمبر 1942، وهو الشهر الذي نزلت فيه قوات الحلفاء بالشمال الإفريقي، وبنزولها ظهرت قيادة فرنسية جديدة باسم فرنسا الحرة وأطلق سراح الكثير من المناضلين في حزب الشعب الجزائري من السجن والمعتقلات مع فرض الإقامة الجبرية عليهم، وتمّ العفو عن مناضلي الحزب الشيوعي.<sup>2</sup>

في فيفري 1943، نشر فرحات عباس رفقة 29 آخرين من النخبة الجزائرية نصا تحت عنوان «الجزائر في النزاع العالمي، بيان الشعب الجزائري»، وكان هذا بعيد الإنزال الذي قام به الحلفاء في الجزائر في شهر نوفمبر 1942، وبنزول الحلفاء ظهرت قيادة فرنسية جديدة باسم فرنسا الحرة وأطلق سراح الكثير من المناضلين في حزب الشعب الجزائري من السجن والمعتقلات مع فرض الإقامة الجبرية عليهم، وتمّ العفو عن مناضلي الحزب الشيوعي.<sup>3</sup>

ساعدت حملة الإفراج عن المعتقلين على استئناف النشاط السياسي للجزائريين وكان على رأس العناصر السياسية فرحات عباس، الذي قام بسلسلة من الاتصالات انتهت بتقديم عريضة باسم

<sup>1</sup> - إسماعيل سامعي، *قائمة عبر التاريخ وانتفاضة الثامن ماي 1945*، قسنطينة، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 1983، ص 6.

<sup>2</sup> - عبد الحميد زوزو، "الأصول السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة نوفمبر 1954"، *مجلة المجلي الإسلامي الأعلى*، العدد 2، الجزائر، 1999، ص 312.

<sup>3</sup> - محمد بلعباس، مرجع سابق، ص 53.

المنتخبين إلى ممثلي إنجلترا وأمريكا وفرنسا، دون أن تحظى هذه العريضة بعناية، لا من طرف ممثلي أمريكا وإنجلترا، ولا من طرف الحاكم العام، لأنّ الشغل الشاغل لهؤلاء كما يدعون هو ملاحقة القوات النازية، وتحقيق الانتصار عليها<sup>1</sup>.

وبعد شهر من الانتظار اجتمع فرحات رفقة بعض العناصر السياسية نذكر منهم بومنجل، الدكتور تامزالي، قاضي عبد القادر، الدكتور الأمين دباغين، عسلة الحسين، الشيخ العربي التبسي، الشيخ خير الدين، أحمد توفيق المدني، الدكتور ابن جلول، الدكتور سعدان... وكان هؤلاء من النواب وحزبي الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد كلف الحاضرون فرحات عباس بتحرير بيان جديد للإدارة الفرنسية<sup>2</sup>.

ومن خلال صيغة البيان وفحواه يتطور موقف فرحات عباس وتتغير لهجته نحو التشدد، فهو في مقدمة البيان ينتقد الاستعمار انتقادا شديدا ويندد بأنانيته التي لا تقبل المساواة مع الجزائر المسلمة إلاّ في مخطط واحد، وهو التضحيات في ميادين القتال، وحتى هنا، فإنّ الأهل يسهو ويموت بعنوان أهلي بمرتب ومنحة مرتزق، حتى ولو كان صاحب شهادة واختصاص».

هذا الموقف من طرف فرحات عباس يفسره تجربته في الحرب العالمية الثانية حيث وافق على الانخراط في الجيش الفرنسي كصيدلي احتياطي وكان برتبة سرجان ومع ذلك لاحظ التمييز العنصري والتفرقة بين الجزائريين الذين كانت تنظر إليهم السلطة الفرنسية كأهالي فلم يكونوا يتقاضون نفس رواتب الفرنسيين، حتى الخبز لا يقدم لهم ما يقدم للفرنسيين<sup>3</sup>.

وفي البيان أيضا يبدو أنّه بدأ يتخلص من الاتجاه الاندماجي، ويعترف بأنّ المزج، أو بأنّ امتزاج الشعبين في شعب واحد غير ممكن، ويقول: «إنّ هوية وتكوين شعب واحد تحت حكومة واحدة أبوية، أظهرت فشلها، الكتلة الأوروبية والكتلة المسلمة تبقى متباينة، الواحدة مع الأخرى بدون روح مشتركة، من الآن فصاعدا، المسلم الجزائري لا يطلب إلاّ شيئا واحدا هو أن يكون جزائريا مسلما».

<sup>1</sup> - يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص402.

<sup>2</sup> - جمال قتان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص193.

<sup>3</sup> - سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ط4، ج3، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص 184.

ورغم التغيير الجذري في مواقف فرحات عباس إلا أنه لم يتخلى عن الأسلوب السلمي أسلوب الحوار. وقد جاء في البيان ما يلي<sup>1</sup>:

1- استنكار الاستعمار وإزالته.

2- تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب.

3- منح الجزائر دستورها الخاص خارج الدستور الفرنسي الذي يضمن حرية ومساواة جميع السكان بغض النظر عن العرق والدين، وإنهاء الملكيات الإقطاعية بإصلاحات زراعية كثيرة تضمن الرفاهية والرخاء لسواد الجماهير الفلاحية والاعتراف بالعربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع الفرنسية، وحرية الصحافة وحق التنظيم والتجمع وحرية ومجانية التعليم لجميع الأطفال إناثا وذكورا وحرية العقيدة لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة في جميع الأديان (إشارة إلى الدين الإسلامي الذي لم يبق إلا هو غير مفصول عنها).

4- المشاركة الفورية والفعالة للجزائريين في حكومة بلادهم كما فعلت بريطانيا في الهند وكما فعل الجنرال كاترو في سورية وكما فعل بيتان والألمان في تونس.

5- تحرير كل المحكوم عليهم والمساجين السياسيين من جميع الأحزاب.

هذا الموقف من طرف فرحات عباس شجع حزب الشعب لإظهار مواقفه ومطالبه خاصة وأنه قد جرى لقاء بين مصالي الحاج وفرحات عباس وتمخضت نتيجة اللقاء في ملحق البيان<sup>2</sup>. هذا الأخير الذي طالب بالاعتراف بالأمة الجزائرية، الاستقلال التام للجزائر مباشرة بعد الحرب، أما عاجلا فتأسيس حكومة فرنسية جزائرية والمساواة المطلقة. فالأمر يتعلق إذن ببيان وطني وثوري وليس مجرد برنامج لإصلاحات<sup>3</sup>.

كان لحزب الشعب الجزائري دور بارز في إقرار هذه النقاط السابقة الذكر، كما ساهم البيان في رفع قيمة ومكانة حزب الشعب في أوساط الجزائريين، وكذلك زعيمه السجين مصالي الحاج، وارتفعت أصوات الجزائر جزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، وصار لحزب الشعب مراكز في القبائل الكبرى، في قسنطينة، تلمسان، عين تموشنت، غزوات، ندرومة.

<sup>1</sup> - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص288.

<sup>2</sup> - Benjamin Stora, **Algérie ; Histoire Contemporaine 1830-1988**, Alger: Casbah Editons, 2004, p94.

<sup>3</sup> - Gilbert Meynier, op.cit, p62.



ولكن الفرنسيين وعلى رأسهم بيروتون الحاكم العام أحسوا بخطورة اللهجة التي استعملها الجزائريون وأدركوا أهمية المطالب التي يطالبونهم بها، فتظاهروا بقبول البيان من حيث المبدأ وطلبوا من الوفد تقديم خطة عمل للإصلاح، وكان الهدف من ذلك كسب الوقت أيضا لأن فرنسا والحلفاء كانوا سنة 1943 في وقت حرج ومازالوا عندئذ لم يعبروا البحر الأبيض إلى أوروبا. هذا ما شجّع فرحات عباس على إضافة ملحق بعد الملاحظات والشروط التي تقدم بها الشعب الجزائري، ومهمة الملحق أنّ يوضح بعض المطالب من ناحية، ويدعم الاتجاه الوطني من ناحية ثانية، كما أنه يسجّل رغبة مسئول حزب الشعب الجزائري في النص على دولة جزائرية.

تضمن الملحق قسمين<sup>1</sup>: القسم الأول عن الإصلاحات التي يمكن تأخيرها إلى ما بعد الحرب، والقسم الثاني عن الإصلاحات التي يجب تحقيقها في الحال. ونص الأول على أنه في نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة لها دستورها الخاص يضعه مجلس تأسيسي منتخب عن طريق الاقتراع العام من جميع السكان.

أمّا القسم الثاني منه فقد تضمن ثلاثة أجزاء:

أ- الاشتراك الفوري والفعال للممثلين الجزائريين في حكومة وإدارة الجزائر وتحويل الحكومة العامة الممثلة لفرنسا إلى حكومة الجزائر وتتألف من وزراء بعدد متساو بين الفرنسيين والجزائريين والتمثيل المتساوي للجزائريين والفرنسيين في جميع المجالس الجزائرية والتنظيمات الاستشارية وتحقيق الإدارة الذاتية للدواوير والبلديات المختلطة، ودخول الجزائريين لكل الوظائف العمومية على أساس المساواة مع الفرنسيين وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية وتطبيق القانون العام على الجزائر.

ب- المساواة أمام ضريبة الدم، إلغاء نظام التجنيد والخدمة العسكرية المعمول به تحت عنوان أهلي وتوحيد نظام التجنيد والمكافآت في الخدمة العسكرية (الرتب، المعاش... إلخ)، ورفع العلم الجزائري في الفرق الجزائرية العاملة رفعا لمعنوياتها.

ج- الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إنشاء مصلحة للفلاحة الجزائرية لمساعدة الفلاحين وإنشاء وزارة عمل تشرف على تطبيق القوانين الاجتماعية للعمال الجزائريين، إنهاء التعليم المسمى بالأهلي ومنح الحرية في تعليم اللغة العربية وتوفير السكن، وحرية الدين الإسلامي، وحرية الصحافة باللغتين والترخيص بإنشاء صحف في العاصمة وهران وقسنطينة لتطلع وتقود الرأي العام الجزائري. وقد حرر الملحق بتاريخ 26 ماي 1943. ويلاحظ على البيان وملحقه أنهما وثيقة تحتوي على مزيج من

<sup>1</sup> - فرحات عباس، ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص ص 166، 179.

المطالب السابقة لحزب الشعب والعلماء والنخبة، وإذا كنا قد لمسنا المرونة في البيان، فإنّ ملحقه كان أكثر صرامة.

لكن ملحق البيان قوبل برفض شديد من طرف الحاكم العام كاترو الذي لم يكن مستعداً من أن يغيّر من عقلية الجزائري الفرنسية وأطلق على حركة البيان الجزائري اسم العاصفة التي وعد بوقفها مهما كان الثمن فقد اعترف في مذكراته أن الجزائريين قدموا بيانهم إلى سلفه، وهو يتضمن المناداة بإقامة جمهورية جزائرية ولكنه قال إنّ ذلك جاء نتيجة عاصفة من التحرر هبت من الشرق ومن وراء الأطلسي فوق شمال إفريقية، ولذلك فإنه من الحكمة وقف هذه العاصفة.

في ذلك الحين أكد مصالي الحاج لفرحات عباس بالقول: «أنا لا أثق مطلقاً في فرنسا، فرنسا لن تمنحك شيء، هي لا تعرف سوى لغة القوة، ولن تعطيك إلا ما تأخذ منها بالقوة»، فالفكر الثوري والمسلح كان جزءاً لا يتجزأ من مواقف مصالي الحاج وله تحفظات تجاه السياسة الفرنسية، في الوقت الذي كان فيه فرحات عباس لا يزال يؤمن بالمقاومة السلمية، فهما جمعتهما الأهداف لكن اختلفا في الخطط<sup>1</sup>.

أمام هذه السلبية من جانب الإدارة الفرنسية سارع فرحات عباس إلى تأكيد البيان بتحويله من عريضة مطالب إلى حركة سياسية في شهر مارس 1944 بمدينة سطيف عرفت باسم "أصدقاء البيان والحرية" والتي سجلت رسمياً في مدينة قسنطينة وقد ضمت الحركة أعضاء من النواب ومن حزب الشعب الجزائري والطلبة والكشافة والعلماء، وكان فرحات عباس قد اتصل بمصالي الحاج في معتقله بقصر الشلالة وكذلك بممثلي العلماء وكون معهم جبهة متحدة أصبح هو المتحدث باسمها. كما عين فرحات عباس رئيس تحرير لجريدة المساواة الصوت الناطق والمعبر عن مطالب هذه الحركة الجديدة التي أخذت على عاتقها المحافظة على مبادئ ومطالب وأهداف بيان 1943.<sup>2</sup>

معظم النشطين داخل حركة أحباب البيان والحرية، كانت قاعدتهم حزب الشعب الجزائري هذا الأخير الذي اتخذ أحباب البيان والحرية كغطاء للنضال من أجل الاستقلال.<sup>3</sup> رغم أنّ حركة أحباب

<sup>1</sup> - فرحات عباس، ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص 151.

<sup>2</sup> - عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899 - 1985)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 202.

<sup>3</sup> - Gilbert Meynier, op.cit, p 63.

البيان والحرية قد شهدت تطورا وانتشارا في أوساط الجزائريين الذي وصل عدد المنتسبين منهم إليها حوالي نصف مليون في شهر مارس 1945، وحوالي 163 فرع موزع على القطر الوطني.

### خامسا/ حوادث 8 ماي 1945:

امتاز الوضع العام قبل ماي 1945 بتحريك سياسي واسع لجميع الكتل الجزائرية (الأهلية) وأهم حركة تبنت القضية الأهلية واستمرت في نشاطها هي "حركة أحباب البيان والحرية" التي تمكنت من خلق وحدة وطنية أثارت تخوف الإدارة الفرنسية، وجعلت الكولون وأصحاب اليمين المتطرف يشتدون في التحامل عليها، ومحاولة القضاء عليها، هذا الواقع خلق جواً مكفهرًا بين الجزائريين المتحمسين والفرنسيين المتشددين، ومن المنطقي أن يتحول هذا الصراع على الأقل من الجانب الفرنسي من الحرب الكلامية إلى المواجهة العسكرية.

كانت أول مواجهة بارزة بين القادة السياسيين والسلطة الفرنسية، في 1 ماي 1945؛ أين انطلقت أصوات من مختلف أرجاء الجزائر تطالب علنا «أطلقوا سراح مصالي، والاستقلال». في الوقت الذي قام فيه أتباع حركة أحباب البيان بمسيرات سلمية هادئة سلمية دون أي كلمة أو شعار، لم يستطع قادة حزب الشعب كبح جماح المتظاهرين، مما أودي بمقتل 4 أشخاص في الجزائر، 1 في البليدة، 1 في وهران<sup>1</sup>.

هذه المظاهرات والمواجهات تسببت في توقيف عدد كبير من المسؤولين في حزب الشعب، كما لم يسلم الأعضاء النخبة، حيث تمّ توقيف فرحات عباس والدكتور سعدان وأطلق سراحهم حتى شهر مارس 1946. لكن كانت هناك مواجهة ثانية قريبة العهد وهي يوم 8 ماي<sup>2</sup> 1945.

قرر القادة الوطنيون الناشطون في أحباب البيان والحرية تنظيم مظاهرات في مقاطعات مختلفة في الجزائر منذ 1 ماي<sup>3</sup> وانطلقت بالفعل مظاهرات بالتزامن مع 8 ماي 1945 تاريخ انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، حملوا فيها رايات الحلفاء والراية الجزائرية، وصاحوا في وقت بنفس الكلمات الاستقلالية، وطالبوا بإطلاق سراح مصالي الحاج، لكن المظاهرات كانت أكثر حدة في المناطق الشرقية خصوصا في سطيف، قالمة، خراطة، عنابة، سكيكدة...

<sup>1</sup> - ibid, p65.

<sup>2</sup> - أني راي زيغر، جذور حرب الجزائر، ترجمة: وردة لبنان، الجزائر: دار القصة، 2005، 309.

<sup>3</sup> - Nadjia Bouzeghrane, "en finir par le mensonge", entretien de mohamed Harbi, EL Watan, le 14 mai, 2005

من بين المشاركين في المظاهرات حوالي 7 إلى 8 آلاف شخص يتبع حزب الشعب بالإضافة إلى 200 عنصر من الكشافة الإسلامية، رفعوا اللافتات التي كتب فوقها «يحيا مصالي» «من أجل استقلال الشعب»، «تحيا الجزائر حرة ومستقلة»<sup>1</sup>. وكان أول القتلى الكشاف بوزيد سعال الذي كان يحمل العلم الجزائري ورفض إسقاطه، والذي قتل على يد أحد رجال الشرطة الفرنسية<sup>2</sup>. سارعت الشرطة الفرنسية بالهجوم وإطلاق النار على المتظاهرين وساعدها في ذلك المستوطنون الأوروبيون الذين خرجوا بأسلحتهم لقتال الجزائريين، وهنا تحولت المظاهرة السلمية إلى مواجهة عسكرية، اقتصر سلاح الجزائريين فيها على المدي والعصا والحجارة. من الواضح أن الإدارة الفرنسية اعتبرت التظاهر بحمل العلم الوطني مساسا بالسيادة الفرنسية، ولهذا أصدر نائب عمالة سطيف أوامره بإطلاق النار، بعد محاولة لإنزال العلم وافتكاكه من الشاب الذي كان محاطا بمجموعة من الشبان أعدت نفسها للدفاع عن العلم. لم تقتصر الأحداث على مدينة سطيف وحدها، بل امتدت إلى أكثر مدن وقرى ودواويرها، كما أن الفرنسيين بدون استثناء اشتركوا في الاستفزازات وعمليات القمع وكانوا يلقون القبض على الأهالي الجزائريين ويزجونهم في السجون بدون محاكمة ولا مراقبة. كما اشتركت القوات العسكرية الفرنسية جميعها في عمليات الإبادة، القوات البرية والبحرية والجوية فضلا عن الشرطة والدرك والميليشيات، وأسفرت العمليات على استشهاد ما يزيد على 45000 من الجزائريين، واقتياد عشرات الآلاف إلى السجون والمحتشدات، وإعدام العشرات عن طريق المحاكم<sup>3</sup>. هذه الأحداث جمعت بين قادة حزب الشعب وحركة أحباب البيان والحرية، حتى أنهما لقيتا نفس رد الفعل من قبل السلطة الفرنسية التي قامت بتوقيف عناصر منهما حوالي 2500 موقوف. وهناك من صدر في حقه الإعدام وعناصر أخرى انتظرت حتى عام 1962 إلى أن تمكنت من الخروج من السجن.

### موقف الإدارة الفرنسية من حوادث ماي 1945:

اعتبرت الإدارة الفرنسية أن حوادث ماي 1945 ما هي إلا مؤامرة وطنية انفصالية كان الهدف منها القيام بحركة عصيان عامة لإخراج الفرنسيين من الجزائر ولكي يؤثرها على هذه الإدارة ويدفعونها

<sup>1</sup> - Hassan Remoun , "les Evénements de mai 1945, le mouvement national et la société Algérienne aujourd'hui In, EL Watan du 8 mai 2005.

<sup>2</sup> - إسماعيل سامعي، مرجع سابق، ص 87.

<sup>3</sup> - جمال قنان، مرجع سابق، ص 205.

لضرب الحركة الوطنية وعدم القيام بأي إصلاح. هنا حاولت الإدارة الفرنسية أن تتلاعب بقيادة الحركة الوطنية بتصنعها جهل من دعا إلى قيام هذه المظاهرات، ولكي تحاول جس نبض الجزائريين وعلى رأسهم قادة حزب الشعب وحركة أحباب البيان، وفيما إذا كان بإمكانها التأثير على مواقفهم المتصلبة وعلى رأسها المطالبة بالاستقلال<sup>1</sup>.

وهناك من ادعى أنّ الجوع هو سبب انتفاض الأهالي الجزائريين، وادعاؤه هذا يحاول من خلاله إخفاء البعد السياسي لهذه الحوادث.

### موقف قادة الحركة الوطنية من حوادث ماي 1945:

الحقيقة، أنّ حزب الشعب الجزائري لم يكن يسعى إلى سفك دماء الجزائريين في استغلال فرصة 8 ماي 1945، بل كان يسعى للتعريف والتأكيد على مطالبه بوسيلة سلمية وبعيدا عن العنف، لكن القاعدة الشعبية لم تكن تتمتع بالرؤية التي كانت لدى القادة، وحماسها الشديد هو الذي ساهم في إرباك السلطات الفرنسية هذه الأخيرة التي سلطت جام غضبها عليهم<sup>2</sup>.

أما زعماء الحركة الوطنية، فقد وصفوها على أنها مؤامرة استعمارية دبرت من طرف الكولون وبعض أصحاب النفوذ والمال، والغرض منها إثارة الشعب الجزائري حتى يسهل عليهم قمعه والقضاء على الحركة الوطنية.

### سادسا/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1946-1954:

#### ظروف تأسيس الحركة:

نتج عن حوادث ماي 1945 تفكك الوحدة الوطنية التي حققتها حركة أحباب البيان والحرية، فتفرّق النواب والعلماء وقادة حزب الشعب، وقرر هذا الأخير المضي قدما في سياسته السابقة وعدم العودة إلى العرائض والبيانات، وأدرك أنّ فرنسا لن تفي بوعودها وخير دليل على ذلك المجازر الفظيعة في 8 ماي 1945<sup>3</sup>. ورغم ذلك وجد الحزب نفسه مترددا؛ فيما إذا كان سيواصل العمل السري منذ أن حلّ سنة 1939 وهو أسلوب تعودّ عليه وساعده إلى حد بعيد في التحرك بين أوساط

<sup>1</sup> - عامر رخيطة، 8 ماي المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 84.

<sup>2</sup> - ثابت رضوان عينا، 8 ماي 1945 في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص ص 142، 143.

<sup>3</sup> - محفوظ قداش، وصاري أحمد، المقاومة السياسية 1900-1954، ترجمة: عبد القادر بن الحارث، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص 120.

الجزائريين دون مضايقة من طرف السلطات الفرنسية، وبين الظهور العلني على غرار النواب بقيادة فرحات عباس، وهذا قد يضطره للتنازل عن أمور عدّة. ولا يخفى علينا أنّ فرحات عباس قد اكتسب شهرة واسعة بين الأهالي الجزائريين بعد بيان 1943، وهذا ما ساهم ولو بطريقة غير مباشرة في ابتعاد الأضواء عن حزب الشعب الجزائري صاحب النزعة الاستقلالية. وكانت ضرورة اكتساب الصفة الشرعية للحزب أمام الإدارة الفرنسية ملحة خاصة وأنّ الأحزاب الشرعية (معتترف بها رسمياً من قبل الإدارة الفرنسية) قد كانت تتحرك على نطاق واسع، ويعدد تردد طويل قرّر الحزب في شهر نوفمبر 1946 إبقاء "حزب الشعب الجزائري" المنحل من طرف الإدارة الفرنسية منذ عام 1939 يواصل عمله السري، وإنشاء حزب شرعي يُعلن عنه لدى الإدارة الفرنسية، فأسس "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" كغطاء شرعي يسمح له بتحرك واسع، ويخوّل له حق الترشح لمختلف المجالس، وأن يعرف بمطالبه وأهدافه أكثر فأكثر للجماهير الجزائرية. والحقيقة أن سبب الإبقاء على حزب الشعب الجزائري وعلى النشاط السري كان مرده رفض بعض قادة الحزب انتهاج الحزب سياسة الأحزاب الأخرى الملاينة للإدارة الفرنسية، وهذا الأمر قد يؤثر سلبياً على مبدأ وهدف الحزب الأساسي ويبعده عن القضية الرئيسية وهي الاستقلال الوطني، لكن مصالي الحاج أقنع الأعضاء بأهمية العمل العلني، وفي نفس الوقت المحافظة على العمل السري في إطار حزب الشعب<sup>1</sup>.

### تجربة الانتخابات:

بعد أن فصل النقاش حول مصير حزب الشعب، تقدم هذا الأخير بعنوان جديد هو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية-كما سبق وأن ذكرنا- كواجهة شرعية له، وخاض بهذه التسمية معترك الانتخابات في أواخر 1946، ومع ذلك لم يتقبل العديد من المناضلين المتمسكين بالسرية، والعمل الثوري، ترشح الحزب للانتخابات، ورأوا في ذلك انحرافاً عن الهدف الحقيقي وقد يضطر إلى التنازل وإلى قبول بعض القرارات التي لا تتجاوب مع مبدأ الاستقلال، لهذا تقرر عقد مؤتمر يضم إدارات الحزب يومي 15 و16 فيفري 1947. اجتمع القادة يوم 15 ببوزريعة ويوم 16 ببلكور لأسباب أمنية، وقد هاجم التيار المتحمس قيادة الحزب واللجنة المركزية لإنشائها حزبا شرعياً دون استشارة المناضلين<sup>2</sup>، وأخيراً انتهى المؤتمر بتوصيات توفق بين التيارين.

<sup>1</sup> - Benyoucef Benkhadda, **les Origines du premier novembre 1954**, 2<sup>ème</sup> édition, Alger: centre national d'études et de recherche sur le mouvement national et la révolution du 1<sup>er</sup> novembre, 1999, p116.

<sup>2</sup> - شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص ص 346، 347.

أما القرار الذي أرضى الطرفين فكان كما يلي<sup>1</sup>:

1- الإبقاء على حزب الشعب الجزائري في إطاره السري القديم، للعمل على توسيع القاعدة الحزبية، ونشر الفكرة النضالية الاستقلالية.

2- متابعة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بمظهرها الشرعي، وإطارها القانوني لمساعدتها ونشاطها في الأوساط الرسمية والشعبية لتوعية الجماهير بصفة عامة، وللتخفيف من المشاكل اليومية التي تواجه المواطنين في حياتهم اليومية لدى الإدارة الفرنسية.

3- إنشاء منظمة شبه عسكرية سرية، عرفت فيما بعد "بالمنظمة الخاصة" أو "المنظمة السرية" (OS) تتولى الإعداد والتعبئة للعمل الثوري.

وعوض أن يتصدع الحزب من جراء الانتقادات التي وُجّهت إلى قيادته، سكنت المشاحنات بمجرد صدور قراره الخاص بالمنظمة الخاصة التي عيّن على رأسها محمد بلوزداد.

بالنسبة للانتخابات 1946 تحمّس فرحات عباس زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لفكرة الترشح للبرلمان الفرنسي، فرشح نخبة من خيرة عناصره المثقفة وتحصلت على 11 مقعدا من بين 13 مقعدا وقد عارض حزب الشعب الجزائري هذه الانتخابات، ثم عدل عنها وخاض بدوره معركة الانتخابات بغطائه الشرعي الجديد ونجح 5 من مرشحيه. إنّ نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية صرّحوا منذ البداية بأنهم لا يعترفون بالقوانين الفرنسية، ورددوا داخل قاعات البرلمان مطلب الاستقلال التام، رافضين في نفس الوقت السياسة الفرنسية المتبعة بالجزائر منذ عام 1830. وكان لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية الفرصة في المشاركة في انتخابات المجالس البلدية عام 1947، وتحصلت فيها تقريبا على جميع البلديات، وكان نجاحها برهانا على دعم الجزائريين لها وإيضاح رغبتهم الجامحة في نيل الاستقلال، ومع ذلك صادفت الحركة عدّة مشاكل على رأسها عدم التوفيق بين العمل الشرعي المقتصر على تحسين وتسوية مشاكل المواطنين والعمل السري الساعي للاستقلال<sup>2</sup>.

وفي عام 1948 جاء دور الترشح للمجلس الجزائري الذي تقرر تكوينه في الجزائر من 120 نائبا مناصفة بين الجزائريين والفرنسيين في الجزائر، ومخافة أن يصير الجزائريون على قدم المساواة مع الفرنسيين، شرعت الإدارة الفرنسية لتزييف الانتخابات التي حاك خيوطها آنذاك ايدموند نيجلان

<sup>1</sup> - مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص ص 69، 71.

<sup>2</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 315، 316.

الذي اشتهر بالتزوير، وقام باعتقال المرشحين قبل يوم الانتخاب، ومنع المناضلين الوطنيين من الإشراف على مكاتب وصناديق الاقتراع، وبالتالي لم يفز إلا عدد ضئيل من مرشحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ونفس الأمر بالنسبة لباقي الأحزاب الجزائرية الذين ضاعت أصواتهم في وسط أغلبية فرنسية<sup>1</sup>.

### المحور السابع: الاعداد للثورة التحريرية

جاءت ثورة أول نوفمبر المجيدة سنة 1954 بعثا جديدا للجزائر في العهد الجديد، بكل أبعادها ومفاهيمها مستخلصة العبر من إخفاق المقاومات السابقة التي عمت أرجاء الوطن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا.

### أولا/ نمو فكرة الثورة:

### أ- مظاهرات ماي 1945:

كانت هناك عدة عوامل مهدت للمواجهة المسلحة بين الجزائريين وقوات الاحتلال منها: تأثير الحرب العالمية الثانية ودعاية الحلفاء وعزيمة مناضلي حزب الشعب في المرور إلى الفعل المسلح. كما كان هناك عزيمة المعمرين في التصدي لنضال الوطنيين الجزائريين بكل الوسائل ومنها الاستفزاز خلال المظاهرات. ومن هنا فقد كان هناك هذا الحقد بين الأوروبي في الجزائر وبين الوطنيين الجزائريين، وقد حذر الدكتور سعدان خلال الجمعية العامة بقسنطينة سنة 1944 قائلا: "إذا لم تتخذ إجراءات سوف تحدث انقلابات خطيرة بين الأهالي..".

- الأحداث: خلال شهر جويلية شهدت الأحياء التي يسكنها المسلمون بمدينة سكيكدة هجوم قوات مسلحة أسفرت عن مقتل حوالي ثلاثين شخصا وقد تدخل الشعب وواجه قوات الأمن. ويمكن أن نعتبر هذا الحدث ثانويا ولكن له بعده السياسي إذ استغلت السلطات الفرنسية هذه الفرصة لتحويل مصالي الحاج إلى سجن القليعة.

وفي هذه الأثناء بدأ الحديث عن مؤامرة وطنية في شرشال، وكان هناك حديث عن دعم أمريكي لثورة عربية ووصول أسلحة من دول أجنبية ومساعدة مصرية وتنظيم الألمان مناطق تدريب في الجزائر، وهناك حدث وعي جديد وروح جديدة لدى الجزائريين.

<sup>1</sup> - يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير (1946-1962)، الجزائر: دار هومة، 2003، ص ص 13، 14.



- روح جديدة لدى الجزائريين: تذكر بعض الروايات أن تلميذة في منطقة بجاية كتبت على كراسها "أنا جزائرية الجزائر وطني" خلافا للنموذج المقترح من طرف معلمها "أنا فرنسي وفرنسا وطني". وهناك تلميذ آخر رد على معلمه عندما كان يتحدث عن وضعية العبيد في العصر الروماني يقول: "مثلنا تماما".

وفي مدينة البليدة اتهم معلم بتهمة تدريس معاني الوطنية لطلبته واشتكى ستة من ممثلي المجلس العام في ولاية قسنطينة من الحقد الذي أظهره الموظفون والتجار المسلمون تجاههم. وكان هناك حالة من عدم الأمن إشتكى منها المعمرون في الميلية وغيرها. وصار العمال الجزائريون يرفضون العمل في الورشات الخاصة وممتلكات المعمرين.

- الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية: كان خطر المواجهات الدامية واضحا للعيان، ففي أبريل 1945 صرح الجنرال هنري مارتن بأن حزب الشعب كان يحضر لثورة عامة في مدينة سطيف، وأن الإقبال على الانخراط في هذا الحزب كان شديدا. وقامت السلطات المدنية والعسكرية خلال أكتوبر 1944 بوضع قائمة للمناطق الحساسة الخاضعة لدعاة الثورة، وكان من بينها: الجزائر، وهران، قسنطينة، منطقة القبائل الكبرى والصغرى، وجبال تلمسان، والأوراس، واتخذت إجراءات هامة لحفظ الأمن وكان هناك نقاط حساسة أخرى: سطيف، تبسة، بسكرة، الأوراس، وكانت أقل المناطق تأثرا بالوطنية هي منطقة وهران. وخلال 30 أبريل 1945 تم تحويل مصالي الحاج إلى سجن برزازفيل.

#### ب- مظاهرات 1 ماي 1945:

كان حزب الشعب عازما على إظهار مدى قوته في الساحة السياسية واستغل هذه الفرصة للاحتجاج ضد تحويل مصالي الحاج إلى الصحراء أولا، ثم إلى برزازفيل بعد ذلك. وكانت هناك مسيرات عامة في منطقة قسنطينة خصوصا إلى تبسة والقل وخنشلة وعين البيضاء وسطيف وهناك أظهر الوطنيون في حزب الشعب قدرتهم على تأطير الجماهير.

كان الغرض من هذه المظاهرات هو الإثبات للحلفاء أنه كانت هناك حركة وطنية منظمة وقوية، ولكن رد فعل الحلفاء والسلطات الفرنسية والأحزاب الأوروبية كان مخيبا لكل الآمال والوطنية.

#### ج- نتائج مظاهرات 1 ماي 1945:

قامت الإدارة الاستعمارية باتخاذ إجراءات قمعية ضد منظمي المظاهرات من حزب الشعب أمثال حسين عسلة، هني محمد، حفيظ عبد الرحمان، أحمد مزغنة، سامي محمد، واختفى مسؤولون

آخرون.. وهنا أخرج 12 فرحات عباس من طرف الأمن العام لولاية الجزائر باعتبار الأعضاء الذين شاركوا في المظاهرات كانوا من حزب أحباب البيان والحرية AML وهنا قام الحزب الشيوعي الفرنسي .CGT

#### ب- حوادث 8 ماي 1945:

كانت أحداث 8 ماي 1945 منعرجا جديدا في تاريخ الأحزاب السياسية الجزائرية إذ رسخت في عقول الجزائريين فكرة لا جدال فيها أن الاستعمار لا يفهم إلا لغة واحدة وهي لغة الحديد والنار<sup>1</sup>. ففي 8 ماي كان العالم في غيبوبة النصر فكانت الاحتفالات والأفراح بنصر الحلفاء، فخرج الشعب الجزائري في يوم 8 ماي 1945 وعبر عن المشاعر الوطنية وعن تعلقه بالحرية كغيره من الشعوب في العالم.

وقد كتب السيد فرحات عباس عن هذه الأحداث يقول: "الثامن ماي 1945 كان يوم ثلاثاء وهو يوم سوق أسبوعية، تستقبل مدينة سطيف في مثل هذا اليوم ما بين 5 و15 ألف شخص من الفلاحين والتجار القادمين من المناطق المجاورة".

ولم تمر الساعات الأولى من الثامن ماي حتى حدث الاصطدام إثر إطلاق محافظ الشرطة الفرنسية في مدينة سطيف أشياري على الكشاف الشاب سعال بوزيد الذي كان يحمل العلم الجزائري ويتقدم المظاهرة فأرداه قتيلا، مما أدى إلى انفجار الجماهير الجزائرية التي لم تجد أمامها من وسيلة للدفاع عن نفسها إلا الالتجاء إلى العصي والفؤوس والخناجر.. وإلى أي سلاح عثروا عليه<sup>2</sup>.

ولم تقتصر الاستفزازات على مدينة سطيف وحدها، بل امتدت إلى أكثر مدن وقرى ودواوير القطر خاصة في قالمة ونواحيها وخراطة ودواويرها. وقد اشترك في عمليات التقتيل والقمع كل الفرنسيين بدون استثناء، بما في ذلك العناصر اليسارية التي تجند بعضها في مليشيات تقوم بإلقاء القبض واغتيال العناصر الوطنية بدون محاكمة ولا مراقبة. وأسفرت العمليات على استشهاد ما يزيد عن 45000 من الجزائريين واقتياد عشرات الآلاف إلى السجون والمحتشدات وإعدام العشرات عن طريق المحاكم.

<sup>1</sup> - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، قسنطينة، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 1985، ص217.

<sup>2</sup> - أحسن بومالي، "انتفاضة 8 ماي 1945 تضحيات شعب وإرهاصات ثورة"، مجلة المجاهد، العدد 1448، 1988، ص 11.

أعلنت فرنسا القانون العرفي وفي الريف كان الجنود السنغاليون وجنود اللفييف الأجنبي يذهبون ويحرقون ويغتصبون النساء. ودمرت الطائرات 44 مشتى وهي مجموعة من المساكن تعد من 50 إلى 100 ساكن.

إن مجازر الثامن ماي التي مست بصورة أساسية مناطق قالمة وسطيف وخراطة لم تجعل الشعب الجزائري يتقهقر إلى الورا، وإنما كانت درسا جديدا مليئا بالعبر ومدعاة للتفكير الجاد. بل كانت بداية مرحلة جديدة تتطلب إعادة النظر في الاستراتيجية وفي وسائل العمل والكفاح للمرحلة القادمة، بعد أن تم الاقتناع أن إنهاء الوجود الاستعماري لن يتحقق بالطرق السياسية بل من خلال أسلوب الكفاح المسلح الذي يتلاءم مع طبيعة المستعمر الفرنسي المتعنت. ومنذ ذلك بدأ التفكير الجاد في التخطيط للثورة بتكوين التنظيمات السرية<sup>1</sup>.

### ثانيا/ تشكيل المنظمة الخاصة OS

تقرر تكوين المنظمة الخاصة في المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في فيفري 1947، وهي منظمة شبه عسكرية يتمثل دورها في اقتناء السلاح وتدريب الأفراد الذين يخوضون معركة التحرير في المستقبل.

وقد أسندت إلى السيد محمد بلوزداد مهمة قيادة المنظمة، يساعده أحمد محساس الذي باشر عمله وفق مبدئين: اختيار أحسن المناضلين في الحزب لتجنيدهم في المنظمة الخاصة والفصل التام بين المنظمة الخاصة والتنظيمات الأخرى التابعة للحزب محافظة على السرية.

تكونت المنظمة الخاصة من ثمانية عناصر هم: محمد بلوزداد رئيسا. حسين آيت احمد نائبه السياسي. محمد ماروك على منطقة الجزائر. الجيلالي بالحاج نائبه العسكري. أحمد بن بلة مسؤول منطقة وهران. محمد بوضياف على منطقة قسنطينة. ارجيمي الجيلالي عن منطقة متيجة. وأحمد محساس كعضو.

ومما جاء في نظامها الداخلي ما يلي: " تجنيد محدود -العضو المجند يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية: الاقتناع، السرية، الشجاعة، الفعالية، الاستقرار، القدرة الجسمية، الخدمة غير المحدودة، العضو المجند لا بد أن يخضع لامتحان وأن يؤدي القسم وأن لا يغادر التنظيم في الوقت الذي يشاء وإذا حدث ذلك فإنه يعد هاربا.

<sup>1</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 320.

تلك بعض البنود الخاصة بالتجنيد في نظام المنظمة الخاصة الداخلي، أما هدفها فكان يتمثل في العمل من أجل إعداد ضباط الجيش الجزائري تمهيدا لخوض غمار الكفاح المسلح. عقدت اللجنة أول اجتماع لها في منزل بلوزداد في القبة في 13 فيفري 1947، لكن بلوزداد أصيب بمرض نقل على إثره إلى فرنسا في ديسمبر 1949 للعلاج، حيث توفي هنالك يوم 14 جانفي 1952، فخلفه في منصبه المسؤول الأول عن المنظمة الخاصة وهو الشاب حسين آيت احمد الذي قام بعمل رائع ونجح في تجنيد حوالي 1000 شخص للقيام بالعمل العسكري.

ولم تقتصر المنظمة العسكرية السرية على مدينة الجزائر فقط إذ يقول السيد عمار بن عودة: "كانت منتشرة تقريبا في كل القطر الجزائري، مما يفسر بأن المنظمة سارعت إلى فتح فروع لها ولم تكثف بالمركز، وذلك حتى تضمن تجنيدا وتدريباً لأكبر عدد ممكن من أبناء الشعب الجزائري المتحمسين للثورة وأسست لها فروعاً في الأوراس سنة 1947 بقيادة مصطفى بن بولعيد.

استطاعت المنظمة الخاصة في فترة وجيزة أن تفرض نفسها وأن تطور الوضع النضالي في الحزب، فعلى الرغم من افتقارها إلى الإمكانيات المادية إلا أنها استطاعت أن تثبت وجودها بنشاط أفرادها فصارت بذلك تجلب إليها متابعات الشرطة الفرنسية. ولم تكثف برفع الشعارات بل قامت بتنفيذ بعض العمليات العسكرية المسلحة، فجلبت أنظار السلطات الفرنسية منها عملية قام بها سويداني بوجمعة مع بعض المناضلين سنة 1949 بالهجوم على مقلع الرخام بفليفلة<sup>1</sup>. وكذلك عملية بريد وهران التي تم التخطيط لها بقيادة أحمد بن بلة يوم 7 أبريل 1949 وأسفرت عن غنم أموال البريد التي استعملت في شراء الأسلحة.

إن هاتين العمليتين وخصوصاً الأخيرة دليل على عزم المنظمة على القيام بالعمل المسلح ولتبرهن على وجودها بخلق جو من القلق في الإدارة الاستعمارية التي وجهت اتهاماتها إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، غير أن الحزب تبرأ من هذه العمليات وقررت قيادته حل المنظمة وتجريد أعضائها من ممارسة أي مسؤولية تقادياً لتكرار مثل تلك الحوادث المحرجة..

في شهر ديسمبر 1949 حدث تغيير في قيادة المنظمة الخاصة حيث تغير رئيس المنظمة السيد حسين آيت أحمد بسبب الأزمة البربرية التي عاشها الحزب في فرنسا خاصة عامي 1948-1949 مما أدى إلى إبعاده عن قيادة المنظمة الخاصة، وتم تعوضه في خريف 1949 بأحمد بن بلة.

---

<sup>1</sup> - ابراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، قسنطينة، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 1992 ص 81.

وأعقب ذلك تحويل في قيادة المنظمة عين إثره بوضياف على رأس منطقة الجزائر، في حين استخلف بن بلة على وهران عبد الرحمان سعيد. وزج ببعض أعضاء المنظمة الخاصة بمدينة قسنطينة في سجون المستعمر الفرنسي بينما تمكن الآخرون من الفرار محصنين بالجمال التي أصبحت الحصن لثوار نوفمبر.

لكن العملية التي كانت مضرّة بالمنظمة الخاصة التي تعتبر الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية هي عملية تبسة التي تم تنفيذها يوم 18 مارس 1950، وتكمن هذه العملية في إقصاء عبد القادر خيار الملقب برحيم من صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في تبسة، وهذا أدى إلى إفشاء الأسرار التي كانت بحوزته في المنظمة الخاصة، وارتكب بذلك خطأ فادحا حمل المنظمة على تأديبه وقد استطاع الفرار إلى محافظة الشرطة بما كان لديه من معلومات من أسماء أفراد المنظمة. وشملت حملة الاعتقالات التي تلت عملية الإعلان عن اكتشاف المنظمة الخاصة حوالي 450 مناضل في مقدمتهم مسؤولها الأول أحمد بن بلة وأقرب مساعديه: بلحاج، ارجيمي، ومحساس، ويوسفي<sup>1</sup>.

### ثالثا/ الانشقاق داخل الحركة الوطنية:

بدأت الخلافات بين زعيم الحزب مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية بسبب اعتراضهم على منحه صلاحيات خاصة وقد وصل الخلاف ذروته في سنة 1953<sup>2</sup>، حين قرر مصالي الحاج استغلال فرصة اجتماع إطارات اتحادية الحزب بفرنسا لي طرح الخلاف لأول مرة على المناضلين مباشرة<sup>3</sup>.

وكان الموضوع الرئيسي الذي خلق هذا الانشقاق في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية هو التحالف مع بقية الأحزاب الجزائرية بقصد خلق جبهة مشتركة موحدة للمشاركة في الانتخابات التشريعية التي تجري في 17 جوان 1951<sup>4</sup>.

لجأ زعيم الحزب لحل اللجنة المركزية فلم يذعن أعضاؤها لقراره وبذلك انشق الحزب إلى قسمين: الرئيس وأنصاره واللجنة المركزية وأنصارها. وقد تطورت الخلافات بينهما وتبادلا التهم

<sup>1</sup> - محمد عباس، اغتيال حلم، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2001، ص 32.

<sup>2</sup> - محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير، ط4، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2004 ص 50.

<sup>3</sup> - محمد عباس، اغتيال حلم، مرجع سابق، ص 32.

<sup>4</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 325.

باحتمار المناصب الحزبية العليا والابتعاد عن المبادئ والأهداف المنشودة، الأمر الذي أدى بكلى الكتلتين إلى عقد مؤتمرين أحدهما في بلجيكيا، وقد دعا إليه السيد مصالي والثاني بمدينة الجزائر. وقد دعا إليه السيد حسين لحول وجماعته أي المركزيون وكان ذلك في صيف 1954<sup>1</sup>.

أدت هذه الخلافات الهامشية إلى انشغال الحركة الوطنية عن هدفها الأساسي ضد الاستعمار الفرنسي وذلك للحصول على الاستقلال الوطني، وكذلك الجهودات التحضيرية الجبارة التي قامت بها النخبة الثورية المؤمنة بالعنف الثوري. ولم يقف أعضاء المنظمة الخاصة موقف المتفرج من الشقاق الذي حدث داخل الحزب على الرغم من موقف كلا الطرفين المتخالفين إزاء المنظمة الخاصة وأصحابها المنادين بتعجيل العمل الثوري<sup>2</sup>.

وقد كانت المنظمة الخاصة تعتبر الطرف الثالث داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وقرر أعضاؤها حجب الثقة عن زعيم الحزب وعن أعضاء اللجنة المركزية جميعهم، وقرروا الانتقال إلى العمل الثوري من خلال تأسيس حركة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة انتصار الحريات الديمقراطية تكون قيادتها جماعية وقراراتها اجتماعية وسياستها الكفاح المسلح وأطلقوا عليها اسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل<sup>3</sup>.

#### رابعاً/ إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA:

نتيجة لأزمة الحركة الوطنية وتصعد حزب انتصار الحريات الديمقراطية تحاول مجموعة من مناضلي المنظمة الخاصة الذين كانوا يؤمنون بضرورة اللجوء إلى الحل العسكري تجاوز الأزمة وما ترتب عنها من تردد وشلل وذلك بخلق تنظيم جديد هدفها إعادة توحيد الصفوف للانطلاق في العمل المسلح، ألا وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)، وذلك يوم 6 مارس 1954 وحاولت هذه اللجنة الاتصال بالأطراف المتنازعة ولكنها فشلت في مسعاها<sup>4</sup>.

بعد الانتهاء من النقاش والموافقة النهائية الجماعية على الشروع في العمل على انطلاق الثورة المسلحة قام أعضاء مجموعة 22 بانتخاب محمد بوضياف بالاقتراع السري كمسؤول وطني وكلف بتشكيل أمانة تنفيذية تتولى قيادة الحركة الوطنية وتطبيق القرارات التي اتخذتها مجموعة 22 في ذلك

<sup>1</sup> - ابراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 86.

<sup>2</sup> - محمد لحسن ازغدي، مرجع سابق، ص 51.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 53.

<sup>3</sup> - محمد حربي، الثورة الجزائرية: سنوات المخاض، مرجع سابق، 1994، ص 64.

<sup>4</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 356.

الاجتماع التاريخي بالمدينة، وكلل أول اجتماع للجنة الستة الذي عقد بمحل المناضل عيسى كشيدة بشارع بربروس في أعالي القصبة بوضع نظام داخلي للجزائر ودراسة لائحة الـ22 وكيفية تطبيقها واتخاذ عدد من القرارات منها<sup>1</sup>:

- تجميع العناصر السابقة في المنظمة الخاصة والشروع في هيكلتها.
- استئناف التكوين العسكري اعتمادا على دفاتر المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها لهذا الغرض.
- تدريب مختصين في صنع المتفجرات استعدادا لساعة إعلان الثورة وتم في نفس الاجتماع توزيع المهام بين أعضاء اللجنة<sup>2</sup>. ثم أصبحوا تسعة أعضاء بعد أن أضيف إليهم الوفد المستقر بالقاهرة محمد خيضر، حسين آيت احمد، أحمد بن بلة، وذلك من أجل الإعداد للثورة المسلحة وتلت هذا الاجتماع اجتماعات سرية كثيرة ونتج عنها بلورة العمل الثوري وتنظيم المناطق للعمليات عبر مستوى التراب الوطني وكان تقسيم التراب الوطني إلى ستة مناطق هي<sup>3</sup>:
- المنطقة الأولى (الأوراس): وعلى رأسها مصطفى بن بولعيد.
- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): وعلى رأسه ديدوش مراد.
- المنطقة الثالثة (القبائل): وعلى رأسها كريم بلقاسم.
- المنطقة الرابعة (العاصمة وضواحيها): وعلى رأسها رابح بيطاط.
- المنطقة الخامسة (وهران): وعلى رأسها محمد العربي بن مهيدي.

اتخذت مجموعة الستة في اجتماعها ببونت بيسكاد (الرايس حميدو حاليا) قرارا بتقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق وتعيين مسؤوليها. وفي الاجتماع الموالي أي يوم 23 أكتوبر 1954 تم الاتفاق على<sup>4</sup>:

- إعطاء اسم جبهة التحرير الوطني للحركة الجديدة وتنظيمها العسكري جيش التحرير الوطني.
- تحديد يوم انطلاق العمل المسلح: بأول نوفمبر.

---

<sup>1</sup> - عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 46، 47.

<sup>2</sup> - محمد عباس، اغتيال حلم، مرجع سابق، ص44.

<sup>3</sup> - محمد لحسن زغيدى، مرجع سابق، ص66.

<sup>4</sup> - جودي لخضر بوالظمين، لمحات من ثورة الجزائر مدكما شاهدها وقرأت عنها، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1981، ص18.

وفي اليوم الموالي 24 أكتوبر تمت المصادقة على محتوى وثيقة نداء أول نوفمبر 1954 الذي يؤكد على:

- إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- احترام جميع الحريات الأساسية.
- التطهير السياسي.
- تجميع وتنظيم الطاقات السلمية لتصفية الاستعمار.
- تدويل القضية الجزائرية.

وغير ذلك من النقاط الهامة، وقد تم توزيع هذا النداء يوم أول نوفمبر 1954 غداة اندلاع الكفاح المسلح.

وقد حضره من العاصمة: عثمان بلوزداد، الزبير بوعجاج، أحمد مرزوقي، إلياس دريش. ومن وهران حضره كل من: عبد الحفيظ بوالصوف، رمضان بن عبد المالك. ومن البلدة: بوجمعة سويداني، احمد بوشعيب. ومن قسنطينة: يوسف زيغود، بن عودة مصطفى، عبد الله بن طوبال من جنوب قسنطينة: عبد القادر العمودي. ومن ناحية سوق اهراس: مختار باجي، ولم يحضر محمد امعيزة، عبد الحميد مهري عضوا للجنة المركزية رغم الدعوة الموجهة لهما<sup>1</sup>.

ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد الذي كان من منظمي هذا الاجتماع مع كل من بوضياف وبن مهدي وديدوش مراد وبيطاط وتمثلت النقاط المطروحة فيما يلي:

- تاريخ المنظمة الخاصة من نشأتها إلى ذوبانها.
- تقرير حول فضح الهيئة المخربة لإدارة الحزب<sup>2</sup>.
- أزمة الحزب وأسبابها العميقة من أجل معرفة الصعاب بين خط إعادة البناء للإدارة والتخمينات الثورية للقاعدة، الأزمة التي كانت نتيجتها مقاطعة الحزب وعدم صلاحياته.
- تفسير وضعية أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالنسبة للأزمة والمركزيين اعتبارا من هذه الوضعية ووجود الحرب التحريرية في تونس والمغرب<sup>3</sup>.

وبعد مناقشات ومداولات موضوعية قرر المجتمعون دعم صفوفهم وذلك بتقوية ارتباطهم بالقاعدة الشعبية، مع ضرورة التأكيد على العمل المسلح غير المحدود. كما تم في هذا الاجتماع

<sup>1</sup> - محمد عباس، اغتيال حلم، مرجع سابق، ص 44.

<sup>2</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 354.

<sup>3</sup> - محمد لحسن ازغيدي، مرجع سابق، ص 56.



انتخاب مكتب تنفيذي للجنة المكونة من 22 عضوا ويتألف المكتب التنفيذي من ستة أعضاء وهم على التوالي: مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، مراد ديدوش، العربي بن مهدي، رابح بيطاط، كريم بلقاسم.

وفي شهر سبتمبر من نفس السنة اجتمعت اللجنة لدراسة بعض القضايا:

- نتائج الاتصالات والتحركات.
- قضية التنظيم السياسي والعسكري.
- السلاح وكيفية الحصول على الأمور الضرورية.
- مواصلة الاتصالات بالأحزاب والهيئات لجس نبضها والتعرف على مواقفها في ما إذا انفجرت الثورة<sup>1</sup>.

#### خامسا/ جبهة التحرير الوطني وعوامل قيامها

أحرز الجناح العسكري لحزب الشعب على انتصار معتبر في أول مؤتمر لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي عقد يوم 15 فيفري 1947 ففي هذا المؤتمر تقرر إبقاء الحزب الذي يشتغل بطريقة سرية وإنشاء المنظمة الخاصة OS التي تعتبر الجناح العسكري للحزب، وتزعم هذا الجناح آنذاك محمد بلوزداد الذي أصابه مرض خطير وتوفي سنة 1952 وخلفه في هذا المنصب حسين آيت احمد بمساعدة الدكتور الأمين دباغين ومسعود بوقادوم<sup>2</sup>.

اجتمع قادة المنظمة السرية في منزل محمد بلوزداد يوم 13 نوفمبر 1947 بحي القبة بالجزائر العاصمة وهم: محمد بلوزداد، حسين آيت احمد، جيلالي بلحاج، أحمد بن بلة (وهران)، محمد بوضياف (الشرق)، جيلالي ارجيمي، أحمد محساس، محمد ماروك.

وحسب خطة هذه المنظمة التي بلغ أعضاؤها حوالي 1500 مناضل فإن التدريبات للثورة ستأخذ حوالي سنة. لكن في سنة 1949 وقع تغيير في قيادة المنظمة حيث حل أحمد بن بلة محل حسين آيت احمد الذي اتهم بكونه قد سكت عن المجموعة البربرية بزعامة رشيد علي يحي وعندما حاولت مجموعة من المنظمة السرية تأديب المدعو عبد القادر خيار في تبسة، تمكنت السلطات الفرنسية من اكتشاف المنظمة الخاصة وألقت القبض على نسبة كبيرة من المسؤولين فيها يوم 18

<sup>1</sup> - محمد الطيب العلوي، مرجع السابق، ص250.

<sup>2</sup> - بيت المعرفة، تاريخ الجزائر 1954-1962 ثورة التحرير، <https://sinbadthesailor10.blogspot.com/>، تم التصفح يوم 12/09/2021.

مارس 1950. وهكذا نجحت فرنسا في تشتيت أعضاء المنظمة السرية حيث استطاعت أن تعتقل رئيس المنظمة أحمد بن بلة ورفيقه أحمد محساس وتضعهما في سجن البليدة، ولكنهما تمكنا من الفرار إلى القاهرة سنة 1952. أما آيت احمد فقد سافر إلى القاهرة سرّيا وبقي هناك، أما محمد بلوزداد فقد عانى من مرضه إلى أن توفي يوم 14 جانفي 1952<sup>1</sup>. وأما محمد خيضر الذي يعتبر المفكر الكبير والمستشار للمنظمة السرية فقد قرر الالتحاق بالقاهرة وخلق التأييد السياسي والعسكري للثورة، وذلك بعد أن رفض تسليم نفسه للعدالة الفرنسية في الجزائر مثلما طلبت مبادئ الحزب.

في المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي انعقد بالجزائر في 6 أفريل 1953 برزت قوة المنظمة الخاصة وبشكل واضح، حيث طالب رمضان بن عبد المالك بإنشاء منظمة عسكرية للحزب. وتقرر في ذلك المؤتمر إعادة تنظيم المنظمة الخاصة ومشاركة مصالي الحاج فيها بالإضافة إلى مصطفى بن بولعيد.

لم يكن مصالي الحاج يتصور الثورة عملا مسلحا آنذاك مثلما تمت عملية 1 نوفمبر 1954 بل كان يريد أن يخرج الحزب من الجمود وأن يدخل المواجهة بعمل جماهيري وإذا تطلب الأمر تمكن من اللجوء للعمل العسكري<sup>2</sup>.

وكان قادة المنظمة السرية يتأهبون للعمل الثوري على مستوى المغرب العربي، وذلك بقصد ألا تبقى الحركة الثورية في الجزائر منعزلة عن بقية المغرب العربي، خصوصا وأنه كانت لدى فرنسا خطة للتفاهم مع التونسيين والمغاربة مقابل عدم تعاونهم مع الجزائريين. ولتجنب العزلة قام أعضاء المنظمة بإنشاء مكتب للحزب بالقاهرة. واتصل بن بلة بالحبيب بورقيبة في تونس عدة مرات، وذهب عبد الحميد مهري إلى العراق حيث حصل على السلاح من نوري السعيد. وتمكن الجزائريون من الحصول على دعم مالي من المملكة العربية السعودية ثم تحويله إلى الجزائر عن طريق مصر.

اتصل محمد بوضياف بزملائه في المنظمة الخاصة بعد عودته إلى الجزائر العاصمة أمثال مصطفى بن بولعيد العربي بن مهيدي ورايح بيطاط. ومن خلال هذا اللقاء انبثقت فكرة إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي برزت إلى الوجود بصفة رسمية يوم 23 مارس 1954، وكانت تضم الحيايين وهم: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، بشير دخلي، رمضان بوشبوبة.

تضمن إعلان اللجنة الثورية للوحدة والعمل ما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - Benjamin Stora, **Dictionnaire bibliographiques des militaires nationalistes algériens**, Paris: Édition l'harmattan, 1985, p. 271

<sup>2</sup> - عبد الحميد مهري، في حديث صحفي مع عز الدين ميهوبي، جريدة الشعب، 1 نوفمبر 1990.

1- المحافظة على وحدة الحزب من خلال عقد مؤتمر موسع وديمقراطي للحزب لضمان الالتحام الداخلي والخروج بقيادة موحدة وثورية.

2- دعوة المناضلين إلى التزام الحياد وعدم الانضمام إلى أي فريق من المصاليين أو المركزيين. وكانت خطة بوضياف وبن بولعيد تتمثل في الاستيلاء على القاعدة للبدء بالكفاح المسلح. وفي يوم 25 جوان 1954 اجتمع الأعضاء الثوريون وعددهم 22 وقرروا الانتقال من العمل السياسي إلى العمل المسلح، بعد أن عجزت قيادة الحزب عن الانتقال من مرحلة النضال السياسي إلى العمل العسكري. وقد ترأس الاجتماع الذي انعقد بمنزل مصطفى بن بولعيد وقام محمد بوضياف والعربي بن مهيدي بتقديم تقارير عما يجري في الساحة السياسية آنذاك وانتهى الاجتماع بالمصادقة على اللائحة التالية:

1. إدانة انقسام الحزب والمتسببين فيه.
2. الإعلان عن عزيمة مجموعة من الإطارات على نحو آثار الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية للجزائر من الانهيار.
3. ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية. تكونت لجنة المناضلين 22 من الآتية أسماؤهم<sup>2</sup>:  
الرئيسيون: محمد بوضياف (مولود في المسيلة)، مصطفى بن بولعيد (أريس)، العربي بن مهيدي (عين مليلة)، مراد ديدوش (مولود في الجزائر)، رابح بيطاط (مولود بالوادي).  
من العاصمة المشاركون هم: عثمان بلوزداد (مولود الجزائر العاصمة)، محمد مرزوقي (مولود بالجزائر العاصمة)، الزبير بوعجاج (مولود بالجزائر العاصمة)، إلياس دريش صاحب المنزل الذي انعقد فيه الاجتماع (العاصمة).  
المشاركون من البليدة هم: بوجمعة سويداني (مولود بقالمة)، احمد بوشعيب (مولود بعين تموشنت).  
المشاركون من وهران: عبد الحفيظ بوالصوف (مولود بميلة)، رمضان بن عبد المالك (مولود بقسنطينة).  
المشاركون من قسنطينة: محمد مشاطي (مولود بقسنطينة)، عبد السلام حباشي (مولود بعنابة)، رشيد ملاح (مولود بالميلية)، السعيد بوعلي (الميلية).

<sup>1</sup> محمد بوضياف، في حديث مع محمد عباس، جريدة الشعب، 17 نوفمبر 1988

<sup>2</sup> - محمد حربي، أرشيف الثورة الجزائرية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1995، ص542.

المشاركون من شمال قسنطينة: يوسف زيغود (مولود بالسمنود)، لخضر طوبال (مولود بقسنطينة)،  
عمار بن عودة (مولود بعنابة)، مختار باجي (مولود بسوق اهراس).

المشارك الوحيد من جنوب قسنطينة: عبد القادر العمودي (مولود في بسكرة)

وبعد النقاش والمصادقة الجماعية على الشروع في العمل المسلح انتخب محمد بوضياف  
كمسؤول وطني وكلف بتشكيل أمانة تنفيذية تتولى قيادة الحركة الثورية وتطبق قرارات لجنة 22. وفي  
اليوم الثاني قام بوضياف بتشكيل الأمانة التنفيذية المكونة من: بوضياف محمد: رئيساً، العربي بن  
مهدي، مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، رابح بيطاط: أعضاء.

وفي أول اجتماع لها بحي القصبة بالجزائر العاصمة في منزل عيسى كشيدة شارع بربروس،  
عقدت الأمانة التنفيذية اجتماعها الأول ودرس الأعضاء الخمسة لمجموعة 22 اللائحة المصادق  
عليها في اجتماع 25 جوان 1954 ووضعوا قانوناً داخلياً وقرروا ما يلي:

- تقوية المنظمة الجديدة عن طريق ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم  
الثوري الجديد.

- استئناف التكوين العسكري اعتماداً على كتيبات المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها.

- تكوين الفرق التي تتولى جمع السلاح ووضع المتفجرات اللازمة للثورة المسلحة.

وتقرر في هذا الاجتماع تكليف ديدوش مراد بصفته مسؤولاً عن منطقة العاصمة أن يتصل  
بجماعة القبائل الكبرى ويحاول إقناعهم بالانضمام إلى مجموعة 22 حتى تكون الثورة عارمة.

كان أعضاء المنظمة الخاصة مقتنعين بمبدأ الكفاح المسلح وهو ما دفعهم بعد انسحاب  
المركزيين من اللجنة لثورية للوحدة والعمل إلى الدعوة إلى اجتماع قداماء أعضاء المنظمة الخاصة  
ووجهوا دعوتهم إلى المركزيين إلى التخلي عن دعوة عقد المؤتمر ضد المصاليين، وتسليم أموال  
الحركة لشراء الأسلحة والإعداد للثورة. وواجه أعضاء المنظمة الخاصة دعاية المركزيين والمصاليين  
التي ركزت على التماطل والتأجيل للعمل المسلح، وأصبح السباق مع الزمن هاجس الثوريين. فكانت  
دعوة قداماء أعضاء المنظمة خاصة إلى اجتماع خاص بهم لدراسة الموقف واتخاذ الإجراءات اللازمة  
لإعلان الكفاح المسلح. وهكذا كان الاجتماع في نهاية جوان 1954 بالجزائر العاصمة برئاسة  
مصطفى بن بو العيد وعرف باجتماع مجموعة 22.

## 1- أصول جبهة التحرير:

تعود أصول الجبهة إلى نشأة اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي ظهرت في مارس 1954 بهدف إيجاد قيادة ثورية موحدة تنبثق من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأعضاء المنظمة الخاصة الذين يؤمنون بالكفاح المسلح وأعضاء اللجنة المركزية التي كانت تتنازع مع رئيس الحركة مصالي الحاج. وعملت اللجنة الثورية على تحقيق وحدة المناضلين، ولما فشلت اجتمع أعضاء المنظمة الخاصة في جوان 1954 بالجزائر العاصمة وعرف اجتماعهم مجموعة 22 التي قرروا فيها تنظيم الثورة المسلحة والإسراع باندلاعها للحفاظ على وحدة الشعب الجزائري وتحقيق استقلاله الكامل<sup>1</sup>.

وقد انبثقت عن هذه المجموعة قيادة عرفت بلجنة الخمسة ثم الستة ثم التسعة أعضاء أكلها تنظيم الثورة ونقسيم التراب الوطني إلى مناطق وتحديد موعد اندلاع الثورة، والاتصال مع باقي المناضلين الفعالين المؤمنين بالعمل الثوري كوسيلة لتحقيق الاستقلال.

## 2- برنامج الجبهة السياسي:

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 أول برنامج سياسي لجبهة التحرير الوطني حددت فيه أهدافها المتمثلة على وجه الخصوص في العمل على تحقيق استقلال الجزائر التام، وذلك عن طريق إعلان الثورة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي والوصول إلى تحقيق هدف الثورة وهو الاستقلال الوطني، وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية تحترم فيها جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، ويمكن تتبع برنامج الجبهة في موثيق مؤتمر الصومام ومؤتمر طرابلس ومؤتمر الجزائر.

## 3- التنظيم الهيكلي لجبهة التحرير:

عرفت الجبهة تنظيما هيكليا حققت به هيكلية التراب الوطني سياسيا وإداريا وعسكريا. وكان التنظيم القاعدي لجبهة التحرير يركز على لجان ثلاثية من القسمة إلى الناحية إلى المنطقة فالولاية. وقد توصلت عن طريق هذا التنظيم الدقيق إلى توزيع مختلف شرائح الشعب والمجموعات السكانية في مجموعات وفصائل وأفواج وخلايا مرتبطة في شبكة محكمة النسيج، عجزت مختلف المصالح الاستعمارية والمصالح الإدارية أن تصل إلى أسرارها في هذا التنظيم المحكم الذي لم تتمكن من اختراقه.

<sup>1</sup> - بيت المعرفة، مرجع سابق.



## المحور الثامن: انطلاق الثورة التحريرية وتنظيمها

### أولا/ انطلاق الثورة ليلة أول نوفمبر 1954:

في ليلة الأول من تشرين الثاني، نوفمبر 1954 قام الثوار بشن أكثر من 30 هجوما في مختلف أنحاء القطر، وقامت التشكيلات الثورية الأولى بالإغارة على ثلاثين نقطة خاصة في شمال قسنطينة وفي منطقة الأوراس<sup>1</sup>، وقد بلغ عدد هؤلاء الثوار ما يقارب ثلاثة آلاف رجل من رجال جيش التحرير الوطني في لحظة واحدة وكانوا مسلحين بأسلحة خفيفة أغلبها بنادق صيد كما استخدموا القنابل المحرقة.

وتم في هذه الليلة توزيع المنشور الأول على المواطنين، الذي يتضمن الإعلان عن الثورة وتحديد المبادئ التي قامت عليها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتضمن أيضا الأسباب التي دعت إلى اندلاعها ودعا الشعب إلى مسانبتها والالتفاف حولها لخوض المعركة حتى النصر.

كانت العمليات موزعة عبر كامل أنحاء القطر الجزائري توزيعا مخططا ومدروسا وقد شملت العمليات العسكرية كل التراب الوطني باستثناء الصحراء<sup>2</sup>، وفيما يخص اختيار يوم الاثنين أول نوفمبر بداية للثورة فيرجع إلى عدة اعتبارات منها ما هو عام حيث إن القوات التي كانت يخشى بأسها كقوات الجيش والشرطة والدرك تكون متمتعة بإجازة الاحتفال بعيد القديسين. كما أن قدسية يوم الاثنين كانت تقاؤلاً بميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم واستلهاهم معاني الجهاد منه.

أما الاعتبارات الخاصة فتتمثل في كون هذا الشهر يأتي في آخر فصل الخريف، وهو فصل جمع تخزين المحاصيل الزراعية، وبذلك يستطيع المجاهدون أن يحصلوا على ما يكفيهم لمدة ستة أشهر أو أكثر. كما أن آخر هذا الشهر هو بداية فصل الشتاء وتهاطل الأمطار وسقوط الثلوج مما يصعب التنقل على القوات الفرنسية.

أما فيما يخص التوقيت الزمني فله أيضا دلالاته<sup>3</sup>:

- أن تعرف فرنسا ويعرف العالم بأن العملية ليست عملية مصادفة أو أنها أحداث عفوية.

<sup>1</sup> - مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دمشق: طلاس للنشر والتوزيع، 2003، ص 89.

<sup>2</sup> - محمد حربي، الثورة الجزائرية: سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 17.

<sup>3</sup> - محمد لحسن ازغدي، مرجع سابق، ص 62.

- كما أن لوحدة الساعة المحددة للعمليات منها: أن الجميع يكونون في حالة نوم عميق واسترخاء ومن هنا يمكن توقع ما يحدده ذلك الحدث العظيم من مفاجأة واستطلاع لما يجري التوحيد الزمني يجعل فرنسا تحسب ألف حساب لكل شبر من أرض الجزائر.

- التوحيد الزمني يرفع من معنويات الشعب عندما يدرك أن الجزائر من أقصاها إلى أقصاها تكافح في وقت واحد<sup>1</sup>.

- وقعت الحوادث الأولى للثورة في مختلف أنحاء الوطن. ويعد قليل من الرجال أغلب سلاحهم يتمثل في بنادق صيد وبعض بقايا من أسلحة الحرب العالمية الثانية تم جلبها من قبل المنظمة الخاصة عن طريق وادي سوف.

ولقد كانت استراتيجية الثورة في بدايتها تعتمد على:

- سرعة الحركة وذلك بالاعتماد على مجموعات خفيفة تعمل في أماكن متعددة ومتباعدة.
- العمل على ضرب المصالح الاستعمارية؛
- القيام بتجنيد وتعبئة كافة أفراد الشعب للانضمام لجبهة التحرير الوطني؛
- الوصول بالعمل العسكري والسياسي والاجتماعي إلى القطيعة التامة مع النظام الاستعماري، وهذه الاستراتيجية تحكمت في صنعها الظروف التي كانت سائدة آنذاك والتي تمتاز ب:
  - احتدام الصراع داخل صفوف "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"؛
  - فشل العمل السياسي الذي أجهضته الدوائر الاستعمارية باختراق وتزوير الانتخابات؛
  - الدعاية الفرنسية الزاعمة بأن الداعين للاستقلال ما هم إلا مجرمون وفلاقة.

### ثانيا/ هجومات 20 أوت 1955

ركزت القوات الفرنسية اهتمامها منذ بداية الثورة على منطقة الأوراس التي اعتبرت معقل الثورة، فالعمليات العسكرية لم تتوقف في تلك المنطقة. تحملت المنطقة الأولى -الأوراس- العبء الأكبر بحيث كثف العدو حصاره بها، مما جعل ذلك من الانشغالات الكبرى لقادة المنطقة الثانية التي كانت هي الأخرى تواجه ظروفًا صعبة جدًا، وهو ما دفع بقيادتها إلى القيام بعملية عسكرية ضخمة بهدف فك الحصار المضروب على المنطقة الأولى، ونتيجة لذلك حدثت هجومات 20 أوت 1955م على الشمال القسنطيني بقيادة زيغود يوسف.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص63.



في شهر جويلية وقع اجتماع في دشرة الرمان على الطريق الرابط بين سكيكدة والقل بين مسؤولي الناحية الثانية، ثم تبعه اجتماع موسع لجميع جنود المنطقة الثانية في دوار المجادة. ومن بين الذين حضروا اجتماع الرمان عمار بوقلاز بمرافقة إثنين عن ناحية سوق اهراس، حيث كانت تابعة للمنطقة الثانية تسلموا الأوامر والتعليمات من زيغود يوسف استعدادا لليوم المشهود وكذلك عبد الله بن طوبال، مصطفى بن عودة حيث وصل كل منها على حدة وبعد انتهاء الاجتماع وصل كل من لخضر بن طوبال وعمار بن عودة<sup>1</sup>.

وكانت لهجومات الشمال القسنطيني أهداف داخلية وأخرى خارجية رسمت له على مستوى القريب والبعيد.

### 1. الأهداف الداخلية:

تتمثل الأهداف الداخلية الشمال القسنطيني فيما يلي:<sup>2</sup>

- بالنسبة للمنطقة الثانية حتى تنهض وتكون قوة في وجه الاستعمار الذي ضيق على الثورة والشعب؛
- فك الحصار عن المنطقة الأولى التي كانت في خطر؛
- تسليم مشعل الثورة للجماهير؛
- يعتبر هجوم المنطقة الثانية عبارة عن رسالة إعلامية موجهة إلى كل المناطق الأخرى، حيث كانت الاتصالات معدومة بينهم ولا يعرفون أخبار بعضهم إلا عن طريق الجريدة الفرنسية؛
- فكر قادة المنطقة الثانية في الهجوم حتى يجعلوا كل الجرائد الفرنسية تتكلم عنهم ويعلموا مجاهدي المناطق الأخرى بأن المنطقة الثانية لم تمت وبذلك تعم العمليات كل التراب الوطني. وكان الهجوم سببا في إجهاض كل المناورات الفرنسية، التي تمثلت في الإصلاحات الهزيلة التي جاء بها الحاكم سوستيل؛
- تسبب انضمام كل التيارات الحركة الوطنية والشخصيات الجزائرية المرتبطة بالأحزاب في صفوف جبهة التحرير الوطني؛
- رفع معنويات المجاهدين وتحطيم أسطورة الاستعمار ووحشية جلاديه وإعادة الثقة وتعزيز الروح القتالية للمجاهدين والشعب؛

<sup>1</sup> - علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، الجزائر: دار القصبية للنشر، 1999، ص 82.

<sup>2</sup> - محمد أحسن ازغدي، مرجع سابق، ص 62.

- بث الرعب وعدم الاطمئنان في نفوس المعمرين وتكذيب أقاويل وادعاءات الاستعمار بتبعية الثورة الجزائرية لبعض العواصم الخارجية وإثبات وطنيتها وشعبيتها.

## 2. الأهداف الخارجية:

تتمثل الأهداف الخارجية الشمال القسنطيني فيما يلي:<sup>1</sup>

- تعبير الشعب الجزائري عن تضامنه وتكاتفه مع شقيقة المغربي بعد نفي الملك محمد الخامس طبقا لمعاهدة التضامن والتنسيق المبرمة معهما، وهذا الهدف يدخل ضمن توحيد المغرب العربي؛
  - لفت أنظار العالم قبل انعقاد الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة أن الكتلة الأفروآسيوية في مؤتمر باندونغ قررت أول مرة عرض القضية الجزائرية على المنظمة الأمم المتحدة.
  - القضاء على التعقيم الإعلامي الغربي وإسماع صوت الثورة التحريرية في المحافل الدولية.
- قبل 20 أوت بحوالي أسبوع كانت وحدات الكومندوس قد تمركزت في المواقع المحددة لها، كما أعطى زيغود يوسف تعليماته بأن يتم توزيع الجنود والفدائيين والمسبلين ويتوجه كل إلى الجهة التي يعرفها جيدا ضمانا للنجاح، وحددت ساعة الصفر في منتصف نهار السبت 20 أوت 1955<sup>2</sup>.
- وما أن أشارت عقارب الساعة إلى منتصف النهار من يوم السبت الموافق 20 أوت 1955 حتى انطلقت مدوية أكثر من 39 عملية هجوم، عبر كامل مناطق الشمال القسنطيني وتحولت مدينة سكيكدة عن آخرها مع مدن سمندو (زيغود يوسف)، الحروش، القل، عين عبيد، سيدي مزغيش، عزابة، قالمة، الخروب، قسنطينة إلى أهداف انقض عليها المجاهدون بقيادة الشهيد البطل زيغود يوسف. وكان ذلك بأسلحة جد تقليدية تمثلت في القارورات المعدنية والكبريت والخناجر والفؤوس وكميات قليلة من البنزين ساعدت هذه المواد ببساطتها في إنجاز استراتيجية الهجومات.
- وقد كانت المواقع المستهدفة تحص التكنات العسكرية ومراكز البوليس والدرك والمؤسسات الاقتصادية ومعامل الأوروبيين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عثمان الطاهر علي، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر (د. س. ن)، ص 82.

<sup>2</sup> - علي كافي، مرجع سابق، ص 83.

<sup>3</sup> - 20 أوت 1955 يوم المجاهد، مجلة الجيش، العدد 89، 1971، ص 22.

أما فيما يخص سير العمليات فقد اتفق أن تستمر ثلاثة أيام في اليوم الأول 20 أوت يكون الهجوم على المدن جيشاً وشعباً. وفي اليوم الثاني 21 أوت تصد للجيش الفرنسي عن طريق الكمائن في كل الطرقات. وفي اليوم الثالث 22 أوت تنفيذ حكم الإعدام في الخونة في المدن. ويعود اختيار يوم السبت 20 أوت 1955 يوماً لانطلاق العمليات إلى سببين، الأول رأس السنة الهجرية الجديدة والثاني حلول الذكرى الثانية لخلع محمد الخامس ملك المغرب<sup>1</sup>.

### ردود الأفعال على هجومات الشمال القسنطيني:

أما بخصوص رد فعل السلطات الفرنسية حول هذه الهجومات، فقد قاموا خلال عدة أيام تلت بحملة تقتيل إرهابية جماعية في صفوف المواطنين، وسوف لن تزول الآثار التي تركتها المأساة في ذاكرة سكان سكيكدة والخروب عين عبيد القل وغيرها. وقد تصدرت أحداث 20 أوت 1955 الصحف الفرنسية بعناوين سوداء ضخمة على صفحاتها الأولى، تصور الوضع المأساوي وهو عدم الاستقرار الذي أصبح يهدد الفرنسيين والمعمرين على الأخص، وهو ما يفسر من وجهة نظر أخرى فزع الفرنسيين من تصاعد المد الثوري في الجزائر، بحيث أصبح لا يرتاح لهم قرار على كل أرض كل ما كان عليها يبغض الاستعمار ويتطلع إلى الكفاح المسلح وسيلة للحرية والانعقاد.

### نتائج هجومات الشمال القسنطيني

مهما يكن من الخسائر الجسيمة التي خلفتها هجومات 20 أوت 1955 في صفوف الجزائريين العزل الذين ارتكبت في حقهم مجزرة لا تضاهيها مجزرة أخرى سوى مجزرة الثامن ماي 1945، فرغم الأرواح التي سقطت لم تحد من عزيمة الثوار في الاستمرار بالثورة وقد كان لهجومات 20 أوت 1955 نتائج هامة تستوجب التوقف عندها:<sup>2</sup>

- تدعيم إيمان الشعب بثورة بعد أن شاهد هجومات الثوار في وضح النهار، والتحاق الشباب بعد ذلك بصفوف الثورة؛

- تهاوي عظمة فرنسا في نظر السكان بل وفي نظر جنود العدو أيضاً، وهكذا أخذ العدو في التقهقر وأخذت الثورة في التوسع والشمول؛

- تأكدت الشعوب الصديقة والشقيقة أن الثورة في الجزائر نصرها أكيد وهي ثورة شعبية فهي أجدر بالمساندة والعون؛

<sup>1</sup> - محمد أحسن ازغدي، المرجع السابق، ص. 94

<sup>2</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 388.

- بلورة التضامن الشعبي وتعميق القناعة الثورية وتكريس المصير وتجسيد الشمولية؛
- تمكن جيش التحرير في داخل الجزائر من القضاء على استراتيجية الجيش الفرنسي والتي كانت تقوم على أساس أن التمرد يجب أن يدفن حيث يولد؛
- تكريس جبهة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً؛
- تكييف القطاع الوهراني لعمليات العسكرية والفدائية؛
- تزايد عمليات التطوع في صفوف جيش التحرير الوطني؛
- وضع حد فاصل ونهائي بين مؤيد للثورة وعدوها سواء بين الأوروبيين أو الجزائريين؛  
ومن النتائج المحققة أيضاً ما يأتي:<sup>1</sup>
- وضع الأحزاب نهائياً أمام مسؤولياتها التاريخية بأن يكون الانضمام فردياً؛
- زعزعت مشاعر الجزائريين وخاطبتهم بلغة يفهمونها لا مفر من الجهاد ولا مفر لمسلمين من واجب التضامن والمساندة أما العملاء والمعتدلون فمصيبرهم مصير المرتدين يعني الموت؛
- إن عجز الزعماء المعتدلين تجاه القمع الوحشي أفقدهم ثقة الرأي العام؛
- بدأ العدو يقتنع بأن الثورة حقيقة قد اندلعت وتبخرت فكرة التمرد والخارجون عن القانون ومجموعة من قطاع الطرق؛
- القضاء على فكرة الاندماج التام التي كان سوستيل يومها يدعو لها؛
- تراجع فرنسا عن إجراء الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة يوم 2 جانفي 1956؛
- تصدع الرأي العام الفرنسي بشأن الوضع المستقر في الجزائر.؛
- فرض حالة الطوارئ وإقامة المناطق المحرمة لأول مرة؛  
من النتائج المحققة كذلك ما يأتي:<sup>2</sup>
- تحطيم الحصار الإعلامي الفرنسي والغربي إذ تلقت جبهة التحرير دعوة الحضور في ندوة باندونغ وهو حدث ترك صداه في العالم الثالث الذي بدأ يسطع نوره؛
- في 20 سبتمبر طالبت 15 دولة من كتلة باندونغ بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة.

<sup>1</sup> - محمد حربي، الثورة الجزائرية: سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 150.

<sup>2</sup> - على كافي، مرجع سابق، ص 88.

بعد عمليات 20 أوت المظفرة رجع كل مسؤول من المنطقة الثانية إلى موقعه لتقييم العملية وإعداد تقرير مفصل استعدادا للمؤتمر المحلي الذي دعا إليه زيغود يوسف في الأول من نوفمبر 1955 الذكرى الأولى للانطلاقة، وذلك في المكان المسمى تايرا دوار بني صبيح. وبالفعل عقد الاجتماع وحضره حوالي 400 مجاهد من مسؤولين وجنود ولم يقتصر جدول أعماله على نتائج 20 أوت فقط بل كان تقييما لجميع ما تم خلال السنة الأولى من الثورة. وفي أول مرة في حياة الجزائر الثائرة أنشئ ما عرف بالمجالس الشعبية<sup>1</sup>.

في أول أكتوبر بدأت العمليات المسلحة في منطقة وهران التي تشمل وقت داك النواحي الواقعة بين ندرومة والغزوات وتلمسان وسبدو وناحية مغنية، وفي نفس الشهر سقطت حكومة إدغاردفور وتسلم السلطة على إثرها الاشتراكيون حيث عين زعيم الحزب الاشتراكي غي موليه لرئاسة حكومة فرنسا في جانفي 1956 وقد قام بزيارة للجزائر في 6 فبراير، وفي 2 مارس أعلنت فرنسا استقلال المغرب وفي 20 منه استقلال تونس<sup>2</sup>.

### ثالثا/ مؤتمر الصومام وإعادة هيكلة الثورة:

لقد كان مؤتمر الصومام ضرورة لتقييم المرحلة الأولى من الثورة المسلحة، ولوضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح والتخطيط للحل السلمي من أجل استرجاع السيادة الوطنية كما أنه كان إجراء حتميا لتزويد الثورة بقيادة مركزية وطنية موحدة، تقوم بتنظيم وتسيير الكفاح المسلح زيادة على توحيد التنظيم العسكري وتحديد المنطلقات السياسية والإيديولوجية التي تتحكم في مسار المعركة وتوجهها، وكذلك تدارك النقائص خاصة فيما يخص نقص التموين وقلة التمويل وضعف الاتصال بين المناطق. كل هذه العوامل أدت إلى عقد مؤتمر الصومام الذي يعد أول اجتماع للمسؤولين السياسيين. هناك مجموعة من الأهداف التي تم وضعها ليتم تحقيقها في هذا المؤتمر وهي<sup>3</sup>:

- العمل على تقييم للمرحلة التي سبقت الثورة الجزائرية، بكافة ما تتضمنه من أحداث إيجابية أو سلبية، والهدف من ذلك التخلّص من كل ما هو سلبي، والعمل على تطوير وتقديم كل ما هو إيجابي.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 94.

<sup>2</sup> - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص222.

<sup>3</sup> - عمر تهامي، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، الجزائر: دار كرم الله، (د. س. ن)، ص12.

- تحديد استراتيجية منظّمة وموحّدة وشاملة وذات علاقة مباشرة بالعمل الثوري، ويكون ذلك على جميع الأصعدة سواء الداخلية أو الخارجية.
- تشكيل تنظيم جديد ومحكم بشكل جيد، فيما يتعلق بالميدان السياسي، والعسكري، والإداري، بالإضافة إلى الاجتماعي.
- الهدف الرئيسي هو توصيل صدى صوت الثورة الجزائرية للرأي العام الدولي والعالمي. العمل على إصدار وثيقة ذات طابع سياسي ذي علاقة مباشرة بالثورة.
- العمل على توحيد جميع المواقف للقضايا المتعلقة بالثورة، والتي تمّ طرحها على الساحة الوطنية، وبناءً على ذلك قرر القادة القائمين على الثورة، بالعمل على التجهيز لعقد اجتماع وطني، للعمل على دراسة شاملة لجميع الأوضاع المتعلقة بالثورة.
- وضع ميثاق ذو طابع سياسي، من أجل إيجاد قيادة مركزية موحدة، وقادرة على القيام بتسهيل المقاومة وتسييرها.

بعد سلسلة من الاتصالات بين مختلف قيادات المناطق اختيرت المنطقة الثالثة لاستضافة المؤتمرين لتوفر شروط الأمن والنظام والسرية، وكانت قرية إيفري أوزلاقن المجاورة لغابة أكفادو مكانا لانعقاد المؤتمر. ترأس جلسات المؤتمر الشهيد العربي بن مهيدي مع إسناد الأمانة للشهيد عبان رمضان، وبعد دراسة مستفيضة لحصيلة إثنين وعشرين شهرا من مسار الثورة من قبل مندوبي كل المناطق (ماعدا المنطقة الأولى والوفد الخارجي وذلك لتعذر حضورهما). أما منطقة الجنوب فقد أرسلت تقريرها للمؤتمر<sup>1</sup>.

استعرض المؤتمر النقائص والسلبيات التي رافقت الانطلاقة الثورية، وانعكاساتها على الساحة الداخلية والخارجية. وبعد عشرة أيام من المناقشات أسفرت جلسات المؤتمر، عن تحديد الأطر التنظيمية المهمة التي يجب إثراءها، وصيغت هذه الأطر في قرارات سياسية وعسكرية مهمة

<sup>1</sup> - إبراهيم لونيبي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 - 1962، الجزائر: دار هومة، 2007، ص ص 82، 83.

ومصيرية، مست مختلف الجوانب التنظيمية للثورة الجزائرية السياسية العسكرية والاجتماعية والفكرية<sup>1</sup>.  
وتمحورت الأطر التنظيمية فيما يلي<sup>2</sup>:

1- إصدار وثيقة سياسية شاملة: تعتبر قاعدة إيديولوجية تحدد منهجية الثورة المسلحة مرفقة بتصوير مستقبلي للآفاق والمبادئ والأسس التنظيمية للدولة الجزائرية بعد استعادة الاستقلال.

2- تقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات: كل ولاية تتضمن عددا من المناطق والنواحي والأقسام وجعل العاصمة منطقة مستقلة وهذا كله من، أجل تسهيل عملية الاتصال والتنسيق بين الجهات.

3- توحيد التنظيم العسكري: وذلك من خلال الاتفاق على مقاييس عسكرية موحدة لمختلف الوحدات القتالية لجيش التحرير الوطني المنتشرة عبر ربوع الوطن، فيما يتعلق الأقسام الرتب والمخصصات والترقيات والمهام والهيكلية.

4- التنظيم السياسي: تناول فيه المؤتمرون التعريف بمهام بالمحافظين السياسيين والمجالس الشعبية واختصاصاتها والمنظمات المسيرة للثورة وكيفية تشكيلها.

5- تشكيل قيادة عامة موحدة للثورة: مجسدة في كل من المجلس الوطني للثورة وهو بمثابة الهيئة التشريعية، ولجنة التنسيق والتنفيذ كهيئة تنفيذية لتسيير أعمال الثورة.

6- علاقة جيش التحرير بجبهة التحرير: تعطى الأولوية للسياسي على العسكري، وفي مراكز القيادة يتعين على القائد العسكري السياسي أن يسهر على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة.

7- علاقة الداخل بالخارج: تعطى الأولوية للداخل على الخارج، مع مراعاة مبدأ الإدارة المشتركة.

8- توقيف القتال، المفاوضات، الحكومة المؤقتة، أمور مختلفة.

لقد توصل المؤتمر إلى توحيد العمل العسكري، وكل ما يتعلق بالأمور التنظيمية والرتب، وإعادة تقسيم الوطن إلى ولايات<sup>3</sup>، ومن الناحية السياسية تم إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر الجهاز المشرع للثورة، يتكون من 34 عضوا، 17 دائمون و17 مؤقتون ويضم مختلف التشكيلات المنظمة إلى الثورة، ومن مختلف أنحاء الوطن، ويعتبر بمثابة السلطة العليا للثورة، وله

<sup>1</sup> - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مرجع سابق، ص 211.

<sup>2</sup> - عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة التحريرية ونصوصها الأساسية 1954 - 1962، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 95.

<sup>3</sup> - محمد لحسن ازغيدي، مرجع سابق، ص 124.

الحق في إبرام الاتفاقيات والمعاهدات، والتفاوض مع الحكومة الفرنسية<sup>1</sup>، كما تم إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ التي تتكون من خمسة أعضاء<sup>2</sup>، وتعتبر بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني، ولها الحق في توجيه وإدارة أجهزة الثورة<sup>3</sup>، والتنسيق بين الولايات والمسؤولين في الداخل والخارج.

لقد تمكن مؤتمر الصومام من إنشاء مؤسسات الثورة الجزائرية التي سوف تسهر على السير الحسن للثورة من الناحيتين العسكرية والسياسية، ومسايرة التطورات التي تشهدها الثورة، والساحة الدولية على حد سواء، وهو ما جعل الثورة تدخل مرحلة الدقة والتنظيم حتى تتمكن من إبلاغ صوتها في مختلف انحاء العالم والمحافل الدولية.

اتخذت هذه اللجنة مقرا لها بالجزائر العاصمة حتى تكون قريبة من الثورة، ويسهل عليها الاتصال بقيادة الولايات الخمسة وتواجه العدو عن قرب بما تتخذه من قرارات وإجراءات<sup>4</sup>، ومن بين أهم الإنجازات التي قامت بها اللجنة العمليات الفدائية التي قادها العربي بن مهيدي فيما يعرف بمعركة الجزائر، وكذلك الإضراب الذي دعت إليه ودام 8 أيام<sup>5</sup> للفت أنظار الرأي العام الدولي إلى القضية الجزائرية التي كانت هيئة الأمم المتحدة تتأهب لمناقشتها في دورتها الثانية عشر، والتأكيد للفرنسيين من أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري<sup>6</sup>.

#### رابعاً/ انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

وفي هذه الأثناء كانت الثورة تستكمل بناء تنظيماًتها وهيكلها فقامت في 19 سبتمبر 1958م بالإعلان رسمياً عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي ترأسها فرحات عباس في البداية، ثم خلفه يوسف بن خدة سنة 1961م، وهذا بسبب اقتناع قيادة الثورة بأن التمثيل أصبح ضرورياً في مثل هذا المستوى لحمل الدولة الفرنسية على تغيير سياستها تجاه الجزائر وتحقيق انتصارات أخرى على الصعيد الدبلوماسي، ولاقتناع الثورة أيضاً بأن التحضير للاستقلال صار ضرورياً هو الآخر.

<sup>1</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، بيروت: دار الكلمة للنشر، 1983، ص104.

<sup>2</sup> - تتكون من: عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، العربي بن مهيدي، سعد دحلب، كريم بلقاسم.

<sup>3</sup> - أحسن بومالي، مرجع سابق، ص355.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص356.

<sup>5</sup> - دام الإضراب من 28 جانفي إلى غاية 4 فيفري 1957.

<sup>6</sup> - محمد عباس، ثوار عظماء، الجزائر: مطبعة دحلب، 1987، ص265، ص44، ص46.



## المحور التاسع: مرحلة المفاوضات وتقرير المصير

بمجيء الجنرال ديغول إلى الحكم، وفشله في القضاء على الثورة توجه بخطاب في 16 سبتمبر 1959 أكد فيه حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، فأعلنت الحكومة المؤقتة استعدادها للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار، وضمادات تقرير المصير، وعينت الوزراء الخمسة المسجونين بفرنسا لإجراء هذه المباحثات، إلا أن الجنرال ديغول رفض التفاوض مع من يعتبرهم خارج المعركة<sup>1</sup>.

### أولا/ المفاوضات السرية

جمعت بين الطرفين الجزائري والفرنسي عدة لقاءات سرية، ومفاوضات تمهيدية قبل الوصول إلى الاتفاق النهائي، وهي:

#### 1- المفاوضات التمهيدية بمولان (25- 29 جوان 1960)

استجابة لتصريح الجنرال ديغول في 14 جوان 1960، دعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المجلس الوطني للثورة للانعقاد، فأجتمع هذا المجلس بطرابلس في الفترة ما بين 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 لمناقشة البيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة إلى جانب بحثه للوضعية العسكرية<sup>2</sup>، وصادق على موقفها من مبدأ تقرير المصير وأعطاه المبادرة في اتخاذ الموقف الذي تراه صالحا فيما يتعلق بإجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية<sup>3</sup>، بعد حصولها على موافقة المجلس الوطني للثورة، أرسلت الحكومة المؤقتة وفدا يتكون من محمد بن يحيى وأحمد بومنجل إلى مولان لتحضير لقاء بين فرحات عباس والجنرال ديغول، كما تم التطرق إلى الشروط المتعلقة بهذا اللقاء، وأن يسمح للمفاوضين الجزائريين استقبال من يشاؤون، وأن يعقدوا المؤتمرات الصحفية، وأن يفرج عن المعتقلين الخمسة ليشاركوا في المفاوضات، فرد الطرف الفرنسي على أن هذه المطالب غير معقولة ما لم يتوقف القتال، وبأن الجنرال ديغول لا يتفاوض مع فرحات عباس في الوقت الذي يطلق فيه الرصاص على جنوده<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>-Patrick Eveno et Jan Planchais, **la Guerre d'Algérie**, le monde, Alger : édition l'aphnic, 1990, p309.

<sup>2</sup> - جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 25، جانفي 1960، ص8.

<sup>3</sup> - جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 14، أوت 1960، ص8.

<sup>4</sup> - شارل ديغول، مذكرات: الأمل، ترجمة: سموي فوق العادة، بيروت: منشورات عويدات، 1971، ص ص100،

وأثناء هذه المحادثات اكتشفت الحكومة المؤقتة أن الجنرال ديغول قام باتصال مع قادة الولاية الرابعة بهدف ضرب وحدة الثورة، ومحاولة تفجيرها من الداخل، والضغط على الحكومة المؤقتة حتى تقبل شروطه حول وقف إطلاق النار<sup>1</sup>. بعد اكتشاف هذه المؤامرة أصدرت عقوبات صارمة بشأن قادة الولاية الرابعة، وتم عزل قائدها صالح زعموم لتتم محاكمته بالإعدام بعد ذلك<sup>2</sup>. وبذلك تعثرت المحادثات التي تمت في مولان نتيجة هذا الحادث الذي أرادت من خلاله الحكومة الفرنسية تفرقة صفوف القيادة الجزائرية، وإظهارها بمظهر الصراع على السلطة أمام الشعب الجزائري، وبمظهر التفكك أمام الرأي العام الدولي، لكن الحكومة المؤقتة اكتشفت المؤامرة المدبرة من قبل السلطات الفرنسية التي تسعى للقضاء على الثورة الجزائرية، وإظهارها بمظهر عدم الانسجام في المواقف<sup>3</sup>.

بعد هذا الفشل قامت الحكومة المؤقتة بدعوة جيش التحرير الوطني لتكثيف العمليات العسكرية وضرب أهداف العدو الفرنسي، فقامت قوات جيش التحرير بتنفيذ العديد من الهجمات العسكرية في مختلف أنحاء الجزائر، نذكر على سبيل المثال معركة الضيعة التي خاضها جيش التحرير ضد قوات الاحتلال في جبل بوكحيل، تكبد فيها العدو خسائر فادحة وغيرها من المعارك التي لها الأثر في تغيير سياسة فرنسا<sup>4</sup>. كما قامت الحكومة المؤقتة بتدعيم قوة جيش التحرير الوطني بحصولها على باخرة مزودة بالأسلحة والذخيرة من طرف الاتحاد السوفياتي، ودعت الشعب الجزائري إلى تنظيم مظاهرات يوم 11 ديسمبر 1960 التي تزامنت مع زيارة الجنرال ديغول إلى الجزائر في الفترة الممتدة من 09 إلى 12 ديسمبر 1960 للقيام بحملة دعائية لشرح سياسته حول تقرير المصير، وشعاره الجزائر جزائرية<sup>5</sup>.

وقد برهنت له هذه المظاهرات مدى تمسك الشعب الجزائري بحكومته، وبينت له إرادة الجزائريين في نيل الاستقلال عن طريق المفاوضات التي تجريها الحكومة المؤقتة مع الحكومة

---

<sup>1</sup> - لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير صادق بخوش، الجزائر: دار الحكمة للترجمة والنشر، 1990، ص ص 46-57.

<sup>2</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 520، 521.

<sup>3</sup> - فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1984، ص 479.

<sup>4</sup> - مصطفى طلاس ويسام العسلي، مرجع سابق، ص ص 630-636.

<sup>5</sup> - محمود الواعي، مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وأثارها على القضية الجزائرية، الثورة أحداث وتأملات، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1994، ص ص 128، 135.

الفرنسية، وبذلك أدرك الجنرال ديغول حجم القضية الجزائرية، وأنه لا يمكن الاعتماد الشعب على الجزائري في تنفيذ سياسته ومخططاته<sup>1</sup>. لقد أرادت الحكومة المؤقتة من خلال هذه السياسة التي تبنتها الضغط على الحكومة الفرنسية لكي تجري مفاوضات جدية مع الطرف الجزائري على أساس تحقيق الاستقلال التام للشعب الجزائري في إطار المحافظة على وحدته العرقية، ووحدة أرضه، لا على أساس إملاء شروط الاستسلام التي تقترحها الحكومة الفرنسية.

## 2- لقاء لوسارن 20 فيفري 1961

بعد مرور شهرين على مظاهرات 11 ديسمبر 1961 أعربت الحكومة الفرنسية للوزير السويسري أليفي لونق (Olivier long) استعدادها لمواصلة الاتصال مع الحكومة المؤقتة، وطلبت منه إبلاغها بذلك<sup>2</sup>، وكلف الجنرال ديغول بهذه المهمة السيد جورج بونبيدو (George pompidou) الذي يشغل مدير بنك روتشيلد بباريس، يرافقه برونو دولاس (Bruno de leusse) مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية. أما الجانب الجزائري مثله الطيب بولحروف، وأحمد بومنجل، وقد تمت المباحثات في 20 فيفري 1961 بمدينة لوسارن (Lucerne) السويسرية، فطرحت جملة من المسائل منها<sup>3</sup>: ضمانات تقرير المصير، جنسية الأقلية الأوروبية، مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة، وقد أصر الوفد الجزائري تمسكه بمبادئه و بما تقره حكومته المؤقتة. كانت مواقف الطرفين متباعدة، لان الوفد الفرنسي يريد وقف العمليات العسكرية، و الوصول إلى هدنة، في حين أصر الوفد الجزائري على ربط الموضوع بحل المسائل السياسية المتعلقة بالاستقلال<sup>4</sup>.

لقد أراد الجانب الفرنسي فرض وقف القتال، بعد ذلك تتنازل فرنسا عن جزء من سيادتها في الجزائر، أي إعطاء الاستقلال الذاتي للجزء الشمالي للجزائر أما الصحراء فستبقى فرنسية مع إمكانية إشراك جميع البلدان المتاخمة لها في استغلال ثرواتها، فرفضت الحكومة المؤقتة هذه المقترحات على أساس عدم الفصل بين وقف إطلاق النار و ضمانات تقرير المصير، وأضافت أنها لا تريد تكرار ما

<sup>1</sup> - عثمان الطاهر عليّة، مرجع سابق، ص ص171 - 179.

<sup>2</sup> - عبد المجيد شيخي، اتفاقيات أيفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص94.

<sup>3</sup> - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، ترجمة: لحسن زغدار، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص20.

<sup>4</sup> - عبد المجيد شيخي، مرجع سابق، ص 95.

حدث في محادثات مولان<sup>1</sup>، ورغم اختلاف وجهات نظر الطرفين، إلا أن هذه المحادثات كانت فرصة لطرح القضايا التي هي محل اختلاف بين الحكومتين.

### 3- مفاوضات إيفيان من 20 ماي إلى 13 جوان 1961

أمام تدهور الأوضاع الاقتصادية بفرنسا، اضطر الجنرال ديغول للرضوخ لمطالب الحكومة المؤقتة وأعلن استعداده لمباشرة المفاوضات<sup>2</sup>، و تم الإعلان من طرف الحكومتين عن استعدادهما للشروع في مفاوضات رسمية يوم 7 أبريل 1961 بمدينة إيفيان، وفي الوقت الذي أخذ الاستعداد فيه للتفاوض أعلنت الحكومة الفرنسية أنها ستجري مشاورات مع جميع الأطراف حيث طلبت من ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية أن تألف وفدا رسميا لإجراء مفاوضات تتعلق بمستقبل الجزائر، وأن تجرى هذه المباحثات بمدينة باريس في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات إيفيان<sup>3</sup>.

وهو ما أكده لويس جوكس رئيس الوفد الفرنسي الذي كان مقررا أن يتفاوض مع الحكومة المؤقتة أثناء زيارته لمدينة وهران في 30 مارس 1961 من أن الحكومة الفرنسية تعترم إجراء مفاوضات مع مصالي الحاج زعيم الحركة الوطنية الجزائرية فردت الحكومة المؤقتة على لسان وزيرها للاستعلامات محمد يزيد أن مفاوضة فرنسا للعملاء معناه الطعن في المحادثات والتهديد بنسفها، وأن ممثلوا الحكومة المؤقتة لن يذهبوا إلى إيفيان، أما الحكومة الفرنسية فقد أكدت على أنها ماضية في الاستعداد للمفاوضات في اليوم المحدد لها، وأن وفدها سيذهب إلى إيفيان ليسجل غياب الوفد الجزائري، فأعلنت الحكومة المؤقتة في بيان رسمي أصدرته يوم 2 أبريل 1961 على أنه إذا اعترفت فرنسا بأن المفاوضات التي ستجريها مع الحكومة الجزائرية لن تتعدى نطاق إيفيان فإنه في هذه الحالة يمكن الدخول في مفاوضات في وقتها ومكانها المحددين<sup>4</sup>.

وخلال هذه الفترة قام جنرالات فرنسا بمحاولة انقلاب فاشلة ضد الجنرال ديغول في الجزائر، فشعر الجنرال ديغول بالخطر الذي يهدد فرنسا بالانقسام بين مؤيد ومعارض لاستفتاء تقرير مصير

<sup>1</sup> - كانت مواقف الطرفين متباعدة ففي حين تصر الحكومة الفرنسية منح الحكم الذاتي، وفصل الصحراء عن الجزائر وتجزئته الجزائر عرقيا، وان تحل القضية الجزائرية على طاولة مستديرة، والإصرار على الهدنة بعدها يتم التطرق إلى المسائل الأخرى، أما الحكومة المؤقتة فتصر على السيادة الكاملة للجزائر، ووحدة الأمة الجزائرية وبأن هناك شعب واحد عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية، انظر: بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، مرجع سابق، ص 22.

<sup>2</sup> - فتحي ديب، مرجع سابق، ص 494.

<sup>3</sup> - محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، ط4، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 531.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص ص 532، 533.

الشعب الجزائري، وتؤكد أنه إذا لم يستطع إنهاء حرب الجزائر فإنها ستقضي عليه، وتدخل الأمة الفرنسية في حرب أهلية<sup>1</sup>. وقد استغل فرصة قضائه على المتمردين، وظهر استعداده للتفاوض مع الحكومة المؤقتة الجزائرية بغرض التخلص من المشكلة الجزائرية التي أصبحت تثقل كاهله<sup>(2)</sup> فاتفق الطرفان على استئناف المفاوضات في 20 ماي 1961، فسارعت السلطات السويسرية للإعلان عن استعدادها للمساهمة في نجاح المفاوضات وتقديمها للأرض السويسرية مقاما للوفد الجزائري المفاوض مع تحمل مسؤولية نقله بطائرات الهيلكوبتر ذهابا وإيابا من وإلى مدينة أيفيان مع توفير كل وسائل الراحة لهم، فشكلت الحكومة المؤقتة وفدا لها برئاسة أحمد فرانسيس، إلا أن تدخل أحمد بن بلة وإرساله توجيهات من جزيرة إكس أصر على ضرورة تعيين كريم بلقاسم رئيسا لوفد، فاطمأن المكافحون في الداخل والخارج لتعيين كريم بأوامر من بن بلة ضمانا لسلامة خطوات المفاوضات<sup>3</sup>.

وأجريت المفاوضات بمدينة إيفيان من 20 ماي إلى 13 جوان 1961<sup>4</sup>، وقد اقترح الوفد الفرنسي الخطوط العامة التي سنتناولها المفاوضات وأكد على أهمية توصل الجانبين لحل نهائي للقضية في إطار الحقوق المشروعة لفرنسا مع استعدادها لإقرار حق تقرير مصير الشعب الجزائري من خلال استفتاء عام يختار فيه الشعب ما بين الاستقلال مع الانضمام لفرنسا أو الاستقلال مع المشاركة، أو الاستقلال والانفصال التام عن فرنسا، وأنه في حالة الموافقة على الرأي الأخير لا بد من إقرار مبدأ التقسيم<sup>5</sup>، إلى جانب ذلك تم تحديد الشروط الخاصة بالفترة الانتقالية، والحصول على الضمانات الخاصة بالأوروبيين وأملاكهم في الجزائر، والمطالبة بمنحهم جنسية مزدوجة، ووقف إطلاق النار، إلا أن الوفد الجزائري رفض الدخول في هذه التفاصيل باعتبار أن الشعب الجزائري سيفصل

---

1 -Mohamed Téguia, *l'Algérie en guerre*, Alger: office Des publication universitaire, p365.

<sup>2</sup> -Olivier Long, *le Dossier Secret Des Accords d'Évian*, Alger: O.P.U., 1989, p73.

<sup>3</sup> - فتحي الديب، مرجع سابق، ص494.

<sup>4</sup> - يتكون الوفد الجزائري من: كريم بلقاسم (وزير الخارجية ورئيس الوفد)، أحمد فرانسيس (وزير المالية)، أحمد بومنجل، الطيب بولحروف، محمد الصديق بن يحي، سعد دحلب، علي منجلي، قائد أحمد (المدعو سليمان)، ورضا مالك الذي عين ناطقا رسميا باسم الوفد، أما الوفد الفرنسي فيتكون من: لويس جوكس (وزير مكلف بالشؤون الجزائرية ورئيس الوفد)، والجنرال بارنارد تر يكو (ممثل برئاسة الجمهورية الفرنسية بقصر الإليزي)، انظر: جبهة التحرير الوطني، *المجاهد*، العدد 96، 22 ماي 1961، ص ص6، 7.

<sup>5</sup> - فتحي الديب، مرجع سابق، ص498.

فيها عند استفتاء تقرير المصير<sup>1</sup>. وقد اتهم السيد كريم بلقاسم الوفد الفرنسي بأن فرنسا تريد فرض وضعا معيناً قبل إجراء استفتاء تقرير المصير، معتبراً الاقتراحات الفرنسية بمثابة محاولة تهدف إلى وضع قوانين خاصة للاحتفاظ بامتيازات الأوروبيين في الجزائر<sup>2</sup>.

أما بشأن موقف الجزائر من الصحراء فقد كان واضحاً منذ البداية إذ اعتبرها جزءاً لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يفصل عنها، في حين صمم الوفد الفرنسي على ألا تكون الصحراء موضوع أي تفاوض<sup>3</sup>، وفي 13 جوان 1961 قرر الجنرال ديغول أن يسحب وفده من المفاوضات التي أصبحت تدور في حلقة مفرغة متهما الحكومة المؤقتة ووفدها بالمفاوض بأنه جاء إلى المفاوضات قصد القيام بالدعاية وفرض الشعارات الثورية التي تتبناها الثورة الجزائرية<sup>4</sup>، إلا أن هذا لم يمنع الإبقاء للاتصالات بين الطرفين.

بعد توقف المفاوضات اشتكى كريم بلقاسم للوسيط السويسري لونق موقف فرنسا، التي تريد فرض وضعا معيناً قبل إجراء الاستفتاء وكشف له عن خطتها التي تسعى منح الأوروبيين بالجزائر امتيازات قانونية خاصة بهم، والاحتفاظ بنفوذها في الصحراء، وفي المرسى الكبير، وفي رقان التي تجري فيها التجارب النووية<sup>5</sup> وفي هذه الأثناء كانت الاتصالات بين أعضاء الوفد الجزائري المفاوض وبقية أعضاء حكومته خاصة المسجونين متواصلة حيث تم إبلاغهم بكل ما يدور في المفاوضات خاصة وأن ظروف الاتصال بهم أصبحت ميسرة<sup>6</sup>.

كما شهدت الجزائر خلال هذه الفترة العديد من المظاهرات المؤيدة للوفد المفاوض برهن فيها الشعب الجزائري تمسكه بوحدته ووحدة أرضه، ومن جهة أخرى فإن المعارك لم تتوقف وكانت الحكومة

---

<sup>1</sup>-Redha Malek, *l'Algérie à Évian, histoire des négociations 1956-1962*, Alger: imprimerie Dahlebe, 1995, pp331-144.

<sup>2</sup> - Olivie Long, op.cit, p87.

<sup>3</sup> - جبهة التحرير الوطني، *المجاهد*، العدد 98، 19 جوان 1961، ص10.

<sup>4</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 531.

<sup>5</sup> - Olivie Long, op.cit, p 87.

<sup>6</sup> - لكي تعطي فرنسا ضمانات سمحت 2.500.000 من المعتقلين في المحتشدات أن يخرجوا منها، وإطلاق سراح 6000 معتقلاً في السجون، كما حسنت وضعية الوزراء الخمسة المعتقلين، ونقلهم من سجن جزيرة إكس إلى فيلا ببلدة توركان والسماح لهم باستقبال أي زائر بلا تفتيش أو اعتراض، وأعلنت وضع حد للعمليات الهجومية وحاولت أن تحصل من الحكومة المؤقتة على إيقاف المعارك التي كانت تسميها بالإرهاب للوصول إلى الهدنة طبقاً لنظرتها، أنظر: فتحي الديب، مرجع سابق، ص499.

المؤقتة في حذر من الاستعمار في هذه الظروف إذ لولا الكفاح المسلح لما قبلت الحكومة الفرنسية أبدا المفاوضات لذا طلبت من جيش التحرير تكثيف عملياته العسكرية أكثر للضغط على فرنسا<sup>1</sup>.

#### 4- لقاء لوفران 20 - 28 جويلية 1961

قام لويس جوكس بزيارة إلى الجزائر لكي يتعرف على الشعور السائد تجاه المفاوضات، وبعد عودته إلى باريس هتف إلى الوسيط السويسري أوليفي لونق وأبلغه بأن جميع الجهات التي اتصل بها في الجزائر كانت مؤيدة للتفاوض، وانه سيعرض فكرة استئناف المفاوضات على الجنرال ديغول لإبداء موافقته<sup>2</sup>، وفي 24 جوان 1961 اتصل جوكس بلونق وسأله عن مدى استعداد الوفد الجزائري للتفاوض، فاتصل لونق بسعد دحلب والطيب بولحروف وعرض عليهما فكرة استئناف المفاوضات، فنقرر الشروع فيها يوم 20 جويلية 1961 بمدينة لوفران (lugrin) ، والتي دامت أسبوعا كاملا، لم تدرس فيه سوى مسألة الصحراء التي اقترح الوفد الفرنسي تسويتها بواسطة ندوة مشتركة بين جميع البلدان المجاورة لها، وأمام رفض الوفد الجزائري لهذا الاقتراح علفت المفاوضات من جديد<sup>3</sup>. لقد فشلت هذه المفاوضات رغم تسليم فرنسا بوحدة الشمال الجزائري، واعتبار الصحراء مشكلة قائمة بذاتها ستسوى فيما بعد بين الجزائر المستقلة وفرنسا<sup>4</sup>. فعلا فقد أدركت الحكومة المؤقتة خطورة الموقف الفرنسي حول قضية الصحراء التي تريد تسويتها بعد استقلال الجزائر وبإشراك البلدان المجاورة لها، وهذا ما سيؤدي بالجزائر إلى القيام بمفاوضات أخرى بعد الاستقلال لاسترجاعها، بل وقد يؤدي إلى القيام بحرب مع البلدان المجاورة من أجل تسويتها لذا بادر الوفد الجزائري بقطع المفاوضات.

بعدها صرح الجنرال ديغول عقب توقف هذه المفاوضات بأن تمسك الوفد الجزائري بأرائه ومواقفه المتشددة سوف يؤدي إلى تقسيم الجزائر إلى مناطق<sup>5</sup>. وطلبت الحكومة المؤقتة من الوفد

<sup>1</sup> - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، مرجع سابق، ص24.

<sup>2</sup> -Olivie Long, op.cit, p89

<sup>3</sup> - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص24.

<sup>4</sup> - محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، الجزائر: دار البلاغ للنشر والتوزيع، 2001، ص217.

<sup>5</sup> - لقد تقرر تجميع كل الأوروبيين والمسلمين الموالين لفرنسا في منطقة واسعة تمتد من شرقي مدينة بجاية إلى غرب المرسى الكبير، وتشمل الجزائر العاصمة ووهران ومستغانم والشلف وتيزي وزو، ويكون لها امتداد نحو الجنوب مع شريط ضيق يحيط بأنبوب البترول الذي يربط بين بجاية وحاسي مسعود وبالطبع فإن الصحراء حسب هذا المشروع تابعة لفرنسا، للمزيد من المعلومات حول مشاريع فرنسا التي تهدف إلى تقسيم الجزائر، أنظر: جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 101، 31 جويلية 1961، ص4.

المفاوض الانسحاب الكلي إذ لم يبق أي مسؤول بجنيف لمواصلة الاتصالات وعاد كل أعضاء الوفد الجزائري إلى تونس باستثناء السيد الطيب بولحروف سفير الجزائر بسويسرا وإيطاليا<sup>1</sup>. وعندما عاد السيد دولوس إلى جنيف لم يجد أي مسؤول جزائري يتفاوض معه فاندحش من هذا الانسحاب الكلي، وأثناء حديثه مع الوسيط السويسري لونق اعترف له بأن التفاوض هو الحل الوحيد للمشكل الجزائري، وأن فكرة إقامة منطقة منفصلة للأوروبيين في الجزائر ومسألة تقسيم الجزائر فكرة ستزيد الأمور تعقيدا<sup>2</sup>.

كما طالبت الحكومة المؤقتة الجزائرية جيش التحرير الوطني بتكثيف عملياته العسكرية لإجبار الحكومة الفرنسية على تغيير مواقفها، وتذكيرها بأن وحدة الجزائر تعتبر الشرط الأساسي لأي تفاوض<sup>3</sup>، كما تقرر دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع بهدف دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية في الجزائر، فاجتمع في الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 بطرابلس قصد دراسة نتائج المفاوضات، وتقييم مسار الثورة الجزائرية وبعد نهاية الاجتماع صدر بيان دعا فيه إلى تكثيف العمليات العسكرية وتجنيد أكثر للجماهير الجزائرية لمواصلة الكفاح إلى غاية نيل الاستقلال التام<sup>4</sup>، كما صادق على تغيير تشكيلة الحكومة المؤقتة باستبدال فرحات عباس بالسيد بن يوسف بن خدة<sup>5</sup>.

أما كريم بلقاسم فبقي نائبا للرئيس وعضوا عن الخارجية بوزارة الداخلية مهمته إعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني لقيادة الشعب بعد استرجاع الاستقلال الوطني، أما وزارة الخارجية فقد أسندت للسيد سعد دحلب، أما بخصوص المفاوضات فقد أكد المجلس مواقف الثورة الجزائرية منها على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره، في إطار المحافظة على سلامة التراب الجزائري بأكمله، وعلى وحدة الشعب الجزائري.

<sup>1</sup> - Olivie Long, op.cit, p93.

<sup>2</sup> -Ibid., p94.

<sup>3</sup> - المجاهد، العدد 101، مرجع سابق، ص4.

<sup>4</sup> - نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، 1954-1962، الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة، 1976، ص74.

<sup>5</sup> - إلا أن فرحات عباس يرى عملية استبداله انحرافا لانه بهذا التعديل أصبحت الحكومة المؤقتة حكرا على عناصر حركة انتصار الحريات الديمقراطية و أدت إلى أبعاد ممثلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، في حين أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري انضم قبلهم للثورة، لم يكن فرحات عباس واقفيا في تحليله هذا، فمن جهة يؤكد انضمام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني وطبقا للشروط المعمول بها في ذلك الوقت لا بد من حل التنظيم والاتحاق الفردي مع التخلي عن الأيديولوجية السابقة، ومن جهة أخرى يعلل أبعاده من رئاسة الحكومة المؤقتة بكونه من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي يتحدث عنها، فإن ممثلها فقد أزيح من التشكيلة الثانية التي يترأسها فرحات عباس نفسه.



## ثانيا/ المفاوضات العنيفة

بينما كان المجلس الوطني للثورة يعيد ترتيب الأمور، كان الجنرال ديغول يستمع إلى مستشاريه وخاصة بارنارد تريكو الذي تجرأ على مصارحته بما يجري في الجزائر، وما ترتب عنه من عواقب وخيمة على الشعب الفرنسي<sup>1</sup>.

أما عن الجزائر فقد توقف تريكو طويلا عند المظاهرات الشعبية التي نظمتها الحكومة المؤقتة بمناسبة الفاتح والخامس جويلية 1961 وقدم شروحا وافية عن الشعارات التي كانت تتنادي بوحدة الشعب ووحدة التراب الجزائري، وتعبّر عن مساندة الجماهير لسياسة الحكومة المؤقتة وتطالب بالتفاوض معها على أساس الاستقلال التام لكامل الجزائر بما في ذلك الصحراء<sup>2</sup>. ولم يخف عنه تزايد النشاط التخريبي الذي تقوم به منظمة الجيش السري الفرنسي (O.A.S)<sup>(3)</sup> التي قامت باغتيالات عديدة في الجزائر ضد الشخصيات العسكرية والمدنية الموالية للجنرال ديغول ونظامه أو لجبهة التحرير الوطني<sup>4</sup>. أما عن فرنسا فكانت التقارير كلها تجمع على أن أغلبية الشعب الفرنسي لا يخفي تدمره من سياسة الجنرال ديغول التي طغت عليها حرب الجزائر، بما فيها من تقتيل وتعذيب وتمرد الجنرالات وإدانات صادرة من الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. لم يكن الجنرال ديغول متعودا على سماع هذه الحقائق التي أصبحت تستهدف حياة الفرنسيين وممتلكاتهم في العاصمة الفرنسية، إلى جانب تعرضه لحادثة التي كادت تؤدي بحياته للخطر من طرف المنظمة السرية للجيش الفرنسي<sup>5</sup>، أمام هذه التطورات ألقى الجنرال ديغول في 5 سبتمبر 1961 خطابا أعلن فيه أن لفرنسا مصالح في الصحراء لا بد من المحافظة عليها، وبعد عملية الاستفتاء يمكن التفاوض بشأنها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص224.

<sup>2</sup> - جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 83، 19 جويلية 1961، ص3.

<sup>3</sup> - Organization Armée Secrete .

<sup>4</sup> - لقد أعادت هذه المنظمة تشكيل نفسها في فيفري 1961 عقب اجتماع قادة الأورويين المتطرفين بمدريد، وهي منظمة عسكرية إرهابية تتكون من القادة العسكريين المتمردين في الجيش الفرنسي والمناهضين للنظام الجمهوري الفرنسي، قامت بالعديد من الأعمال الإجرامية.

<sup>5</sup> - تعرض لمحاولة اغتيال في 8 سبتمبر 1961.

<sup>6</sup> - شارل ديغول، مرجع سابق، ص130.

هكذا لم يكن هناك عائق أمام المفاوضات ولا مانع من استئنافها خاصة وأن الجنرال ديغول قد أكد أن الاستفتاء سيقود إلى تأسيس الدولة الجزائرية بعدها تجرى انتخابات تنبثق عنها الحكومة النهائية، ومن الممكن أن تتولى سلطة جزائرية مؤقتة تسيير البلاد إلى أن تتم الانتخابات المذكورة<sup>1</sup>. فأخذت الحكومة المؤقتة تدرس كيفية استئناف المفاوضات التي كانت قد دخلت مرحلة حاسمة وتم الاتصال بين الحكومتين لإجراء اللقاء في إيفيان مرة أخرى، وجاءت الدعوة هذه المرة بمبادرة من طرف رئيس الحكومة المؤقتة<sup>2</sup> الذي صرح عقب اجتماع مجلس الحكومة في 24 أكتوبر 1961 بتونس بأن الهدف من هذه المفاوضات هو لبحث عن اتفاق حول مبدأ وشكل إعلان الاستقلال وإيقاف القتال، وبعد ذلك تفتح مفاوضات جديدة هدفها تحديد العلاقة بين الجزائر وفرنسا، والضمانات التي تعطى للفرنسيين بالجزائر، وفي حالة إصرار الحكومة الفرنسية على اعتبار تقرير المصير هو الطريقة المفضلة لتحقيق السلم فإن الحكومة المؤقتة مستعدة لاستئناف التفاوض على هذا الأساس<sup>3</sup>، لكن الجنرال ديغول بقي متمسكا بموقفه المتمثل في إجراء استفتاء تقرير المصير مع القبول باستئناف المفاوضات على هذا الأساس<sup>4</sup>، فتم استئناف المفاوضات التي تمت على مرحلتين:

تميزت المرحلة الأولى منها بالاتصالات السرية العديدة بين ممثلي الحكومتين بهدف دراسة الخطوط العريضة لما سيصبح يعرف فيما بعد باتفاقية إيفيان ويمكن حصر هذه اللقاءات في الآتي<sup>5</sup>:

### 1- لقاء بال الأول من 28 إلى 29 أكتوبر 1961

لقاء بال الأول من 28 إلى 29 أكتوبر 1961<sup>6</sup>، وقد ركز وفد الحكومة المؤقتة في هذه المفاوضات على مناقشة قضية الصحراء، و أكد له الوفد الفرنسي أنه فيما يتعلق بقضية الصحراء فليس هناك أي عائق إذا حدث بيننا اتفاق على أساس التعاون، ورفض مسألة تنظيم استفتاء شامل في جميع التراب الجزائري، كما أثار مسألة مبدأ ترك الأخذ بالتأثر<sup>7</sup>.

1 - المرجع نفسه، ص ص130، 131.

2 - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص386.

3 - جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 107، 1 نوفمبر 1961، ص22.

4 - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، مرجع سابق، ص28.

5 - Saad Dahleb, op.cit, p156, 157.

6 - مثل الوفد الجزائري في هذه المحادثات كل من: محمد الصديق بن يحي، رضا مالك. أما الوفد الفرنسي فيتكون من برونو دولوس، وكلود شايب (Cloud Chaillet).

7 - أي أن الحكومة الجزائرية المقبلة تمتنع عن إصدار أي عقاب عن الجزائريين المتعاونين مع فرنسا.

كما أثار الوفد الفرنسي خلال هذا اللقاء قلق الجنرال ديغول إزاء المظاهرات التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بفرنسا والجزائر يوم 17 أكتوبر 1961 وطلب منها تخفيف هذا الضغط<sup>1</sup>، لكن الحكومة المؤقتة لم تستجب لهذا الطلب ودعت الشعب الجزائري عقب هذا اللقاء مباشرة إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة يوم أول نوفمبر 1961 للتعبير عن تمسكه بالاستقلال ووحدته الترابية<sup>2</sup>. كما قام الزعماء الخمسة المعتقلين بفرنسا بإضراب عن الطعام احتجاجا على سوء المعاملة التي يلاقونها مؤخرا من طرف السلطات الفرنسية، مطالبين بمعاملتهم معاملة السجناء السياسيين، وعلل بن بلة في رسالته لفتحي الديب موقف السلطات الفرنسية الجديد بأنه محاولة لممارسة نوع من الضغط عليهم ليتساهلوا في موقفهم من المفاوضات، ولوضع الحكومة المؤقتة في مأزق أمام الشعب الجزائري<sup>3</sup>، لقد أرادت الحكومة المؤقتة من خلال هذه المظاهرات والإضراب الضغط أكثر على الحكومة الفرنسية حتى تقبل بشروطها حول الاستقلال، وبعدم الاعتراف بالجنسية المزدوجة للأوروبيين وبضرورة الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري وأرضه، وتبقى المسائل الثانوية الأخرى تناقش بين الحكومتين بعد استقلال الجزائر.

## 2- لقاء بال الثاني في 9 نوفمبر 1961

ردا على الاقتراحات الفرنسية كلفت الحكومة المؤقتة كل من محمد الصديق بن يحيى، ورضا مالك بتقديم الأجوبة في لقاء بال الثاني يوم 9 نوفمبر 1961، وقد ساعد الرد الإيجابي للحكومة المؤقتة على طلب فرنسا المتعلق بترك الانتقام من الجزائريين المتعاونين معها على تهدة الجو، إلا انه تعقد عندما طلبت الحكومة المؤقتة من الحكومة الفرنسية السماح للوفد الجزائري بزيارة الزعماء الخمسة الذين لا زالوا في السجون الفرنسية<sup>4</sup> بهدف استشارتهم حول ما تم التوصل إليه من نتائج فرفض الجنرال ديغول ذلك واشترط أن يحصل هذا بعد أن يسفر اللقاء بين جوكس ودحلب على نتائج إيجابية، وبالفعل فقد اجتمع الوفدان سرىا بمدينة ليروس قرب الحدود السويسرية و تم التوصل إلى أرضية اتفاق، بعدها قامت الحكومة المؤقتة بإرسال وفد إلى قصر اولنوا (aulony) بفرنسا لاطلاع الزعماء الخمسة على هذا الاتفاق، ثم ألتقى الوزيران يوم 23 ديسمبر 1961 بمدينة ليروس<sup>5</sup>، حيث سلم الوزير الفرنسي لويس جوكس مذكرة باسم الحكومة الفرنسية للسيد دحلب لتجيب عليها الحكومة

1 - أرغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، صص 218، 220.

2 - جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 107، مرجع سابق، صص 6، 8.

3 - فتحي الديب، مرجع سابق، صص 532.

4 - عمار بوحوش، مرجع سابق، صص 534.

5 - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، مرجع سابق، صص 33، 34.

المؤقتة للجمهورية الجزائرية في شهر جانفي 1962، وقد تمسك الفرنسيون في هذا اللقاء بتعيين المندوب العام ورئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تتولى تسيير الشؤون الداخلية للجزائر<sup>1</sup>، ويتم إطلاق سراح المعتقلين في مدة عشرين يوما بعد إعلان وقف إطلاق النار وتمسك الفرنسيون بموقفهم بالنسبة للهيئة التنفيذية، ويلحون على الاعتراف بازدواجية الجنسية بالنسبة للأقلية الأوروبية، كما تم تقسيم المرسى الكبير إلى منطقتين منطقة أ ومنطقة ب<sup>2</sup>، وبأن تتابع التجارب النووية والفضائية في الصحراء لمدة خمس عشر سنة، أما مطارات كلومب، بشار، رقان، عين اكر، وبوفاريك فتستعمل لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات، إلا أن دحلب اقترح مطارين في الشمال وثلاثة في الجنوب، ومدة الجلاء عن المرسى الكبير حددت بأربع سنوات وثلاث سنوات لجلاء الجيش الفرنسي من الجزائر.

بعد هذه المحادثات كلفت الحكومة المؤقتة كل من كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال ومحمد الصديق بن يحي الاتصال بالزعماء الخمسة لاطلاعهم بكل تفاصيل الاتفاق الذي تم التوصل إليه، ورجعوا يوم 4 فيفري 1962 ليبلغوها بأن الزعماء الخمسة يوافقون ويصادقون على الاتفاقات المبرمة وسيرسلون إلى رئيس الحكومة وكالاتهم ليصوت باسمهم أثناء انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية<sup>3</sup>. بعدها قام محمد الصديق بن يحي بتسليم مشروع الحكومة المؤقتة إلى المسؤولين الفرنسيين، وبعد دراسته طلب الجنرال ديغول من جوكس أن يعجل بإنهاء المشكل الجزائري، والتقليل من الاتصالات بالوفد الجزائري، لأن المنظمة السرية للجيش الفرنسي في الجزائر أصبحت تؤثر على الأوروبيين في الجزائر، والحكومة الفرنسية لم تعد قادرة عن التحكم في زمام الأمور<sup>4</sup>. هذا الموقف المفاجئ للجنرال

---

<sup>1</sup> - محمود الواعي، مراحل الاتصالات والمفاوضات السرية والعنيفة والرسمية بين قادة الثورة والحكومات الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول، المرحلة الانتقالية من الثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، ص269.

<sup>2</sup> - تشمل المنطقة أ من رأس جنوب فيقالوا إلى غرب وهران تتولى فرنسا في ربع مساحة هذا المنطقة كل السلطات والمنطقة ب التي تشمل الجنوب حيث تمتد من لورميل إلى شرق رأس لندلس فقطع البحيرة إلى غاية وهران تتولى فرنسا فيها الأمن والدفاع، وتخفيض مدة الإيجار من خمسين إلى 20 سنة.

<sup>3</sup> - جاءت بعض الملاحظات من بن بلة وخيضر، حيث أثار هذا الأخير مسألة تعويض اللاجئين، وطلب اختصار مدة المرحلة الانتقالية، وتكلم عن القوانين الداخلية لجبهة التحرير الوطني حيث ذكر سلطتين المكتب السياسي والحكومة، واقتراح تعيين عضو من القيادة العامة للجيش لتطبيق قرارات الحكومة أما بن بلة فتحدث عن المرسى الكبير وإلغاء المنطقة ب.

<sup>4</sup> - Olivie Long, op.cit, p118.

ديغول جعل الحكومة المؤقتة تستعجل إبرام اتفاق مع الحكومة الفرنسية بأسرع وقت ممكن قبل أن تفلت الأمور من المسؤولين الفرنسيين المتواجدين بالجزائر .

### 3- محادثات ليروس 11 - 19 فيفري 1962

تماشيا مع التطورات التي تحدث في الميدان تقرر العمل بالذاكرة الفرنسية الإضافية المرسلّة إلى الحكومة المؤقتة، وفي يوم 10 فيفري 1962 وصل الوفد الجزائري المتكون من كريم بلقاسم، سعد دحلب، ولخضر بن طويال، ومحمد يزيد، محمد الصديق بن يحي، رضا مالك، الصغير مصطفى، وفي نفس اليوم وصل الوفد الفرنسي المتكون من لويس جوكس ، جان دو برقلي (Jean de broglie)، روبرت برينو (Robert burno)، برونو دولوس، ورولان بيليكار (Rolland Billecart)، والجنرال دوكاماس (De Camas)، وكلود شايي (Claude chaillet)، وخلال أسبوع من العمل المتواصل بمدينة ليروس (les Rousses) من 11 إلى 19 فيفري 1962، وبعد تبادل وجهات النظر بين الوفدين المتفاوضين حول المواضيع المطروحة في جدول الأعمال حاول كل طرف الحصول على نتائج مرضية لحكومته و تم التوصل إلى ارضية اتفاقيات إفيان<sup>1</sup>، ثم حول المشروع إلى الحكومتين لإبداء الرأي فيه، وتقديمه إلى السلطات المختصة في كل بلد للمصادقة عليه بالموافقة أو الاعتراض عليه .

وعاد الوفد الجزائري المفاوض إلى تونس يوم 20 فيفري 1962، وقدم المشروع لحكومة المؤقتة التي درستة دراسة دقيقة، ثم استدعت المجلس الوطني للثورة للانعقاد لمناقشة مسودة الاتفاق<sup>2</sup>، فاجتمع المجلس الوطني للثورة من 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس في دورة استثنائية بهدف دراسة هذا المشروع، وبعد دراسة عميقة ودقيقة له تأكد انه يخدم الأهداف السياسية للثورة فوافق عليه بأغلبية ساحقة، ما عدا ثلاثي هيئة الأركان العامة للجيش<sup>3</sup> والرائد مختار بوزيم (المدعو ناصر) من الولاية الخامسة<sup>4</sup>، أما السجناء الخمسة بأولنوي فقد وجهوا برسالة مؤرخة في 15 فيفري 1962 إلى المجلس الوطني للثورة عبروا فيها عن تأييدهم للاتفاق المبرم بين الحكومتين الفرنسية والمؤقتة الجزائرية و بعثوا بوكالاتهم لبن خدة تخوله حق التصويت باسمهم، كما قام أعضاء الولاية الثانية هم

<sup>1</sup> - Saad Dablab, op.cit , pp 163,165 .

<sup>2</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 536

<sup>3</sup> - هواري بومدين، علي منجلي، قايد أحمد، لأنهم يفضلون الحل العسكري على المفاوضات.

<sup>4</sup> - يرى العقيد عمار بن عودة في شأن معارضة هؤلاء للمشروع أنها معارضة غير قائمة على أسس مقنعة لأنه يراودهم تحقيق انتصار عسكري على غرار ديان بيان فو، أنظر: محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص102.

أيضا بإرسال وکالاتهم لرئيس الحكومة المؤقتة ليصوت باسمهم في هذه الدورة الطارئة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية<sup>(1)</sup> وذلك لصعوبة الاتصال بين الداخل والخارج.

بعد الحصول على موافقة المجلس الوطني للثورة على المشروع صدر بيان في كل من باريس وتونس يوم 5 مارس 1962 يؤكد للعالم أن وفدا الحكومتين الفرنسية و الجزائرية سيلتقيان في مدينة إيفيان يوم 7 مارس 1962 لإجراء مفاوضات رسمية وعلنية بينهما، وقد عينت الحكومة المؤقتة نائب رئيسها كريم بلقاسم على رأس وفدها المفاوض الذي يتكون بالإضافة له من الأخضر بن طوبال وسعد دحلب ومحمد يزيد ممثلين للحكومة المؤقتة، ومحمد الصديق بن يحي ورضا مالك، والصغير مصطفى لإمامهم بتفاصيل المفاوضات خلال المراحل الأولى، والرائد مصطفى بن عودة كممثل لجيش التحرير الوطني<sup>2</sup>، أما الوفد الفرنسي فيترأسه لويس جوكس، ويتشكل من برونو دولوس، رولان بيكار، جان دوبرغلي، روبير برون، الجنرال دي كاماس وکلود شايي، برنارد تريكو<sup>3</sup>.

### ثالثا/ المفاوضات النهائية وتوقيع اتفاقيات إيفيان

في 7 مارس 1962 افتتحت المفاوضات العلنية بين الطرفين في ظروف أمنية مشددة بمدينة إيفيان بهدف إثراء المشروع والتوقيع عليه، وقد كشف الوفد الفرنسي عن رغبته في مناقشة الموضوع والتوقيع عليه خلال ثلاثة أيام فقط عملا بتوصيات الجنرال ديغول، إلا أن الوفد الجزائري رفض التسرع في معالجة الأمور الحساسة<sup>4</sup>، وبعد 12 يوما من المحادثات أصبح وقف إطلاق النار نافذا ابتداء من ظهر 19 مارس 1962، وقد جاءت بنود الاتفاق لتؤكد الاعتراف بالاستقلال التام للجزائر بعد استفتاء يجرى إثر فترة انتقالية، و يفرج بعدها عن المعتقلين في أجل أقصاه عشرين يوما من وقف إطلاق النار، وأن تبنى علاقات على أساس الاحترام المتبادل بين الطرفين كما نص الاتفاق على حرية اختيار الجنسية بالنسبة للأوروبيين مع احترام تقاليدهم وعاداتهم<sup>5</sup>، أما في الجانب العسكري أكد الاتفاق على أن تبقى فرنسا في المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد ، ويتم إنشاء سلطة تنفيذية مؤقتة

<sup>1</sup> - فتحي الديب، مرجع سابق، ص 553.

<sup>2</sup> - يلاحظ أن قادة هيئة الأركان العامة قد قرروا مقاطعة المرحلة الأخيرة من المفاوضات ورفضوا التعاون مع الحكومة المؤقتة عند ما طلب منهم تعيين قادة عسكريين للانضمام إلى الوفد المفاوض، أنظر: محمد عباس، رواد الوطنية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1992، ص360.

<sup>3</sup> - Saad Dahleb , op .cit , p 169.

<sup>4</sup> - عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 392.

<sup>5</sup> - محمد الأمين بلغيث، مرجع سابق، ص 545.

تتكون من 12 عضوا تتولى تسيير شؤون البلاد إلى أن يتم استفتاء عام على الاستقلال يعقد خلال ستة أشهر على الأقل، و تقرر يوم الفاتح جويلية 1962 لإجراء هذا الاستفتاء<sup>1</sup>.

وألقي بن خدة بهذه المناسبة خطابا في 19 مارس 1962 أعلن فيه رسميا وقف إطلاق النار، كما صرح الجنرال ديغول هو الآخر عشية التوقيع على الاتفاق بخطاب أكد فيه أهمية الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا، والذي كان في مستوى طموح الجزائريين والفرنسيين، و الرأي العام العالمي الذي كان يتابع تطورات القضية الجزائرية عن كثب، وتحقق ما يصبوا إليه الشعب الجزائري وهو الاستقلال الذي سيحقق له التنمية والتطور في إطار تبادل المصالح مع فرنسا<sup>2</sup>.

وبالتوقيع هذا الاتفاق الذي ضمن حق الجزائر في الاستقلال وتقرير المصير بوشر في تطبيقه بتشكيل المجلس التنفيذي المؤقت<sup>3</sup>. وبموجب هذا الاتفاق رفضت الجزائر منح الجنسية الجزائرية بدون طلب لمليون أوروبي، وبهذا الرفض تجنبت الحكومة المؤقتة مخاطر ازدواج الجنسية الذي ستكون له آثار وخيمة على مستقبل البلاد ويؤدي إلى وقوع صراع حول الجنسية<sup>4</sup>.

وفي الميدان العسكري أكد الاتفاق بأن تحتفظ فرنسا بجيش قوامه 80 ألف جندي لمدة ثلاث سنوات، وتحتفظ بالمطارات في الصحراء مدة خمس سنوات وبقاعدة المرسى الكبير مدة 15 سنة، وبضمان هذه المصالح تتعهد فرنسا بمنح معونة مالية تعادل مستوى البرامج المحددة، أما في المجال الاقتصادي والمالي فقد أنشئ جهاز فني فرنسي- جزائري لاستغلال ثروات باطن الأرض<sup>5</sup>.

رغم الإنجاز الهام الذي حققته الحكومة المؤقتة بتوقيعها لهذا الاتفاق الذي بموجبه تحصلت الجزائر على استقلالها، وهو مكسب عظيم لم يكن في مخيلة أي أحد باعتبار الجزائر في التشريعات الفرنسية جزء لا يتجزأ من أراضيها<sup>6</sup>. إلا أن هذا الاتفاق لا يخلو من بعض المظاهر السلبية منها<sup>1</sup>: أن

---

<sup>1</sup> - محمد العربي الزبيري، "انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة ديغول"، مجلة الذاكرة، العدد 6، نوفمبر 2000، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص ص 78، 80.

<sup>2</sup> - شارل ديغول، مرجع سابق، ص ص 140-146.

<sup>3</sup> - محمد علي فوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999، ص 489.

<sup>4</sup> - بن يوسف بن خدة، "مؤتمر طرابلس اتفاق في المبادئ واختلاف في الأشخاص"، جريدة الشعب، العدد 6786، 19 أوت 1985، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر.

<sup>5</sup> - شارل رويير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، لبنان: منشورات عويدات، 1962، ص 169.

<sup>6</sup> - يحي بوعزيز، محتوى اتفاقيات افيان، مرجع سابق، ص ص 97-105.

الاتفاقية أعطت حقوق معتبرة للمستوطنين الفرنسيين، في حين لم تتحدث على حقوق الجالية الجزائرية بفرنسا، كما حصل الأوروبيين على امتيازات في ميدان المعادن والبتترول والغاز إذ نص الاتفاق على أن تعترف الجزائر بالحقوق المكتسبة الخاصة بعقود المناجم، والنقل التي منحت لفرنسا طبقا لقانون نפט الجزائر قبل تقرير المصير، وفي الميدان الثقافي تعهدت فرنسا بتقديم المساعدات من أجل تطوير التعليم، والإعداد العلمي للباحثين، وهي نافذة لترسيخ اللغة الفرنسية على حساب اللغة الوطنية.

وفي 27 جوان 1962 عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس الغرب وتمت المصادقة على مشروع ميثاق يحدد فيه اتجاه الجزائر بعد الاستقلال. وتم إجراء استفتاء تقرير المصير في الفاتح جويلية 1962، الذي كانت نتيجته في صالح الاستقلال بنسبة 99.80 % من الأصوات المعبرة عنها، وفي الثالث جويلية 1962 أعلن الجنرال ديغول رسميا على استقلال الجزائر<sup>2</sup>.

### المحور العاشر: أزمة 1962 والصراع على السلطة في الجزائر

إن وقف إطلاق النار الذي وقعته الحكومة المؤقتة مع الحكومة الفرنسية والذي انتظره الشعب الجزائري كثيرا، لم يمنع قيادات الثورة من التسابق على السلطة<sup>3</sup>، هذا التسابق لم يكن وليد وقف إطلاق النار، بل بدأ مع تكوين الحكومة المؤقتة مباشرة، وبلغ أشده في أوت 1961 عندما أمر بن خدة الولايات بقطع جميع علاقاتها مع هيئة الأركان وعدم الاعتراف بسلطتها، التي رغم استقلالها لم تفقد السيطرة الفعلية على جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الشرقية والغربية<sup>4</sup>.

### أولا/ الصراع بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة لأركان الجيش وإشكالية القيادة

تفاقم الصراع بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة لأركان الجيش مع مطلع سنة 1962 عندما عادت هيئة الأركان العامة إلى نشاطها وهي أكثر قوة من أي وقت مضى، بعد فشل كريم بلقاسم في مسعاه الرامي لتقسيم أعضائها، ثم تقدمت المفاوضات مع فرنسا ولاح في الأفق تحالف محتمل بين أحمد بن بلة وهيئة الأركان العامة، في الحقيقة كانت السلطة هي الهدف الأسمى لجميع الأطراف المتنازعة وكان المتصارعون ينطلقون من إيديولوجيات مختلفة يمكن حصرها في الآتي:

<sup>1</sup> - عبد المجيد شيخي، مرجع سابق، ص ص 78، 79.

<sup>2</sup> - محمد علي فوزي، مرجع سابق، ص 490.

<sup>3</sup> - محمد العربي الزبيري، "الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية"، مجلة التراث، تصدرها جمعية التاريخ والتراث الأثري بمنطقة الأوراس، العدد 9، نوفمبر 1997، مطابع عمار قرفي، باتنة، ص 148.

<sup>4</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 286.



- الموقف الذي يرى أن حل القضية الجزائرية يكمن في إلحاق هزيمة عسكرية بالجيش الفرنسي، ويعتبر التفاوض مع الحكومة الفرنسية تنازلاً خطيراً، ونوعاً من الخيانة التي يجب التصدي لها بكل حزم وصرامة، وقد تبنت هيئة الأركان هذا الموقف و تعتبر اتفاقيات إيفيان إجهاضاً للثورة وإرساءً لقواعد الليبرالية في الجزائر<sup>1</sup>، أما استراتيجيتها فترتكز على أولوية العسكري على السياسي، وعدم الاعتراف بمؤسسات الثورة باعتبارها مؤسسات تجاوزها الزمن ولا بد من حلها، فوجهت الأمر إلى جميع أفراد جيش التحرير الوطني بمناسبة وقف إطلاق النار تحثهم على أن المعركة مازالت مستمرة، وستكون أكثر ضراوة وتعقيداً من أي وقت مضى<sup>2</sup>.

- موقف القبول الذي يرى أن الحل العسكري مستحيل، وأن التفاوض مع فرنسا هو الطريق الأسلم لوقف إطلاق النار واسترجاع استقلال، وقد تبنت الحكومة المؤقتة هذا الموقف، وتعتقد أن اتفاقيات إيفيان على ما فيها من سلبيات صالحة لأن تكون قاعدة متينة لبناء الدولة الجزائرية كما هي محددة في النصوص الأساسية للثورة<sup>3</sup>.

وتعتمد استراتيجيتها على عدم دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد لتجنب الحديث حول مستقبل البلاد، واعتبار الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة المؤسسات الرسمية للثورة الجزائرية لا بد من الحفاظ عليها وعدم تغييرها إلى غاية استرجاع استقلال الجزائر، إلا أن الحكومة المؤقتة كان ينقصها الانسجام والتكامل بين، فقد كانت تعيش في خلافات خاصة بين الزعماء الخمسة الذين انقسموا إلى فريق يضم بن بلة، خيضر، وفريق يضم بوضياف وآيت أحمد حسين<sup>4</sup>.

فإذا كان الموقف الأول متأثراً بالثورية التي تشترط انتقال السيادة الجزائرية مباشرة من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة، ويدعو إلى بناء مجتمع اشتراكي في الجزائر يرتكز على أبناء الريف ويرفض مبدأ الصراع الطبقي، وبرنامجها السياسي يقوم على مراحل أساسية كإصلاح الزراعة، وتصنيع البلاد، والتوزيع العادل للإنتاج والثروات، وقد اقترحت على الحكومة المؤقتة عقد ندوة للإطارات السياسية والعسكرية للثورة حتى يتم حسم جميع الخلافات القائمة، إلا أن الحكومة المؤقتة لم

<sup>1</sup> - العربي الزبيري، حديث مع أحمد بن بلة يوم 24 جوان 1991، الذي أكد له تأييده لهذا الموقف، وهو ما جعله يقبل التحالف مع هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة، مجلة التراث، ص 148، 149.

<sup>2</sup> - جبهة التحرير الوطني، نصوص أساسية، مرجع سابق، ص 115.

<sup>3</sup> - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، مرجع سابق، ص 26.

<sup>4</sup> - عامر رخيعة، التطور السياسي والتنظيمي لجبهة التحرير الوطني، 1962-1980، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص ص 100-103.

تستجيب لهذه الدعوة مما زاد من تشدد موقف بومدين<sup>1</sup>. أما الموقف الثاني فهو متأثر في الظاهر ببناء أول نوفمبر إذ اكتفى بالتفاوض مع فرنسا على أساس اعتراف هذه الأخيرة باستقلال الجزائر، وبأن لا يتوقف وقف إطلاق النار إلا بعد تسوية جميع القضايا السياسية<sup>2</sup>.

وبالرغم من ثورية الموقف الأول إلا أن أصحابه لم يكونوا معروفين على الساحة السياسية، لذلك توجهوا إلى الزعماء المسجونين، ووقع اختيارهم في البداية على محمد بوضياف نظرا لما أشتهر به من قدرة على التنظيم، ومحاربتة لعبادة الشخصية، وتشبعه بالمبادئ اليسارية، لكنه رفض عرض مبعوث هيئة الأركان السيد عبد العزيز بوتفليقة نظرا لارتباطه مع الحكومة المؤقتة، وبالضبط مع كريم بلقاسم الذي كان قد تحالف معه من قبل ضد أحمد بن بلة<sup>3</sup>، وقد تبنى هذا الأخير موقف قيادة هيئة الأركان العامة بدون تردد، وأعلن انضمامه إليها من أجل فرض حلها للأزمة والمتمثل في تشكيل مكتب سياسي يكون مسؤولا عن الحكومة المؤقتة، ويضع مشروع جديد للمجتمع الجزائري<sup>4</sup>. يبدو أن استراتيجية هيئة الأركان تتفق مع أحمد بن بلة الذي لديه برنامج مستقبلي للجزائر يعتمد على العروبة والإسلام، والإصلاح الزراعي، وينظر إلى الجيش على أنه عامل لحماية الثورة الجزائرية، ويرفض موضوعا اتفاقيات أيفيان ويؤيد هيئة الأركان، ويتفق معها في ضرورة إنشاء مكتب سياسي<sup>5</sup>.

في ظل هذا الجو المكهرب بدأت التحضيرات لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة، وقد تم توزيع الاستدعاءات على جميع قادة الولايات في بداية أبريل 1962، وكان جدول الأعمال يتضمن المصادقة على اتفاقيات أيفيان وتشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي، وفي هذه الأثناء أرسلت هيئة الأركان العامة للجيش مجموعة من الضباط لكسب الولاية الثانية إلى صفها إلا أنها رفضت هذا العرض<sup>6</sup>، وعبرت عن رأيها بعدم وقفها مع جماعة ضد جماعة أخرى، وبأنها تسعى لإنقاذ الشرعية الثورية وضرورة وحدة الصف، وحتى لا تبقى قراراتها انفرادية اتصلت بمسؤولي الولايتين الثالثة والأولى، وتم عقد اجتماع بالقرب من مدينة سطيف شارك

1 - المرجع نفسه، ص 104.

2 - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات أيفيان، مرجع سابق، ص ص 26، 27.

3 - محمد العربي الزبير، أوضاع الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية، مرجع سابق، ص 150.

4 - محمد العربي الزبير، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 278.

5 - الأمين شريط، مرجع سابق، ص 120.

6 - علي كافي، مذكرات: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، الجزائر: دار القصة للنشر، 1999، ص ص 285، 286.

فيه صالح بوبنيدر عن الولاية الثانية، والطاهر زيبيري عن الولاية الأولى، وحسن محيوز عن الولاية الثالثة، إلى جانب عناصر من قيادة الولايات الثلاث، وقد أطلعهم صالح بوبنيدر على مواقف وقرارات ولايته منددا بهيئة الأركان العامة و متهما إياها بالفوضى، واقترح عليهم اتخاذ موقف مشترك لإدانتها، ومطالبتها بتقديم الحساب بشأن مسيرة حرب التحرير، والإلحاح عليها بإطلاق سراح الجنود للالتحاق بولاياتهم الأصلية، كما اتصل بوبنيدر بالعقيد يوسف الخطيب مسؤول الولاية الرابعة، وسأله عما إذا كان سيحضر الاجتماع فأجاب بالرفض وحاول إقناعه إلا أنه تمسك بالرفض، بعد هذا الاتفاق المبدئي بين ممثلي الولايات الأولى والثانية والثالثة فوجئ صالح بوبنيدر بانحراف في المواقف، حيث كشف الطاهر زيبيري عن ثقته في هيئة الأركان، أما الولاية الثالثة اتخذت موقفا مبهما ثم بعثت بوكالاتها لمحمدي السعيد الموالي لهيئة الأركان العامة للجيش للتصويت<sup>1</sup>.

وهكذا دعي المجلس الوطني للثورة للانعقاد بطرابلس في 27 ماي 1962، وخلال الاجتماع تم التطرق لمشروع برنامج جبهة التحرير الوطني وتم اختيار الاشتراكية كمنهج لتسيير البلاد وتم التصويت عليه بالإجماع، إلا أن الخلاف وقع حول تشكيل المكتب السياسي<sup>2</sup>، وبرزت نزعتان: إحداهما بزعامة أحمد بن بلة و ترى أن المكتب السياسي المزمع انتخابه يجب أن يتكون من سبعة أعضاء وأن تعطى له كل الصلاحيات اللازمة لقيادة البلاد إلى أن يتم تزويدها بالمؤسسات الشرعية المنتخبة واقترح في عضويته كل من أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمدي السعيد والحاج بن علة، أما النزعة الثانية فقد تزعمها كريم بلقاسم الذي اقترح بدوره مكتبا سياسيا يتكون من تسعة أشخاص وهم بالإضافة له حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، أحمد بن بلة، سعد دحلب، وعلى إثر مشاورات فردية قامت بها اللجنة<sup>3</sup> التي عينها المجلس لهذا الغرض، تبين أن قائمة أحمد بن بلة تحظى بتأييد ثلاثة وثلاثين عضوا، بينما لم يؤيد قائمة كريم بلقاسم سوى واحد وثلاثون عضوا فالفارق كان ضئيلا جدا، وزيادة على ذلك لم يراع التجانس في التشكيلتين، بل أن آيت أحمد ومحمد

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص 287، 288.

<sup>2</sup>-Ben Youcef Ben Khadda, *l'Algérie à l'indépendance, la craie de 1962*, Algérie: imprimerie Dahleb, 1997, p14.

<sup>3</sup> - تتكون هذه اللجنة من العقيد محمد يزوران، الرائد أحمد، محمد بن يحيى، الحاج بن علة.

بوضياف صرحا أنهما يرفضان المشاركة في هيئة يشرف عليها أحمد بن بلة بحجة أنهما لم يتفقا معه طيلة سنوات السجن وأن نظرتهم للجزائر تختلف تمام الاختلاف عن نظرتهم<sup>1</sup>.

الملاحظ في التشكيلتين باستثناء الحاج بن علة فإننا نجد أن كل العناصر المقترحة لعضوية المكتب السياسي شغلت كلها وظائف وزارية في الحكومة المؤقتة، وممن وقع قبل غيرهم على اتفاقيات أيفيان، وبالتالي فهم يكادون يمثلون توجهها واحدا ولا فرق بينهم سوى الحسابات الشخصية والحزبات التي لا علاقة لها بإيديولوجية جبهة التحرير الوطني، وإذا تعمقنا في التحليل فإننا نجد أن الخلاف بين أحمد بن بلة وكريم بلقاسم لا يعود إلى أشياء جدية، بل ينطلق من اعتقاد كل واحد منهما بأنه أحق من الآخر بقيادة الثورة<sup>2</sup>.

فكريم بلقاسم يرى أنه هو التاريخي الوحيد من بين مفجري الثورة الذي ظل طليقا على قيد الحياة، ولم يتوقف لحظة واحدة عن النشاط كمسؤول في أعلى قمة الهرم القيادي، وعليه فهو أولى من غيره خاصة أحمد بن بلة الذي لم يعيش الثورة من الداخل، ولم ينشط لفائدتها في الخارج سوى أشهر محدودة وأعتقل بعدها، أما أحمد بن بلة فيرى أنه أولى بقيادة الثورة من غيره لأنه كان مسؤولا على المنظمة الخاصة التي كانت الأساس في اندلاعها في حين أن كريم بلقاسم ظل من أنصار المصاليين إلى غاية الأيام الاخيرة التي سبقت بدء الكفاح المسلح، إضافة إلى ذلك فإن كريم بلقاسم يتحمل مسؤولية كبرى في عقد مؤتمر الصومام الذي يصفه بن بلة بالمنعطف الخطير في طريق انحراف الثورة<sup>3</sup>.

ولفض هذا النزاع حاولت أطراف كثيرة تقريب وجهات النظر، وكان من الممكن أن يتفق الجميع على مكتب سياسي يضم كل الأسماء الواردة في القائمتين، لكن ذلك لم يحدث بسبب تعنت أحمد بن بلة الذي رفض عضوية الباءات الثلاث<sup>4</sup>.

هذا من جهة ومن جهة أخرى وقع خلاف أيضا بين بن خدة و بن بلة بخصوص الانتخاب في المجلس إثر تقدم الطاهر زبيري الذي أراد التصويت بوكالات لثلاث أعضاء من مجلس ولايته، ولم يقم بإرسال ذلك كتابيا للحكومة المؤقتة، وهو ما يرفضه القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة، إلا أن

<sup>1</sup> - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص279.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزبيري، أوضاع الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية، مرجع سابق، ص151.

<sup>3</sup> - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص280.

<sup>4</sup> - Mohamed Yousfi, *l'Algérie en Marche*, tome2, Alger: Entreprise Nationale du Livre, 1985, p211.

بن بلة لم يقتنع بالأمر وثار ضد الحكومة المؤقتة وكان هدفه من وراء ذلك ربح مساندة الطاهر الزبيري، لأن هذه الوكالات سترجح كفة هيئة الأركان، و توجه بكلام غير لائق لرئيس الحكومة المؤقتة مما أدى إلى استياء أعضاء الحكومة المؤقتة وانسحبوا من الدورة<sup>1</sup> للالتحاق بتونس حيث أكد بن خدة أنه كانت تنتظره عدة التزامات، منها حل الصراع بين القوة المحلية للهيئة المؤقتة التنفيذية وجيش الولايات ومسألة تطبيق اتفاقيات أيفيان ووقف إطلاق النار، وإعادة اللاجئين، واستفتاء تقرير المصير، ومواجهة مشاكل منظمة الجيش السري الفرنسية، وغادر معه بن طوبال وآيت أحمد، دحلب، بيطاط، بوصوف، وأعضاء آخرون من المجلس الوطني للثورة<sup>2</sup>.

هكذا فإن المجلس الوطني للثورة لم يختم أشغاله رسمياً، ولم ينتخب أية هيئة سياسية، كما أنه لم يجدد ثقته في الحكومة المؤقتة التي رفض استقالته في جلسته الأولى فازدادت الأزمة حدة، ولم يعد الأمل في تسويتها بالطرق السلمية وارداً، وراح كل طرف يبحث عن أنصار أقوياء يستعين بهم للاستيلاء على السلطة، فأما أحمد بن بلة ضمن تأييد هيئة الأركان العامة والولايات الأولى والخامسة والسادسة حيث قام بجمع الإطارات التي تريد تصفية حساباتها مع الحكومة المؤقتة أو مع الباءات الثلاثة، أما بن خدة فقد استمال الولايتين الرابعة والثانية ومنطقة العاصمة، وفيدرالية جبهة التحرير الوطني في أوروبا وأعلن باسم الحكومة المؤقتة عن حل قيادة الأركان العامة وراح يبحث عن بديل لها<sup>3</sup>.

لقد تميز هذا المؤتمر بتصفية الحسابات بدل التحضير لبرنامج عمل يتفق عليه الجميع لوقف حمام الدم الذي تسبب فيه الجزائر بعد ثلاث أشهر من وقف إطلاق النار جراء جرائم منظمة الجيش السري الفرنسية، وذهب كل طرف يبحث عن مؤيد له. بعد مغادرة أغلبية أعضاء الحكومة المؤقتة، وعدد من أعضاء المجلس الوطني للثورة ثم في 19 جوان 1962 التوقيع على محضر اجتماع ناقص تم تحضيره من طرف أحمد بن بلة وهيئة الأركان العامة حيث كان بن خدة مستهدفاً كما يقول من خلال اجتماع اتسم بالغيابات الكثيرة<sup>4</sup>.

إن انسحاب بن خدة وأعضاء حكومته وإعلان تشكيل المكتب السياسي، ومعارضته من قبل الحكومة المؤقتة قبل أن يسفر الاستفتاء على استقلال الجزائر سيخدم منظمة الجيش السري الفرنسية

<sup>1</sup> - محمد عباس، ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1987، ص ص 214، 215.

<sup>2</sup> - Ben Yousef Ben Khadda, l'Algérie à l'indépendance, op.cit, p p19,20.

<sup>3</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 288.

<sup>4</sup> - Mohamed Tegua, op.cit, p408.

أكثر ويشجعها على تحقيق أحلامها بتقسيم التراب الجزائري، كما يشجع الهيئة التنفيذية المؤقتة على الاستمرار مدة أطول في السلطة، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على عدم إعلان الخلاف والتصعد علانية قبل الاستفتاء، هذا الاستفتاء الذي أدى بإعلان استقلال الجزائر المدعّم بالإرادة الجماهيرية والذي سيؤدي إلى وضعية داخلية ودولية لن تستطيع منظمة الجيش السري الفرنسية تخطيه، ولا يمكن للهيئة التنفيذية المؤقتة تجاوزه<sup>1</sup>.

ومخالفة للاتفاق المبرم مع فرنسا، دخل كل من محمد بوضياف وكريم بلقاسم إلى الجزائر خفية في 9 جوان 1962 باتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة من أجل حمل الولايات على تنسيق حركتها وتكوين هيئة موحدة لمواجهة قيادة الأركان التي رفضت الامتثال لقرار حلها، وشرعت في الإعداد لإدخال جيش الحدود إلى الجزائر<sup>2</sup>.

لقد أرادت الحكومة المؤقتة جعل برنامج طرابلس ينال على الرفوف، وكانت حذرة من جيش التحرير، والاتجاهات التقدمية في هيئة الأركان وبذلك قامت بإرسال رسلها إلى الولايات لأخذ قيادتها، أو بتحريضها وتحذيرها من أن جيش التحرير عندما يدخل الجزائر فإنه سوف ينفذ حلمه بانقلاب عسكري بقصد تصفية وإقامة نظام عسكري في الجزائر بعد الاستقلال، وبذلك قامت المنطقة المستقلة بالجزائر العاصمة بمقاومة هيئة الأركان و أحمد بن بلة المتحالف معها، وامتألت الجدران بشعارات منددة لعبادة الشخصية مؤكدة بأن هناك بطل واحد هو الشعب<sup>3</sup>.

يبدو أن تخوف الحكومة المؤقتة من بومدين وبن بلة، يرجع في ذات الوقت إلى الاحتكام للشعب وللقوة التي لن تكون لصالحها، فبومدين يدين له الجيش بالولاء، وبن بلة الذي يتمتع بشعبية كبيرة ليس في مقدور أي أحد مواجهتها، وكمحاوله منها لإزالة هذا الخطر قامت بعزل هيئة الأركان.

والواقع أنه بالإضافة إلى الخلاف السابق، هناك خلفيات أخرى مرتبطة بدور الجيش في الحياة السياسية، التي جعلت الهوة تتسع بين الحكومة المؤقتة والجيش ونجدها واضحة في قول بن خدة بأن عدم تنفيذ أوامر الحكومة المؤقتة يعود لكون الجنود الذين كانوا في تونس والمغرب تتلمذوا وشبوا على معاداة الحكومة المؤقتة ووزرائها، بما تعلموه من هيئة الأركان العامة فهذه القيادة أظهرت مسؤولي

<sup>1</sup> - أحمد بن بلة، مذكراته كما أملاها روبيير ميرل، ترجمة: العفيف الأخضر، بيروت: منشورات دار الأدب، 1981، ص 136.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزبيري، أوضاع الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية، مرجع سابق، ص 154.

<sup>3</sup> - أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص ص 137، 138.

الحكومة المؤقتة بصورة موالية لفرنسا، وأنهم يعيشون حياة مرفهة في الفيلات، وسيارات المرسيديس، إضافة إلى ذلك فإنه استغل تنفيذ حكم الإعدام في عبان رمضان لمعاداة الحكومة المؤقتة وهكذا فشلت الحكومة في تنفيذ أوامرها<sup>1</sup>. وأمام هذه الوضعية المتدهورة تم جمع أغلبية أعضاء الحكومة المؤقتة في تونس للاتفاق حول حل الأزمة وفق الاقتراحات التالية<sup>2</sup>:

- إما توسيع الحكومة المؤقتة بإضافة ثلاثة أعضاء آخرين، فرحات عباس وهواري بومدين والحاج بن علة، أي رفع العدد من 12 إلى 15 وزيرا.

- واما بإنشاء مكتب سياسي برئيسين اثنين: فرحات عباس وبن خدة، وثلاث نواب بن بلة وبوضياف وكريم، بالإضافة إلى بومدين ومحمدي السعيد والحاج بن علة، فرفضت الصيغتين من أغلبية أعضاء الحكومة المؤقتة، وأصبح المشكل أكثر حدة.

### ثانيا/ اجتماع زمورة 24- 25 جوان 1962، وإنشاء مجلس التنسيق بين الولايات

باستمرار الوضعية تدهورا تم عقد اجتماع تنسيقي بين الولايات من أجل مواجهة هذا الخطر الذي يهدد مصير البلاد بين 24 و 25 جوان 1962 بزمورة على حدود الولاية الثالثة والرابعة، شارك فيه ممثلون عن الولاية الثانية والثالثة والرابعة والمنطقة الحرة للجزائر العاصمة، وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وقد اتفق المجتمعون على أن انشقاقات الحكومة المؤقتة قد أثرت على سلطتها، وأن الأزمة بينها وهيئة الأركان قد دمرت مبادئ السلطة وتركت فراغا، وبعدم وجود سلطة فعلية<sup>3</sup>، معلنين عن خطورة الوضع الراجع إلى بعث مكلفين من قبل هيئة الأركان إلى الداخل لنشر الصراع مباشرة في القاعدة، والحط من قيمة الحكومة المؤقتة خاصة أمام إشارات الولاية الثانية والمنطقة الحرة بالجزائر العاصمة، وأمام هذه التهديدات قام مسؤولوا هذه الولايات بإعلان حالة الطوارئ في المناطق الخاضعة لرقابتهم إلى غاية ظهور سلطة شرعية<sup>4</sup>، كما تم إنشاء مجلس التنسيق بين الولايات الذي تنحصر مهمته في المحافظة على وحدة الأمة، إلا أنه أعطى لنفسه صلاحيات حدد من خلالها مستقبل البلاد، حيث قام بتحضير قوائم المرشحين للمجلس التأسيسي وشروط المشاركة فيه، وسير

<sup>1</sup> - خالد عمر بن قفة، المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية، القبة، الجزائر: مؤسسة الشروق، 2000، ص 218، 219.

<sup>2</sup> - Ben Yousef Ben Khadda, l'Algérie à l'indépendance, op.cit, p21.

<sup>3</sup> - Ali Haronne, l'été de la Discord Algérie 1962, Alger: Casbah édition, 2000, p64.

<sup>4</sup> - Ben Yousef Ben Khadda, l'Algérie à l'indépendance, op.cit, p22.

المجلس الوطني للثورة، والعمل على إدماج وحدات جيش التحرير الوطني المتواجدة على الحدود داخل الولايات، وتوفير الوسائل الضرورية لإدخال الأسلحة والذخيرة المخزنة في الخارج<sup>1</sup>.  
كان بإمكان هذا المجلس أن يؤدي دوره ويغير موازين القوى لو أنه أنشأ قبل وقف إطلاق النار وحظي بمشاركة باقي الولايات، لكن ظهوره عشية الاستفتاء أضفى عليه طابع المحاولة اليائسة لسد الطريق في وجه قيادة الأركان التي لم تكن في حاجة إلى أراضي كل الولايات المجتمعة لإدخال الجيوش المرابطة على الحدود، فالولايات التي لم تستجب لنائبى الحكومة المؤقتة هي التي تتحكم في جميع البوابات الحدودية والمعنية بتحقيق العودة إلى البلاد، فالحدود الغربية كلها تقع على أراضي الولاية الخامسة، بينما تمتد معظم الحدود الشرقية على أراضي الولاية الأولى، والقاعدة الشرقية، أما الحدود الجنوبية فتابعة جغرافيا للولاية السادسة، ورغم ذلك فإن لجنة التنسيق بين الولايات التي أذنت أعضاء قيادة الأركان العامة قد طلبت من الحكومة المؤقتة أن تبقى موحدة وأن تستمر في التحضير لما بعد الثاني جويلية 1962، كما شرعت في تنظيم الحملات الدعائية ضد بن بلة وجماعته، لكن مجرد كلام لم يعد يجدي نفعاً، لأن التخطيط النظري لم يكن مدعماً بالقوة العسكرية الذي ينقص الحكومة المؤقتة<sup>2</sup>.

لقد هذه أذنت اللجنة عدم انسجام أعضاء الحكومة المؤقتة، وعدم تصرفها بصرامة إزاء تمرد هيئة الأركان، وأندرت بخطورة الوضع الذي أوجدته هذه الهيئة<sup>3</sup>، و ذكرت بقرار الحكومة المؤقتة المرسل إلى جميع الولايات في سبتمبر 1961، من أن هيئة الأركان المستقلة سحبت منها كل الصلاحيات وبذلك قررت عدم الاعتراف بهذا التنظيم، وقد كان الرائد عز الدين أحد أعضاء هيئة الأركان من الموقعين على هذا الحل والنصوص التابعة له<sup>4</sup>.

إن لجنة التنسيق بين الولايات لم تخطط لمواجهة الولاية الأولى والخامسة والسادسة بل تعتبرها متضامنة معها، وقد أبلغتهم عن طريق البريد باجتماع زمورة، وأكدت بأن دورها يتمثل في تجنب ظهور صراعات الخارج داخل البلاد، وأعلمت الولايات الثلاث بأنها لم تتخذ قراراتها هذه إلا بعد الاستماع إلى عرض حول قرارات المجلس الوطني للثورة، وبعد دراستها للتطورات الأخيرة للوضع، و

<sup>1</sup> - Ali Haronne, op.cit, p 65.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزبيرى، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص ص 281، 282.

<sup>3</sup> - Ali Haronne, op.cit, p67.

<sup>4</sup> - Mohamed Tèguia, op.cit, p144.



أكدت للولايات الثلاث أنها ترفض رفضا قاطعا التقسيم الداخلي للحكومة المؤقتة<sup>1</sup> وبضرورة بقائها موحدة إلى غاية انتخاب المجلس التأسيسي.

يبدو أن هذه اللجنة رغم ادعائها الحياد وبأنها تسعى لإيجاد حل توفيقى يرضي كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان إلا أنها في الحقيقة كانت مساندة للحكومة المؤقتة من خلال استجابتها لمطلب نائبي رئيسها، وإدانتها لهيئة الأركان مذكرة باستقلاليتها، ومطالبة أعضاء الحكومة المؤقتة بالدخول موحدين إلى الجزائر والعمل لتحضير انتخابات المجلس التأسيسي، إلا أن الولايات الثلاث رفضت الاستجابة لدعوتها التي أدانت هيئة الأركان العامة، وطالبت من الحكومة المؤقتة أن تبقى موحدة و تستمر في التحضيرات لما بعد 2 جويلية 1962، والعمل عن تنظيم حملة دعائية ضد بن بلة وجماعته، لكنه بقي مجرد كلام لا يجيد نفعاً لأن الحكومة المؤقتة كان ينقصها الدعم العسكري<sup>2</sup>.

وبالمقابل قام بن بلة المتأكد من أن الوضع العسكري في صالحه بالتعبئة السياسية واستطاع في ظرف قصير أن يجمع حوله عدد كبيرا من المسؤولين الممثلين لتوجهات مختلفة لكنهم موحدون من أجل إسقاط الحكومة المؤقتة، وتجاوز المجلس الوطني للثورة<sup>3</sup>، ومن بين هؤلاء المسؤولين البارزين الذين أضفوا على حركة أحمد بن بلة طابع الشمولية والوحدة فرحات عباس الذي كان محاطا بالإطارات القيادية في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سابقا<sup>4</sup>.

أما لجنة التنسيق بين الولايات فقد قامت بإرسال مفوضين إلى تونس<sup>5</sup> فتم استقبالهم من طرف أربعة وزراء من الحكومة المؤقتة وهم محمد خيضر أحمد بن بلة، وكريم بلقاسم، و بن يوسف بن خدة، وقدمت لهم الاقتراحات المتخذة في اجتماع زمورة، خاصة منها معاقبة هيئة الأركان العامة<sup>6</sup>، وهو ما أثار رد فعل أحمد بن بلة الذي اعتبر هذا القرار عمل استفزازي، ورفض حتى مجرد مناقشته وغادر الاجتماع، أما آيت أحمد حسين ومحمد بوضياف فقد وجدا فيه حلا صائبا للأزمة القائمة بين الحكومة

<sup>1</sup> - Ali Haronne, op.cit, pp 67,68.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزبيري، أوضاع الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية، مرجع سابق، ص 155.

<sup>3</sup> - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 282.

<sup>4</sup> - خاصة منهم: أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، وقايد أحمد.

<sup>5</sup> - هم: الرائد الطيب، همومي فوضيل، أرزقي حرموش، عز الدين زراري، عمر بداود.

<sup>6</sup> - Ben Yousef ben Khadda, l'Algérie à l'indépendance, op.cit, p23.

المؤقتة، وهيئة الأركان، في حين أبدى خيضر معارضته الشديدة، وأعلن عن تقديم استقالته التي كانت إيذانا بانتهاء الحكومة المؤقتة<sup>1</sup>.

لم تكن لهذا الصراع أسس أيديولوجية، ولم يكن من أجل الدفاع عن مصالح الثورة، لذلك فإن كل المساعي باءت بالفشل، ويبدو أن هذا الصراع كان في لحظة من اللوعي واللاشعور، إذ تمكن من القضاء على مكتسبات وطنية تطلب تحقيقها كثير من التضحيات، وفي مقدمتها وحدة الشعب الجزائري، ومن جهة أخرى فإن الصراع على السلطة قد أهمل الجانب الإيديولوجي، وحرّم الجماهير الشعبية الواسعة من المشاركة الفعلية في مناقشة مشروع المجتمع المزمع تجسيده على أرض الواقع<sup>2</sup>.

وعلى إثر انتهاء اجتماع الحكومة المؤقتة المشار إليه أعلاه، توجه محمد خيضر في يوم 27 جوان 1962 إلى الرباط، في حين توجه أحمد بن بلة على متن طائرة مصرية إلى طرابلس، متهما الحكومة المؤقتة بالتخطيط لاعتقاله ودليله على ذلك تأخر سفر الطائرة نصف ساعة، وبأن الحكومة المؤقتة تدخلت لدى الحكومة التونسية لاعتقاله فرفضت الحكومة التونسية الإقدام على ذلك<sup>3</sup>. أما هيئة الأركان فقد واصلت عملها الدعائي ضد الحكومة المؤقتة متهمة إياها بمحاولة التخلص من جيش التحرير الوطني، وتعويضه بقوة محلية، وأمام هذه الوضعية اتخذت الحكومة المؤقتة قرارا على جانب كبير من الخطورة يقضي بعزل هيئة الأركان، والإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة بإدارة شؤون البلاد إلى غاية انتخاب مجلس تأسيسي، وتشكيل حكومة جديدة<sup>4</sup>.

لقد أصبح السعي وراء السلطة هدف الجميع، والتي لا يمكن اعتلاءها إلا من كان مؤيدا من طرف الجيش، وهو ما تفتنت إليه جماعة بن بلة الذي عارض قرار حل هيئة الأركان، وبذلك أيدته الهيئة، وبمجرد إصدار قرار العزل وجدت الحكومة المؤقتة نفسها لا تملك أي سلطة فعلية، وما يؤكد هذا العجز عدم قدرتها بعد دخولها العاصمة على قيادة الجهاز الإداري<sup>5</sup>. قام كل طرف ينشط من جهته، فهئية الأركان العامة أصدرت أوامرها إلى كل الضباط وصف الجنود تطالبهم بالبقاء

<sup>1</sup> - محمد العربي الزبيري، أوضاع الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية، مرجع سابق، ص 157.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 158.

<sup>3</sup> - أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 138.

<sup>4</sup> - جوان جيلسبي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمان صدقي أبو طالب، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966، ص 235.

<sup>5</sup> - سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، (د. س. ن)، ص 36، 37.

في مواقعهم والامتنال لأوامر قادتهم العسكريين، وتحضير أنفسهم لدخول الجزائر، وبعدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة بسبب خروجها على قرارات المجلس الوطني للثورة بصفته السلطة الفعلية في البلاد، وبذلك أخذت الأحداث تتطور إلى حد ينذر بنشوب حرب أهلية، والبلاد لم تتخلص بعد من ويلات الاستعمار الفرنسي<sup>1</sup>.

### ثالثا/ المواجهة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة للجيش وانقسام الولايات

انقسمت البلاد إلى فئات متصارعة على السلطة، فالفئة الأولى تتمثل في الحكومة المؤقتة بزعامه بن خدة يساندها محند أو لحاج قائد الولاية الثالثة، والرائد عز الدين عن المنطقة الحرة للعاصمة، والفئة الثانية بقيادة هيئة الأركان بزعامه هوارى بومدين، ويساندها الطاهر زبيري قائد الولاية الأولى، والعقيد عثمان عن الولاية الخامسة، والعقيد شعباني عن الولاية السادسة، الفئة الثالثة مجموعة تلمسان المشكلة من طرف بن بلة وخيضر، وفرحات عباس، رابح بيطاط، الفئة الرابعة جماعة تيزي وزو التي يقودها كريم بلقاسم، بوضياف، وآيت أحمد، وقد وقعت الصراعات والخلافات بينها من أجل السلطة<sup>2</sup>.

وفي الفاتح جويلية 1962 تمت عملية الاستفتاء، وكانت النتائج في صالح استقلال الجزائر الذي اعترفت به الحكومة الفرنسية، وفي هذه الأثناء كانت الأزمة بين هيئة الأركان المتحالفة مع بن بلة والحكومة المؤقتة قد عرفت تطورات خطيرة كادت تؤدي إلى حرب أهلية، حيث دخل جيش الحدود الجزائر معتمدا عن الولايات الحدودية المؤيدة له، وفي الثالث من جويلية 1962 دخلت الحكومة المؤقتة أرض الجزائر بدون بن بلة، وهي مشلولة بخلافاتها الداخلية، وبتردداتها التي تحملها كمرض مزمن في جسمها<sup>3</sup>، وقد استقبلها الشعب الجزائري بالفرح والحماس.

وبعد بضعة أيام دخل بن بلة وخيضر بدورهما الجزائر عبر المغرب و استقرا بتلمسان، وقد كانا مؤيدان من قبل هيئة الأركان العامة، وقوات الولايات الأولى والثانية والخامسة والسادسة، كما انضم إليهما الكثير من أعضاء المجلس الوطني للثورة كفرحات عباس وأحمد بومنجل، وأحمد فرانسيس، الشيخ خير الدين، وأصبحت هناك قوتين داخل الجزائر متخاصمتين إحداهما في تلمسان،

<sup>1</sup> - جوان جيلسبي، مرجع سابق، ص246.

<sup>2</sup> - محمد العيد مطمر، العقيد شعباني وجوانب من ثورة التحرير الكبرى، ط1، عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص ص180، 181،

<sup>3</sup> - Mohfoud Bennone et Ali El Kenz, op.cit, p290.

والأخرى بالجزائر العاصمة<sup>1</sup>، وأخذ كل طرف يستجمع قواه ويعقد التحالفات، والنداءات والخطابات من أجل كسب أنصار بهدف الاستيلاء على السلطة. ففي خطاب لأحمد بن بلة بوهان أكد بأن مستقبل الجزائر يكمن في الاتحاد المقدس، ويلزمها حزبا منضبطا لا أحزاب كثيرة، وأضاف انه لا نسمح بعودة الألاعيب العقيمة التي تقوم بها أحزاب قديمة كما قام بن خدة هو الآخر بزيارة إلى الولاية الرابعة رفقة خمسة أعضاء من حكومته لكسبها إلى صفه<sup>2</sup>.

لقد بدأت التصريحات والمناشير بين الطرفين فقد وصف بن بلة مجموعة بن خدة بخدمة الاستعمار، والبحث عن الحكم بمساعدة الجيش الفرنسي، كما اتهمهم خيضر على أنهم طلبوا من الحكومة الفرنسية أن تقوم بمنع وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود المغربية والتونسية بعدم الدخول إلى الجزائر، في حين يؤكد بن خدة أنه لم يطلب مساعدة من الحكومة الفرنسية ولا الجيش الفرنسي<sup>3</sup>، وازدادت الأزمة حدة بعد تصريح الولايتين الأولى والخامسة وتوجيهها اتهامات خطيرة للحكومة المؤقتة، وتصرفاتها غير الشرعية بحلها هيئة الأركان العامة للجيش، والاتفاق المبرم مع المنظمة السرية للجيش الفرنسي، ومن وجدة رفض قائد الولاية الخامسة بدوره الطموحات المرضية للحكومة المؤقتة التي داست على قرارات مؤتمر طرابلس، معتبرا إقالة هيئة الأركان غير شرعية، وقد رد عليه بن يوسف بن خدة أن الإرادة الشعبية ستكون حاجزا ضد الديكتاتورية التي يعمل لها البعض<sup>4</sup>. أما في الولاية الثانية فقد كان الضباط يهيئون الجنود نفسيا، وهم قلقين عن المستقبل، ومستعجلين للعودة إلى الحياة الطبيعية، ولقاء الأهل، ولم يكونوا مستعدين للموت من أجل الحكومة المؤقتة وصراعها مع هيئة الأركان، الذي ما هو إلا صراع عشيرة ضد أخرى من أجل الوصول إلى السلطة التي كانت هدف الإطارات<sup>5</sup>، ولا تهم الجنود البسطاء. أما على صعيد الحكومة المؤقتة فقد كان بوضياف وكريم يمضيان إلى المعركة بكل حزم مبالغين في تقدير قواتهما، كما حاولت الحكومة المؤقتة تسلم جزء كبير من السلاح المخزن في ليبيا الذي كانت تريد إرساله إلى عناصر الداخل التي عرفت كيف تكسبهم إلى جانبها، فذهب بن بلة إلى ملك ليبيا لمقابلته وإقناعه بعدم تسليم هذه الأسلحة للحكومة المؤقتة، وإلا سيؤدي ذلك إلى صراع مسلح بين الجزائريين، ويعرض الوحدة الوطنية للخطر،

<sup>1</sup>- Ben Yousef Ben Khadda, *l'Algérie à l'indépendance*, op.cit, p26.

<sup>2</sup>- Mohamed Tégua, op.cit, p410.

<sup>3</sup>- Ben Yousef Ben Khadda, *l'Algérie à l'indépendance*, op.cit, p26-27.

<sup>4</sup>-Ali Haroun, op.cit, p79.

<sup>5</sup>- محمد حربي، *جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع*، مرجع سابق، ص293.

فكان ذلك إخفاقاً للحكومة المؤقتة، كما أنها لم تتجح في إقناع الحكومة التونسية باعتقال العقيد بومدين، هذا الأخير الذي على الرغم من أنه كان معزولاً فقد احتفظ بإشرافه على جيش التحرير بكامل سلطته<sup>1</sup>.

في 17 جويلية 1962 تم عقد اجتماع بين الولايات بمدينة الشلف<sup>2</sup> بهدف المحاولة لإيجاد حل للأزمة لأن لا أحد يريد المغامرة، إلا أن هذا الاجتماع انتهى دون التوصل إلى نتيجة، وعادت الولايات الأولى والخامسة والسادسة إلى مساندة هيئة الأركان العامة وبن بلة في الصراع ضد الحكومة المؤقتة<sup>3</sup>. وفي 22 جويلية 1962 أعلن أحمد بومنجل المتحدث الرسمي باسم جماعة تلمسان عن التشكيلة الجديدة للمكتب السياسي، إلا أن محمد بوضياف وآيت أحمد لم يعجبهما القرار المتخذ من طرف واحد، وأعلنا عن استقالتهما منه، وقررا إنشاء لجنة وطنية للدفاع عن الثورة في تيزي وزو رفقة كريم بلقاسم<sup>4</sup>.

لقد انقسمت الولايات بين الفريقين، فالولاية الثالثة والمنطقة الحرة العاصمة كانتا إلى جانب الحكومة المؤقتة، أما الولاية الرابعة فقد التزمت في البداية الحياد، أما الولاية الثانية فكانت ضد جماعة تلمسان، وقد تمكنت من احتجاز قايد أحمد ليطم إطلاق سراحه من طرف صالح بوبنيدر بعد تدخل بن يوسف بن خدة ليلتحق بزملاته في تلمسان، أما الولايات الأخرى الأولى والخامسة والسادسة فكانت إلى جانب جماعة تلمسان<sup>5</sup>، أما سعد دحلب فقد قدم استقالته من الحكومة المؤقتة، في حين قام بن خدة بعد أن فقد سيطرته في التحكم على زمام الأمور بالبحث على حل يمكن من خلاله تجنيب البلاد

---

<sup>1</sup> - أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 139.

<sup>2</sup> - يضم هذا الاجتماع: الطاهر زبيري، والحاج لخضر ومصطفى بن النوي عن الولاية الأولى، أما الولاية الثانية فكانت ممثلة جزئياً من طرف العربي بالرجم المتحالف مع هيئة الأركان، الولاية الثالثة ممثلة من طرف الرائد أحسن محيوز، الولاية الرابعة ممثلة من طرف الرائد حسان، والرائد بن شريف، والرائد أرزقي حرموش، وعن الولاية الخامسة العقيد عثمان والرائد عباس، ناصر، وعبد الوهاب بويكر، عن الولاية السادسة العقيد شعباني، الرائد زكري، وعن هيئة الأركان هواري بومدين، وأحمد بومنجل، انظر : Mohamed Téguia . op.cit p 14

<sup>3</sup> - Ibid, pp 417,419.

<sup>4</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 507.

<sup>5</sup> - Saad Dehlab, op.cit,p 188,192.

الحرب الأهلية التي أصبحت تهددها، داعيا الأطراف المتنازعة إلى عقد اجتماع حقيقي للمجلس الوطني للثورة<sup>1</sup>.

لكن كيف له أن يدعو إلى هذا الاجتماع وهو المتسبب في هذا الصراع لأنه لم يتخذ قراراته بحزم، وكان يشرف على مؤسسة كان من المفروض أن تلعب دورا هاما في إيجاد الحلول للأزمة، لكنه ترك الثلاثي كريم وبوصوف وبن طوبال يتصرفون في جميع القضايا في حين تفرغت الحكومة المؤقتة لقضايا خارجية، ولا يهتما سوى التفاوض مع الحكومة الفرنسية، أو البحث على اعتراف ومساندة دولية مهمة الوضع الداخلي، ولم تقم بربط علاقات متينة مع الشعب الجزائري ولم تولي أي اهتمام للجيش الذي يعتبر الركيزة الأساسية لبناء دولة عصرية وبفقدانها لمثل هذه القوة أصبحت نداءات رئيسها لا تجدي نفعا لأن كل طرف أصبح لا يهمله إلا فرض سيطرته، والسعي وراء السلطة.

استمرت الأحداث والصراعات بين الطرفين، وقد هاجمت الولاية الأولى بقيادة الطاهر زيبيري الولاية الثانية وتم إلقاء القبض على صالح بوبنيدر، ولخضر بن طوبال الذي كان موجودا هناك وتم ضمها لجماعة تلمسان بالقوة، أما الولاية الرابعة بقيادة يوسف الخطيب المتميزة بحسن التنظيم فقد أصرت على التزام الحياد، وتكمن أهمية هذه الولاية في كونها تشرف على العاصمة، والمرافق الأساسية الضرورية للدولة وقد حاولا احمد بن الشريف، ومحمد قتال اكتسابها إلى جانب جماعة تلمسان إلا أن محاولتهما باءت بالفشل، كما حاول يوسف سعدي الموالي لجماعة تلمسان السيطرة عليها إلا أنه فشل في تحقيق ذلك<sup>2</sup>، أما الولاية الثالثة بقيادة محند اولحاج أصبحت إلى جانب جماعة تيزي وزو بقيادة بوضياف وكريم، رغم دعوة يوسف الخطيب لها بالبقاء على الحياد<sup>3</sup>.

أمام هذه التطورات وبهدف إيجاد حل مرضي للأزمة عقد اتفاق بين كريم و بوضياف، محند اولحاج، خيضر، بيطاط بالجزائر العاصمة في 2 أوت 1962 يقضي الاعتراف بسلطة المكتب السياسي لمدة شهر، وأن تجرى انتخابات الجمعية الوطنية في أجل أقصاه 27 أوت 1962، ومن خلال هذا الاتفاق تم الاعتراف بالمكتب السياسي، كما وافق محمد بوضياف بشغل منصبه في هذا المكتب وقيادة المعارضة من داخل النظام، في حين أصر آيت أحمد بالرفض<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup>- Ibid, p193.

<sup>2</sup>- رايح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين المعسكرين والسياسيين، الجزائر: دار المعرفة، 1999، ص63.

<sup>3</sup>- Ben Yousef Ben Khadda, l'Algérie à l'indépendance, op.cit, p32.

<sup>4</sup>- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص297، 296.

وعلى إثر هذا الاتفاق دخل المكتب السياسي إلى الجزائر العاصمة في 3 أوت 1962، وقد استقبله الشعب الجزائري بترحاب كبير، رغم أن الولاية الرابعة لم تشارك ولم توقع على عليه إلا أنها اعترفت بصلاحيات المكتب السياسي المحددة في الاتفاق المبرم بهدف وضع حد للانزلاقات التي سوف تؤدي إلى نتيجة وخيمة على الجميع، وتتفكك البلاد إن لم يتكاتف الجميع لإنهاء هذه الصراعات التي لا تعود بنتائج إيجابية على الشعب الجزائري الذي يسعى إلى تحقيق الاستقرار والعيش بسلام في الجزائر التي دفع من أجلها أرواحه وفلذة أكباده<sup>1</sup>. لقد أصبح المكتب السياسي يمارس مهامه بعد تقسيمها على أعضائه كما يلي<sup>(2)</sup>:

-محمد خيضر: أمين عام، إعلام وتمويل.

-أحمد بن بلة: منسق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة.

-محمد بوضياف: توجيه وشؤون خارجية.

-الحاج بن علة: شؤون عسكرية.

-محمدي السعيد: التربية الوطنية والصحة العمومية.

-رايح بيطاط: تنظيم الحزب.

والشخص الذي يبدو أنه نسيه الجميع حتى أنه أقصي من الاتفاق هو بن يوسف بن خدة الذي عبر عن ضرورة التوضيح للرأي العام بقوله "منذ شهور والأزمة مستمرة على مستوى قيادة جبهة التحرير الوطني، لقد امتنعت إراديا عن إعطاء رأيي الشخصي، حتى لا أزيد من توتر الوضع، ولا حتى عرقلة حظوظ إيجاد حل" وأضاف "إن أولئك الذين يخرجون عن إرادة الشعب ... يحاولون إعطاء الشرعية لأنفسهم سوف يدانون أمام التاريخ"<sup>3</sup>، وردا على ذلك نشرت قيادة الولاية الرابعة تصريحاً أكدت فيه، كيف يمكن لبن خدة و سلطته كانت ظاهرية فقط، وبالفعل فقد أصبحت السلطة في يد المكتب السياسي وأصبحت الحكومة المؤقتة مجرد تعبير رمزي، حيث تم تجريدها من جميع الصلاحيات بما في ذلك الخارجية والدبلوماسية التي أصبحت من صلاحيات المكتب السياسي يمارسها محمد بوضياف، كما أن الهيئة التنفيذية أصبحت تتعامل مع المكتب السياسي عن طريق أحمد بن بلة بدل

---

<sup>1</sup>- رايح لونيبي، مرجع سابق، ص ص65،64.

<sup>2</sup>- Ali Harounne, op.cit, p167.

<sup>3</sup>- Ben Yousef Ben Khadda, l'Algérie à l'indépendance, op.cit, p32.

الحكومة المؤقتة<sup>1</sup>، وبذلك تشنت الحكومة المؤقتة وانحلت فمن بين 12 وزيرا مشكلا لها قبل دخولها العاصمة، خمسة وزراء انضموا إلى المكتب السياسي<sup>2</sup>، واثنان استقالا وتوجها إلى جنيف وهما آيت أحمد وسعد دحلب، واثنان آخرا بتونس عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، كريم بلقاسم بالقبائل، أما محمد يزيد فهو في ذهاب وإياب بين الطرفين بغرض المصالحة، أما بن يوسف بن خدة فقد استقر بالعاصمة، ولم يكف بالمناداة بالوحدة، وبذلك تمكن المكتب السياسي من السيطرة على جميع منظمات جبهة التحرير الوطني<sup>3</sup>.

لقد كان الهدف وراء هذا الاتفاق وقف الصراع بين الأطراف المتنازعة والعمل لتحضير انتخاب المجلس التأسيسي الذي سيقوم بدوره بانتخاب رئيس حكومة للدولة الجزائرية المستقلة في ظرف لا يتعدى الشهر، وتم تحديد 27 أوت 1962 كآخر أجل لهذه الانتخابات، إلا أنه بعد أسبوعين من هذا الاتفاق تدهورت العلاقات من جديد، إثر اتهام الولاية الرابعة لسلطة المكتب السياسي باللاشرعية، لأنه منذ اجتماعه الأول قام بتقسيم المهام الحكومية بين أعضائه مجردا المجلس الوطني للثورة من مهامه، ومتجاوزا ما تم الاتفاق عليه<sup>4</sup>، مما أدى إلى نشوب مشادات أدت إلى إطلاق النار، وأمام هذه الوضعية المزرية أعلن محمد خيضر أن المكتب السياسي غير قادر على مباشرة أعماله، بوضياف يستقيل، والأمن يندم، اختطاف في صفوف الأوروبيين والجزائريين، وأصبحت فرنسا تهدد بالتدخل لحماية مواطنيها<sup>5</sup>، كما أعلنت الولاية الرابعة حالة الطوارئ وبدأت تنظم صفوفها من أجل دفع أي هجوم محتمل، وأمام هذه الوضعية الخطيرة دعا المكتب السياسي الشعب الجزائري في العاصمة للتظاهر من أجل مساندته في مسعاه الرامي إلى إنهاء حالة العنف، وسوء استعمال السلطة<sup>6</sup>، فخرج الشعب الجزائري إلى الشوارع حاملا شعار سبع سنين بركات، داعيا الأطراف المتنازعة إلى إيجاد حل عاجل للأزمة التي أدت بدخول الجزائر في دوامة الصراع التي لا تجدي نفعا للوطن، بل جعلت أبناء

---

<sup>1</sup> - Ali Harounne, op.cit, p167-172.

<sup>2</sup> - هؤلاء الخمسة هم أحمد بن بلة، محمد بوضياف، خيضر، محمد السعيد بالإضافة إلى رابح بيطاط.

<sup>3</sup> - Ben Yousef Ben Khadda, **l'Algérie à l'indépendance**, op.cit, p33.

<sup>4</sup> - Ali Harounne, op.cit, pp175-176.

<sup>5</sup> - Ben Yousef Ben Khadda, **l'Algérie à l'indépendance**, op.cit, p33.

<sup>6</sup> - Mohamed Tèguia, op.cit, p419.



الشعب يتقاتلون من أجل السلطة، بعد القضاء على الحكومة المؤقتة ولم يستطع المكتب السيطرة على الوضع، مما أدى إلى فراغ كبير على الساحة السياسية<sup>1</sup>.

وكان من المفروض أن تجرى انتخابات المجلس التأسيسي في 27 أوت 1962 إلا أنه تم تأجيلها بسبب انعدام الأمن، حيث تم إيقاف 50 رجلا من جماعة ياسف سعدي بالولاية الرابعة بعد أن تم إطلاق النار بين هذه الجماعة ووحدات الولاية الرابعة في أعالي القصبة مخلفا عددا من القتلى والجرحى<sup>2</sup>، ولإنهاء هذه الفوضى طلب أحمد بن بلة من الولاية الرابعة أن تجلو عن العاصمة وأن تسلّم للمكتب السياسي أدوات السلطة فرفضت، فنشر المكتب السياسي بلاغا ندد فيه بموقفها، وردت هي الأخرى ببلاغ تهاجم فيه مواقف المكتب السياسي واستمرت حرب البيانات بين الطرفين، عندها طلب المكتب السياسي تدخل جيش التحرير ليزحف على العاصمة ويعيد الولاية الرابعة إلى جادة الصواب، ولسوء الحظ لم تتدخل عن مواقفها فورا فكان الصدام وأريق الدم، وأكد بن بلة أنه كان حريصا على عدم إراقة الدماء على الأقل في منطقة القبائل لأنه لا يريد تمكين الخصوم فيما بعد من استعمال ورقة الجهوية والتي سوف تحدث مصاعب لحكومة الجزائر المستقلة<sup>3</sup>.

لقد بدأت المواجهة المسلحة بين الولاية الرابعة وجيش الحدود المدعم بالولايات المساندة للمكتب السياسي، وخرجت الجماهير مرة أخرى إلى الشوارع تتادي بوقف القتال بين الاخوة هاتفين سبع سنين بركات<sup>4</sup>. أمام هذه الوضعية الخطيرة تقدم بن خدة باقتراحات من أجل حل المشكل أخويا، لكن محمد خيضر باعتباره أمينا عاما للمكتب السياسي رد عليه بأن هذه الاقتراحات لا تستجيب لا من قريب ولا من بعيد للموقف المؤكد مرات عديدة من المكتب السياسي، معتبرا هذه الاقتراحات معارضة للقرارات التي أجمع المجلس الوطني للثورة في مؤتمر طرابلس عليها، معتبرا بن خدة مصدر الأزمة وعليه فإنه لا يستطيع أن يقترح أي شيء<sup>5</sup>.

فذهبت اقتراحاته أدراج الرياح، لأنه يعتبر مصدر الأزمة، لأنه لم يتخذ الإجراءات اللازمة قبل دخول الجزائر إثر التوقيع على اتفاقيات أيفيان، مهملا قوة جيش التحرير التي كان من المفروض أن يكسبها إلى صفه لفرض الشرعية، وهو ما جعل حكومته تفقد مصداقيتها وسلطتها، وحدث ما حدث.

<sup>1</sup> - Ben Yousef Ben Khadda, *l'Algérie à l'indépendance*, op.cit, p34.

<sup>2</sup> - محمد حربي، *جبهة التحرير الأسطورة والواقع*، مرجع سابق، ص 302.

<sup>3</sup> - أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 143، 144.

<sup>4</sup> - Ali Harounne, op.cit, p186.

<sup>5</sup> - لخضر بورقعة، مرجع سابق، ص 109.

## رابعاً/ دخول جيش الحدود للجزائر العاصمة وإنشاء المجلس التأسيسي

في 4 سبتمبر 1962 توصل أحمد بن بلة إلى اتفاق مع الولاية الرابعة من أجل وقف إطلاق النار، وكذا مع الولاية الثالثة التي لم يتم مهاجمتها بعد، وحسب هذا الاتفاق يجب أن تخلى العاصمة من طرف جيش الولاية الرابعة وأن تبقى منطقة منزوعة السلاح، ولكل ولاية أن ترسل فيالق لحمايتها، كما ذهب بن بلة على متن طائرة هيلوكبتر إلى مناطق العمليات العسكرية في أومال والبرواقية، والأصنام من أجل فرض احترام وقف إطلاق النار، وبذلك أخليت العاصمة من قوات الولاية الرابعة، وفي 6 سبتمبر 1962 عقد اجتماع بقبيلة جولي حيث مقر المكتب السياسي بالعاصمة جمع كل من بن بلة وخيضر، وقادة الولايتين الثالثة والرابعة، بعدها ذهب بن بلة إلى أورليان من أجل تطبيق وقف إطلاق النار<sup>1</sup>، وبذلك قبلت الولاية الرابعة عودة جيش الحدود وتم دمج وحداته في الجيش الشعبي الوطني، أما الولاية الثالثة فقد طلب محند اولحاج من بن بلة أن يسحب قوات بومدين من بجاية ففعل ذلك، ثم نشرت الهيئة التنفيذية المؤقتة منشورا يحدد الانتخابات في 20 سبتمبر 1962، وفي 9 سبتمبر 1962 دخل جيش الحدود العاصمة، وتم استقبله من طرف أحمد بن بلة<sup>2</sup>، و بعودة الهدوء اجتمع المكتب السياسي في 13 سبتمبر 1962، ونشر قائمة المرشحين للمجلس التأسيسي، والتي تضم 196 مرشحا موزعين على 16 محافظة، وقد تم إقصاء جزء كبير من أعضاء المجلس الوطني للثورة خاصة الذين عارضوا المكتب السياسي وهيئة الأركان العامة<sup>3</sup>، كما تم إقصاء أعضاء الحكومة المؤقتة وبعض الأسماء الذين لعبوا دورا هاما في الثورة التحريرية، وكما هو معروف فقد أخذ المكتب السياسي أغلبية المرشحين، إلا أنه احترمت اتفاقيات أيفيان وأعطى 16 مقعدا المخصصة للأوروبيين، كما ضم حوالي 10 نساء، وفي 20 سبتمبر 1962 جرت الانتخابات في ظروف أمنية مشددة ونجح الأعضاء المقترحين للحزب الواحد وقام بن بلة بزيارة إلى فرحات عباس من أجل التحضير للنظام الداخلي للمجلس المنتخب، في حين أعلن كريم بلقاسم العائد من باريس عن استعداده لتولي منصب نائب عن تيزي وزو، أما بوضياف الذي لم يترشح وجد نفسه فائزا في سطيف فهدد بالاستقالة.

وأخيرا افتتحت أول جلسة للمجلس التأسيسي الذي سلمت له الهيئة التنفيذية المؤقتة السلطة، وتم اعتماد الجمهورية الجزائرية، وانتخب فرحات عباس كرئيس للمجلس بـ 155 صوت، بعدها عين

<sup>1</sup> - Ali Harounne, op.cit, pp 195,196.

<sup>2</sup> - Ibid, p195,196.

<sup>3</sup> - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 508، 509.

بن بلة أول رئيس للجمهورية الجزائرية بـ 159 صوت والذي عين بدوره أعضاء حكومته<sup>1</sup>. هكذا بعد صيف طويل مليء بالأحداث الهامة حصلت الجزائر على استقلالها، بعد أزمة حادة يتحمل فيها الزعماء المعتقلين أكبر قسط من المسؤولية فيما وقع من مشاكل زائفة أفرغت الثورة من محتواها الحقيقي وفتحت أبواب القيادة واسعة للخونة والانتهازيين على اختلاف أنواعهم، فأول ما يعاب على أولئك التاريخيين عجزهم عن التفاهم فيما بينهم وهم في سجن واحد، وأمام عدو واحد ومصير واحد، رغم تشبعهم بأيديولوجية واحدة، أما عيهم الثاني فيتمثل في عدم قدرتهم على توظيف فترة اعتقالهم التي دامت خمسة وستين شهرا لوضع مشروع مجتمع متكامل وبرنامج عمل شامل قصد مواجهة الفترة الموالية لوقف إطلاق النار، واسترجاع الاستقلال الوطني<sup>2</sup>.

إن أزمة 1962 تظل حدثا هاما في حياة الجزائر المستقلة، ليس لكونها حسمت الأمر لصالح الجيش كقوة منظمة وحيدة في البلاد، وإنما لأنها جعلت الجيش رغم الصراع الذي حدث في الولايات يرى أن وحدته هي الأساس، وأن الخلاف الذي وقع لا يمكن أن يقع بعد ذلك، وسيظل خلافا بين أشخاص وليس صراعا داخل مؤسسة، ومع ذلك فإن الأزمة حفرت أخدودا في عمر الجزائر، يصعب نسيانه بالنسبة للذين عايشوه.

---

<sup>1</sup>-Ali Harounne, op.cit, pp197,199.

<sup>2</sup>- محمد العربي الزبيري، أوضاع الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية، مرجع سابق، ص158.

## قائمة المصادر والمراجع

أولا / المصادر:

- 1- إبراهيمي محمد البشير، "أسباب انتشار الإلحاد بين الشباب"، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الثالث، الجزائر: المطبعة الإسلامية الجزائرية، 1935.
- 2- جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 107، 1 نوفمبر 1961.
- 3- جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 14، أوت 1960.
- 4- جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 83، 19 جويلية 1961.
- 5- جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 96، 22 ماي 1961.
- 6- جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 98، 19 جوان 1961.
- 7- جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 89، 25 جانفي 1960.
- 8- جبهة التحرير الوطني، المجاهد، العدد 101، 31 جويلية 1961.
- 9- بن بلة أحمد، مذكراته كما أملاها روبير ميرل، ترجمة: العفيف الأخضر، بيروت: منشورات دار الأدب، 1981.
- 10- خوجة حمدان بن عثمان، المرأة (لمحة تاريخية وإحصائية عن إيالة الجزائر)، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، ترجمة: محمد العربي الزبيري، الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.
- 11- خير الدين محمد، مذكرات، ج1، ط3، الجزائر: مؤسسة الضحى، 2009.
- 12- ديغول شارل، مذكرات: الأمل، ترجمة: سموي فوق العادة، بيروت: منشورات عويدات، 1971.
- 13- كافي علي، مذكرات: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، الجزائر: دار القصبه للنشر، 1999.
- 14- متحف المجاهد لولاية الجلفة، معاهدة دي بورمون أو معاهدة استسلام الداوي حسين 05 جويلية 1830، <https://ar-ar.facebook.com/1818821041513363/post>، 5 جويلية 2019.
- 15- وزارة الإعلام والثقافة، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، 1954-1962، الجزائر، 1976.

ثانيا/ الكتب:

أ/ الكتب باللغة العربية:

1. ابن عبد القادر محمد، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ج1، الجزائر: دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، 1964.
2. الإبراهيمي محمد البشير، آثاره عيون البصائر، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، ج3، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.
3. ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير، ط4، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2004.
4. أرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة: عبد الجليل التميمي، تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1970.
5. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، الجزائر: دار القصبه للنشر والتوزيع، 1983.
6. بوزير عمار بن محمد، مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري ظروفها ومراحلها ونتائجها، الجزائر: شبكة الالوكة، 2016.
7. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.
8. بو الطمين جودي لخضر، لمحات من ثورة الجزائر مدكما شاهدها وقرأت عنها، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1981.
9. بومالي أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د. س. ن).
10. بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية 1931-1945، قسنطينة، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 1981.
11. بوعزيز يحي، ثورة 1871 (دور عائلي المقراني والحداد)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978.
12. بوعزيز يحي، تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

13. بوعزيز يحيى، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج1، ط2، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1980.
14. بوعزيز يحيى، **محتوى اتفاقيات إفيان**، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995.
15. بوعزيز يحيى، **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير (1946-1962)**، الجزائر: دار هومة، 2003.
16. بوعزيز يحيى، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د.س.ن).
17. بورقعة لخضر، **شاهد على اغتيال الثورة**، تحرير صادق بخوش، الجزائر: دار الحكمة للترجمة والنشر، 1990.
18. بوالشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**، عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، (د.س.ن).
19. بوضرساية بوعزة، **الحاج احمد باي الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم**، الجزائر: دار الحكمة للنشر، (د.س.ن).
20. بلعباس محمد، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، الجزائر: دار المعاصرة والتوزيع، 2009.
21. بلغيث محمد الأمين، **تاريخ الجزائر المعاصر**، دراسات ووثائق، الجزائر: دار البلاغ للنشر والتوزيع، 2001.
22. بن يامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974**، ترجمة: الصادق عماري ومصطفى ماضي، الجزائر: دار القصبية للنشر، 1999.
23. بن ققة خالد عمر، **المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية**، القبة، الجزائر: مؤسسة الشروق، 2000.
24. بن خدة بن يوسف، **اتفاقيات إفيان**، ترجمة: لحسن زغدار، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.
25. بقطاش خديجة، **الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871)**، الجزائر: منشورات دحلب، 1992.

26. برنيان أندري وأندري نوشي وإيف لاکوست، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة: إسطنبولي رايح ومنصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
27. جوليان شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير**، ترجمة: صادق مقدم وآخرون، الجزائر: الشركة للنشر والتوزيع، 1976.
28. جيلسبي جوان، **ثورة الجزائر**، ترجمة: عبد الرحمان صدقي أبو طالب، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966.
29. الجمل شوقي عطا الله، **المغرب العربي الكبير في العصور الحديثة**، القاهرة: المكتبة الانجلو المصرية، 1977.
30. الدسوقي ناهد، **دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، القاهرة: شركة الجلال للطباعة والنشر، 2001.
31. دبوز محمد علي، **أعلام الإصلاح في الجزائر**، قسنطينة، الجزائر: دار البعث، 1974.
32. دودو أبو العيد، **الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830-1855)**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.
33. الديب فتحي، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1984.
34. الواعي محمود، **مراحل الاتصالات والمفاوضات السرية والعننية والرسمية بين قادة الثورة والحكومات الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول**، المرحلة الانتقالية من الثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر.
35. الواعي محمود، **مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وأثارها على القضية الجزائرية**، الثورة أحداث وتأملات، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1994.
36. الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830-1960)، ترجمة: جوزيف عبد الله، بيروت: دار الحداثة، 1983.
37. هنرييت شرشل شارل، **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

38. هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، (د.س.ن).
39. الزبيري محمد العربي، الثورة في عامها الأول، قسنطينة، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، (د.س.ن).
40. الزبيري محمد العربي، مذكرات أحمد باي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1973.
41. الزبيري محمد العربي، مقاومة الحاج احمد باي واستمرارية الدولة الجزائرية، الجزائر: دار الحكمة، 2014.
42. زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين (1919-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
43. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
44. زيغر أني راي، جذور حرب الجزائر، ترجمة: وردة لبنان، الجزائر: دار القصبية، 2005.
45. الزهار محمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تحقيق: أحمد توفيق المدني، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.
46. زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1798-1830)، الجزائر: منشورات دحلب، 1994.
47. حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، بيروت: دار الكلمة للنشر، 1983.
48. حربي محمد، الثورة الجزائرية: سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثولي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994.
49. حربي محمد، أرشيف الثورة الجزائرية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1995.
50. حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
51. حسنين محمد، الاستعمار الفرنسي، ط4، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
52. طالبي عمار، ابن باديس حياته واثاره، الجزائر: دار ومكتبة النشر الجزائرية، 1968.
53. طلاس مصطفى، الثورة الجزائرية، دمشق: طلاس للنشر والتوزيع، 2003، ص89.



54. يحي جلال، المغرب الكبير العصور الحديثة، ج3، بيروت: دار النهضة للطباعة، 1981.
55. لونيبي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، الجزائر: دار هومة، 2007.
56. لونيبي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين المعسكرين والسياسيين، الجزائر: دار المعرفة، 1999.
57. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، ط 2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
58. مهساس احمد، الحركة الثورية في الجزائر - من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة -، الجزائر: دار القصة للنشر والتوزيع، 2003.
59. مطمر محمد العيد، العقيد شعباني وجوانب من ثورة التحرير الكبرى، ط1، عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
60. ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2004.
61. منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، الجزائر: دار المعرفة، 2006.
62. مقالاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة التحريرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
63. مقالاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962، الجزائر: سيدي نايل، 2013.
64. نايت قاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، الجزائر: دار الامة، 2007.
65. ناصر محمد، المقالة الصحفية الجزائرية من (1903-1931)، مجلد 1، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978.
66. سامعي إسماعيل، قالمة عبر التاريخ وانتفاضة الثامن ماي 1945، قسنطينة، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 1983.
67. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.

68. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج3، ط4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.
69. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998.
70. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
71. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990.
72. سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
73. عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
74. عباس محمد، ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1987.
75. عباس محمد، رواد الوطنية، الجزائر: مطبعة دحلب، 1992.
76. عباس محمد، اغتيال حلم، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2001.
77. عباس فرحات، أيل الاستعمار، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال، 2010.
78. عبد المجيد نعيمة، موسوعة أعلام الجزائر 1830-1954، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2007.
79. عيناك ثابت رضوان، 8 ماي 1945 في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
80. عميراوي أحميده، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
81. عميراوي أحميده، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 1999.
82. عميراوي أحميده، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، قسنطينة، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 2002.

83. علية عثمان الطاهر، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1996.
84. العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، قسنطينة، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 1985.
85. العسلي بسام، ومصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984.
86. العسلي بسام، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830-1838، دمشق: دار النفائس، 1986.
87. العسلي بسام، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط2، الجزائر: دار النفائس، 1984.
88. العسكري ابراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، قسنطينة، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر، 1992.
89. العربي إسماعيل، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
90. فوزي محمد علي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999.
91. فرانسيس جونسن كوليت، الجزائر الثائرة، ترجمة: محمد علوي شريف، هنري يوسف سردار، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، 1957.
92. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الاستعمار الفرنسي (814 ق م، 1962م)، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
93. فركوس صالح، مختصر تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، الجزائر: دار الفجر للطباعة والنشر، 2005.
94. صاري الجيلالي وقداش محفوظ، المقاومة السياسية (1900-1954)، ترجمة: بن حراث عبد القادر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987.
95. صلاح محمد، الواضح في التاريخ المعاصر (1939-1991)، الجزائر: دار القصة للطباعة والنشر، 2001.

96. قداش محفوظ وصاري أحمد، المقاومة السياسية 1900 - 1954، ترجمة: عبد القادر بن الحارث، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.
97. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 1994.
98. قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619 - 1830)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987.
99. قنان جمال، العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1836)، الجزائر: وزارة المجاهدين طبعة خاصة، (د. س. ن).
100. قناناش محمد وقداش محفوظ، نجم شمال إفريقيا (1926 - 1937م) وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
101. روبير شارل أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، لبنان: منشورات عويدات، 1962.
102. رخيلة عامر، 8 ماي المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
103. رخيلة عامر، التطور السياسي والتنظيمي لجبهة التحرير الوطني، 1962-1980، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
104. شريط الأمين، التعدية السياسية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
105. شريط عبد الله ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، قسنطينة، الجزائر: مكتبة البعث للطباعة والنشر، 1965.
106. شيخي عبد المجيد، اتفاقيات أيفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.
107. تهامي عمر، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، الجزائر: دار كرم الله، (د. س. ن).
108. تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم (1889-1940)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1970.

109. تركي رايح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، 2001.
110. الخطيب احمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
111. الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري "جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه الاجتماعي والسياسي"، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
112. خرفي صالح، الجزائر والأصالة الثورية، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د. س.ن).  
ب/ الكتب بالغة بالفرنسية:
- 1- Ageron Ch-R, **Histoire de l'Algérie Contemporaine (1871-1954)**, Paris : P.U.F, 1968.
  - 2- A.Rouye, **Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires**, Alger : occupé par les Imprimerie , 1863.
  - 3 -Agéron Ch-R, **Histoire de l'Algérie Contemporaine**, Paris: P.U.F,1974.
  - 4- Ben Youcef Ben Khadda, **l'Algérie à l'indépendance, la Crais de 1962**, Algérie: imprimerie Dahleb,1997.
  - 5- Benjamin Stora, **Algérie ; Histoire contemporaine 1830-1988**, Alger: Casbah Editions, 2004.
  - 6- Benjamin Stora, **Dictionnaire bibliographiques des militaires nationalistes Algérienne**, Paris : Édition le harmattan ,1985.
  - 7- Benyoucef Benkhadda, **Les origines du premier novembre 1954**, 2<sup>ème</sup> édition, alger: centre national d'études et de recherche sur le mouvement national et la révolution du 1<sup>er</sup> novembre, 1999.
  - 8- Bontems Claude, **Manuel des institution Algériennes de la domination turque à l'indépendance, la domination Turquie et le régime militaire (1518-1870)** , 1<sup>er</sup> édition, Paris: Cujas , 1976.
  - 9- Benjamin Stora, **Algérie ; Histoire Contemporaine 1830-1988**, Alger : Casbah Editons, 2004.
  - 10- Bourgois Stanilas, **La question du Gouvernement général de l'Algérie**, Alger: Adolphe Jourdan, 1895.
  - 11- Charls Endri Julien, **L'histoire de l'Algérie contemporaine**, tom2, Paris : Presses Universitaire des France, 1964.
  - 12- Colonna Fanny, **Instituteurs algériens 1883-1939**, Alger: O.P.U, 1975.
  - 13- Combon Jules, **Gouvernement Général de l'Algérie 1891-1897**, Paris, 1918.

- 14- De peyrhimoff, **Enquête sur les résultats de la colonisation officielle (1871-1895)**, T1, Alger : O. P. U, 1905.
- 15- Djilali Sari, **La dépossession des Fellah**, Alger : S.N.E.D, Alger, 1975.
- 16- Favrod Ch, **Le F.L.N et l'Algérie**, Paris : S.E, 1962.
- 17- Falck Filix, **L'Algérie un siècle de colonisation**, Paris : notre domination coloniale, 1929.
- 18- Gilbert Meynier , **Histoire intérieure du FLN 1954-1962**, Alger : Casbah Editions 2003.
- 19- Haronne Ali, **l'été de la Discord Algérie 1962**, Alger: Casbah édition, 2000.
- 20- Jimon Jacques, **L'Etoile Nord -Africaine (1926-1937)**, Paris : P.U.F, (s.d).
- Khodja Hamdan, **Le miroir, Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger**, Paris : ed sindibad, 1985.
- 21 - Kaddach , Mahfoud, **Histoir du Nationalisme Algérienne**, 2 Édition, tom2, Alger : Entreprise Notionnel du Livre, 1993.
- 22- Kaddache Mahfoud, **L'Histoire de Nationalisme Algérienne question Nationale et politique en Algérie (1919-1951)**, Paris : E.D.I.F, 2000.
- 23- Melia Jean, **L'Algérie et la guerre**, Paris : librairie plon, 1918.
- 24- Mercier Ernest, **L'Algérie et la question Algérienne**, Paris : Augustin Challamel, 1883.
- 25- Mahfoud Kaddache et Djilali Sari, **L'Algérie dans l'Histoire**, Alger : O.P.U, 1989.
- 26- Marcel Emarit, **Une cause de l'expédition d'Alger**, Paris : Revue Africaine, 1952 .
- 27- Mohamed Yousfi, **l'Algérie en Marche**, tome2, Alge: Entreprise Nationale du Livre, 1985.
- 28- Olivier Long, **le Dossier Secret Des Accords d'Évian**, Alger: O.P.U, 1989.
- 29- Oppermann Thomas, **Le problème Algérienne**, Paris: d Lecerf, 1961.
- 30- Patrick Eveno et Jan Planchais, **la Guerre d'Algérie, le monde**, Alger : édition l'aphnic, 1990.
- 31- Pierre Pean, **Main basse sur Alger ; enquête sur un pillage juillet 1830**, Alger : Chihab Editions, 2005.

- 32- Patricia M.E Lorcin, **Colonisation officielle et crédit agricole en Algérie**, Paris : Pulim, 2005.
- 33- Redha Malek, **l'Algérie à Évian, histoire des négociations 1956-1962**, Alger: imprimerie Dahlebe, 1995.
- 34- Robert Estoublon et Lefebure Adolphe, **Code de l'Algérie annoté (1830-1895)**, Paris : livres et presse ancienne. (n.d).
- 35-Testa Lbaron, **Recueil des traites de la porte ottomane avec les puissances étrangères**, T1, Paris : E.D.I.F,( s.d.)
- 36- Téguia Mohamed, **l'Algérie en guerre**, Alger: O.P.U, o.p.u, Algérie, 1988.
- 37- Villacrose A, **Vingt ans en Algérie**, Paris: Challamel Ainé, 1875.

### ثالثا/ المقالات:

#### أ/ المقالات باللغة العربية:

- 1- أجريتو مارسيل، الوطن الجزائري، ترجمة: نوار عبد الله، سلسلة كتب سياسية، العدد 114، القاهرة، 1959.
- 2- أفيتبول ميخائيل وآخرون، "اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950)"، ترجمة: جمال الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 197، الكويت، 1995.
- 3- بومالي أحسن، "انتفاضة 8 ماي 1945 تضحيات شعب وإرهاصات ثورة"، مجلة المجاهد، العدد 1448، 1988.
- 4- بوضياف محمد، "في حديث مع محمد عباس"، جريدة الشعب، الجزائر، 17 نوفمبر 1988.
- 5- بن خدة بن يوسف، "مؤتمر طرابلس اتفاق في المبادئ واختلاف في الأشخاص"، جريدة الشعب، العدد 6786، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 19 أوت 1985.
- 6- الزبيري محمد العربي، "الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية"، مجلة التراث، تصدرها جمعية التاريخ والتراث الأثري بمنطقة الأوراس، العدد 9، مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر، نوفمبر 1997.
- 7- التميمي عبد الجليل، "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 1، جانفي، 1974.
- 8- الزبيري محمد العربي، "انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة ديغول"، مجلة الذاكرة، العدد 6، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، نوفمبر 2000.
- 9- زوزو عبد الحميد، "الأصول السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة نوفمبر 1954"، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد 2، الجزائر، 1999.

- 10- مهري عبد الحميد، "في حديث صحفي مع عز الدين ميهوبي"، جريدة الشعب، 1 نوفمبر 1990.
- 11- عميرايوي أحميدة، "الغزو الفرنسي للجزائر 1830 وردود الفعل حوله"، مجلة سرتا، العدد 3، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1980
- 12- قنان جمال، "عنصر الأزمة الجزائرية الفرنسية عام 1827م"، مجلة التاريخ، عدد خاص، الجزائر، 1984.
- 13- قشي فاطمة الزهراء، "الصحافة العربية الجزائرية بقسنطينة (1919-1956)"، في الكراسات التونسية، العدد 137 و138، مجلد 36، تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1986.
- 14- رابيس حسين، "بعض جذور الإشكالية الثقافية حاليا بالمغرب العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد 30، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018
- 15- شويتام أرزقي، "مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 6، معهد التاريخ، الجزائر، 1992.
- 16- توران إيفون، "المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة من عام 1830 حتى عام 1880"، مجلة الأصالة، العدد 6، الجزائر، 1972.
- 17- خلدون بشير، "أصول الحركة الوطنية وتطورها 1830-1954"، مجلة الرؤية، العدد 1، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1996.
- 18- 20 أوت 1955 يوم المجاهد، مجلة الجيش، العدد 89، 1971.

#### ب/ المقالات باللغة الأجنبية:

- 1- Ageron Ch.R, "Jules Ferry et la question Algérienne 1892", Revue d'histoire Moderne et contemporaine, Vol10, Avril-Juin, 1963.
- 2- Berkada Saddek, "Un patrimoine culturel, les publications de la société de géographie et d'Archéologie d'Oran (1878-1888)", In Revue Insaniyat, Vo3, N°12, Septembre-Décembre, 2000.
- 3- Boyer (P), "L'administration Française et la réglementation du pèlerinage à la Mecque (1830-1894)", Revue d'histoire Maghrébine, N°9, Juillet, 1977.
- 4- Despermet (J), "manifestations", in l'Afrique Française, Septembre 1934.
- 5- Hassan Remoun : "les Evénements de mai 1945, le mouvement national et la société Algérienne aujourd'hui In, EL Watan , 8 mai 2005.
- 6- Journal Rachdi du 26 Juillet 1912.



- 7- Marçais Georges, "L'enseignement primaire des musulmans d'Algérie de 1830 à 1946", Documents Algériens, N°11, Série Politique.
- 8- Nadja Bouzeghrane, "en finir par le mensonge" ; entretien de mohamed Harbi, EL Watan , 14 mai , 2005.
- 9- René Pottier "Cardinal Lavigerie", in Encyclopédie Mensuelle d'Outre-mer Politique économique sociale, culturelle et scientifique, V1, 3année, Novembre, paris 1952.
- 10- Yacono Xavier, "Peut-on Evaluer la population de L'Algérie vers 1830", in Revue Africaine, 3<sup>e</sup> 4<sup>e</sup> trimestre, 1954.

#### رابعاً/ المذكرات الجامعية

- 1- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995.
- 2- فايد بشير، البشير الابراهيمي ودور في القضية الوطنية (1889-1965)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، 2000.
- 3- بورعدة رمضان، الجزائريون والعدالة الفرنسية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 1997.
- 4- بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1955)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، 1983م.
- 5- معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
- 7- Bouveresse Jacques, La Délégation Financières Algériennes 1898-1945, thèse Doctoral en Histoire, Université de Nancy 2, France 1979.

#### خامساً/ الملتقيات

- صاري أحمد، " الجمعيات والنوادي الثقافية في الجزائر ودورها في الوعي الوطني الجزائري خلال الفترة (1900-1939)" أعمال المؤتمر الثاني المؤتمر الثاني لمنتدى التاريخ المعاصر حول الثقافات والوعي الوطني في العالم العربي المعاصر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، جويلية 1999.

#### سادساً/ الموقع الإلكتروني:

- بيت المعرفة، تاريخ الجزائر 1954 - 1962 ثورة التحرير،  
<https://sinbadthesailor10.blogspot.com/>، تم التصفح يوم 12 /09 /2021